قضايا الدين والمجتمع في إسرائيل

B. C. W. Library
- 7 SEP 1971
RECEIVED

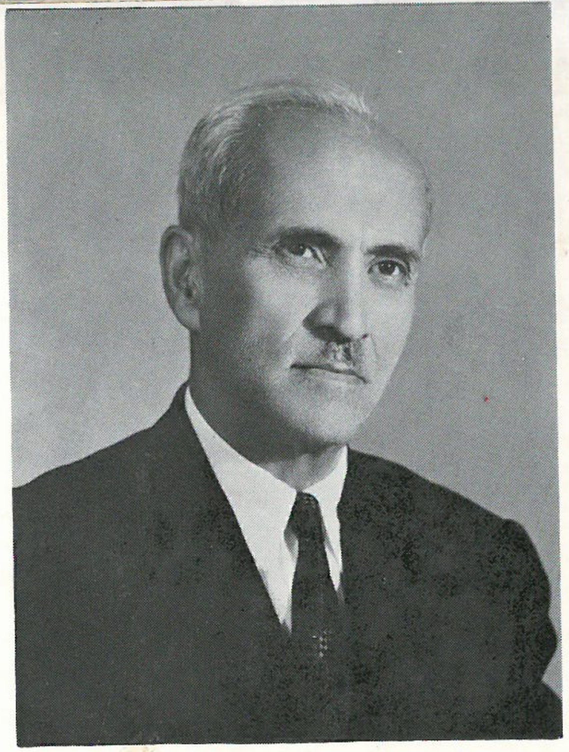

المؤلف في كلمات :

ولد في بسكنتا عام ١٩٠٦ .

حاز شهادة الحقوق من الجامعة السورية في دمشق سنة ١٩٣٠ .

لمع نجمه في سماء المحاماة والادب فانتخب غير مرة امين سر نقابة محامي بيروت . ورئيساً للمجلس التأديبي وامين سر مؤتمر المحامين العرب .

قوي الذاكرة ، شديد العارضه ،
عميق التفكير ، واسع الاطلاع ،
سهل الاسلوب ، متين اللغة ،
مثاليّ وفيّ لا يوارب ولا يخاتل .
فهو ضمير لا يسخّر وجبين لا يعفّر .

مؤلفاته : الفانوس كتاب ادبي .
وله كتاب في القانون سيصدر قريباً .

يوسف سعاده

A
956.94001
R279

معهد البحوث والدراسات العربية

قضايا الدّين والمجتمع في إسرائيل

المشكلات الناجمة عن علاقة الدين اليهودي بالدعوة الصهيونية من حيث انعكاسها على المجتمع الإسرائيلي وبين يهود العالم

الدكتور أسعد رزّوق

[قسم البحوث والدراسات الفلسطينية]

١٩٧١

تمهيد

إن الموضوع العام لهذه « الحلقة الدراسية » أو السلسلة من المحاضرات يدخل فى نطاق حقلى الدين والاجتماع ، من حيث الصلة الوثيقة بين هذين الحقلين وبين المشكلات والقضايا التى سوف نتصدى لها بالمعالجة والبحث ؛ وسواء كان هـــذا التصدى يتم على الصعيد الصهيونى النظرى أو فى ميدان التطبيق العملى الإسرائيلى للشؤون المتعلقة بالدين والمجتمع .

ولقد آثرنا اختيار العنوان التالى : « قضايا الدين والمجتمع » ، على سبيل التعميم ودون اللجوء إلى تحديد القضايا التى سوف يرد ذكرها فى سياق المحاضرات . بيد أن قضية « من هو اليهودى ؟ » تستأثر بالقسم الأكبر من اهتمامنا ، لما تنطوى عليه من معانٍ ومضامين لها أبعد الأثر بالنسبة للمجتمع الإسرائيلى وبالنسبة ليهود العالم على حد سواء .

ولا مندوحة لنا فى مستهل هذه المحاضرات من إيراد بعض الملاحظات والتنبيهات التى تتسم بطابع عام، رغم صلتها الوثيقة ومدلولاتها التخصيصية، حيث يتعلق هذا الطابع بالمنهجية وأسلوب التصدى للقضايا المثارة وكيفية الوقوف على طبيعة الأبعاد والدلالات التى تنطوى عليها . هذه الملاحظات يمكن إيجازها على النحو الآتى :

أولا : ينبغى للباحث أن يقيم التمييز الواعى بين اليهودية كديانة سماوية لها تعاليمها الجامعة وقيمها الإنسانية ، من جهة ، وبين الصهيونية كدعوة سياسية وعنصرية تتوسل الاستعمار وإجلاء السكان الأصليين عن ديارهم بغية تحقيق مآربها وإشباع أطماعها ، من جهة ثانية . حتى أنها لا تتوانى عن تسخير الدين فى سبيل غاياتها وأهدافها البعيدة المدى .

إن هذا التمييز تفرضه علينا الأمانة العلمية والدقة التاريخية ، مثلما يؤكد الواقع العينى على ضرورته ، وتتطلبه المصلحة العربية بشكل عام . ونحن لاحاجة بنا قطعاً إلى إحداث الجمع بين اليهودية والصهيونية تحت سقف واحد ، أو اعتبارهما بمثابة الخاصتين المتلازمتين لمسألة واحدة فى الجوهر .

كما أنه لا يخفى علينا وجود جماعات وتنظيمات يهودية تعرب عن شدة تمسكها بتعاليم الدين اليهودى فى مفهومه الاصلاحى ، الحديث والمتطور . هذه الجماعات تناوىء الصهيونية وتفند مزاعمها إلى درجة الوقوف وإياها على طرفى نقيض فى كثير من الأحيان . ولنا فى نشاطات « المجلس الأميركى لليهودية » (American Council for Judaism) خير مثال على الموقف اليهودى المناوىء للصهيونية طيلة ربع قرن من الزمن (١٩٤٣-١٩٦٨).

ثانياً : إن تشديدنا على ضرورة التمييز الواعى بين الديانة اليهودية والدعوة الصهيونية ليس معناه أبداً تجاهل المضمون الدينى الذى تستمد منه الصهيونية وتفسره بوحى من أهوائها ونزعاتها الخصوصية . وما علينا هنا سوى التذكير بالقول الذى أطلقه هرتزل ، مؤسس الحركة الصهيونية الحديثة ، أثناء خطابه الافتتاحى فى المؤتمر الصهيونى الأول عام ١٨٩٧ ، حيث قال :

« الصهيونية هى العودة إلى حظيرة اليهودية قبل أن تصبح الرجوع إلى صهيون » .

نكتفى الآن بإيراد هذا القول دون أى تعليق ، على أن نعود له فى سياق المحاضرات .

ثالثاً : هناك تناقض ظاهر بين الملاحظتين ، الأولى والثانية : وهو تناقض يبعث على التساؤل — كيف لنا أن نوفق بين هذين الأمرين ؛

بكلام آخر : إذا كنا نناشد أنفسنا ضرورة الفصل بين اليهودية كدين والصهيونية كعقيدة سياسية ، كيف يحق لنا بالتالى أن نستشهد بأقوال هرتزل التى تنقل إلينا مضمون دعوته إلى اليهود كى يعودوا إلى دينهم قبل أن يأخذوا زمام المبادرة فى « الرجوع » إلى الأرض التى ينوون الاستيلاء عليها .

أما الجواب على ذلك فسوف نستخلصه من طبيعة القضايا والمشكلات التى ننوى معالجتها فى سياق هذه المحاضرات . وإذا كان هناك من تناقض فعلى أو داخلى ، فإنه يمت إلى معضلة الصهيونية فى الصميم : فالصهيونية هى التى أوجدته بوجودها وقيامها كحركة منظمة ، وعليها وحدها تقع مسؤولية ذلك . ومما لاريب فيه أن الجماعات اليهودية ، فى أوروبا الغربية بنوع خاص ، شهدت إبان العصر الحديث ، وفى أواخر النصف الأول من القرن التاسع عشر على وجه التحديد ، محاولات جريئة تهدف إلى تنقية الدين اليهودى من الشوائب والمضامين التى تنطوى على دلالات ومعان سياسية ، وتعلن تمسكها بتلك الوحدانية الأخلاقية بعد تجريد التراث الدينى من الزمنيات والعناصر القومية . لذا نكتفى بهذه الإشارة العابرة على سبيل التمهيد . أما التناقض الذى أتينا على ذكره أعلاه ، فإنه سوف يطالعنا بأجلى مظاهره من خلال القضايا والمشكلات التى نتناولها فى سياق هذا البحث ، محاولين درسها وتحليلها .

رابعاً — لابد لنا من التنبيه إلى مخاطر الانزلاق فى قبول التصورات التعسفية والتسرع فى إصدار الأحكام المسبقة . هناك إتجاهات ونزعات واسعة الانتشار وذائعة الصيت ، وهى تكاد فى غالب الأحيان أن تأخذ بخناق النظرة العربية إلى الصهيونية بمحاولة دفعها صوب ناحية معينة . مثال ذلك ما نجده شائعاً فى إلقاء التبعة والمسئولية على عاتق شىء وهمى إسمه « اليهودية العالمية » أو « الحكومة الخفية » التى تضم الأشخاص المعروفين

ب « حكماء صهيون » والتى أميط اللثام عن مقرراتها « السرية » لدى ظهور تلك الكتابات المعروفة بـ« بروتوكولات حكماء صهيون » . إن النظرة العربية ، لا بل الموقف العربى فى حد ذاته ، ليست بحاجة إلى إرهاق نفسها بمثل هذا الإرث الثقيل الذى خلفته حركة العداء للسامية فى الغرب . والتسلح بحجج واهية من قبيل الإدعاءات والمزاعم التى تزخر بها الكتابات المعادية لليهود لن يؤدى فى نهاية المطاف سوى إلى نتائج سلبية للغاية وعلى جانب كبير من الخطورة : أى لن يكون من شأنه سوى تمييع القضية الفلسطينية ، كقضية شعب ووطن ، وإظهارها بمظهر عنصرى ضيق لا يمت إليها بصلة على الإطلاق .

إن هذا التنبيه يطمح إلى إثارة النقاش والحفز على التفكير الرصين بجملة من الأمور التى ينطوى عليها . فقد آن الوقت ، إن لم نقل فات الوقت ، لكى يتم تركيز النظرة العربية لكل من الصهيونية واليهودية على أسس راسخة وأمينة للواقع التاريخى ، دون مجانبة للحقيقة الثابتة . هناك قضايا ومسائل ماثلة للعيان ، فلماذا نمضى فى تجاهلها ونتحمس للأخذ بالتفسيرات التى لا تمت إلى واقعنا بصلة ، بل هى حقاً وليدة البيئة والظروف الأوروبية الخاصة .

والتركيز الذى عنيناه يتطلب إلينا الإقلاع نهائياً عن بعض التصورات الخاطئة والمفاهيم السائدة فى النظر العربى إلى كل من الصهيونية واليهودية وعلاقتهما بإسرائيل . مثلما أنه يؤهل القضية التى نحن بصددها تأهيلا تاماً ـ رغم مؤهلاتها الضمنية ومعطياتها الصارخة ـ لكى تظهر فى أنظار العالم أجمع على حقيقة أبعادها الإنسانية وطابعها المميز بين قضايا التحرر الوطنى . وبذلك نضع شعوب العالم قاطبة أمام مسؤولياتها ، ونفسح أمامها مجال

التأييد والمناصرة . كما نحول بقدر الإمكان دون وقوعها فريسة للدعايات الصهيونية المغرضة ، فلا نسهل لها تبنى الموقف الصهيونى قلباً وقالباً .

ليس هناك مجال لإطالة الكلام فى موضوع هذه الملاحظة . رغم الأهمية القصوى التى ينطوى عليها . لذا نكتفى بإثارته وطرحه للنقاش . آملين أن يتم النظر إليه بتؤدة وروية ، على مستوى العلم والموضوعية وبروح من الدقة والأمانة التاريخية .

خامساً ــ ثمة ملاحظة أخيرة فى سياق هذا التمهيد : وهى تتعلق بالمنحى أو الطريقة التى نرتأى اعتمادها فى تقديم موضوعات هذه الحلقة وعرضها بصورة مسهبة ، متى دعت الحاجة إلى ذلك . سوف يكون اعتمادنا فى الدرجة الأولى على المصادر الأساسية والأولية : الصهيونية منها والإسرائيلية على حد سواء . فلنأخذ الأشياء من منابعها الأصلية بغية توخى الفهم الصحيح للقضايا والمشكلات التى نتصدى لها بالبحث والمعالجة .

وهنا لا مناص لنا من مناشدة كافة الدارسين والباحثين أن يعودوا بأنفسهم إلى تلك المصادر والمراجع ، لكى يتسنى لهم فهم الصهيونية على حقيقتها . فالأقوال والتصريحات التى ترد على ألسنة كبار الدعاة الصهيونيين والمسؤولين الاسرائيليين ، كما الأفعال التى تصدر عنهم وما يأتونه من أعمال أو يقومون به من نشاطات وتحركات على مختلف المستويات وفى شتى المجالات ــ هذه كلها تزود الباحث بمادة غزيرة ، وإن تكن بحاجة إلى التصنيف والتقييم والوضع ضمن إطارها الصحيح .

والبحث العلمى لا يستكمل أسبابه وشروطه اللازمة بمجرد الارتجال وإطلاق التكهنات التى لا طائل تحتها . فالنظرة العربية ــ كما قلنا ، وكما ينبغى تكرار ذلك مرات عديدة ــ لا يضيرها شىء البتة متى استندت إلى

معطيات العلم وتجذرت فى أرض الواقع العينى والتاريخى على حد سواء . لأنها تكون بذلك قد استمدت مقومات الحقيقة ، فوقفت على أقدام ثابتة وراسخة .

ولقد آن الأوان لكى ندرس إسرائيل والصهيونية على أسس موضوعية. نقول هذا ، رغم « الهوة » التى تفصلنا عن ميدان المجتمع الإسرائيلى وتحول دون القيام بدراسته « على الطبيعة » . فلا يجوز التقليل من شأن هذا الأمر، إذ يضعنا وجهاً لوجه أمام معضلة صعبة : نريد من جهة أن نضع نصب أعيننا بصورة مستمرة حقيقة الموقع القومى الذى ننطلق منه فى دراستنا لمجتمع يناصبنا العداء ، لا بل يقوم أساساً على أنقاض المجتمع الفلسطينى الذى جاءت الصهيونية لتهديمه وتشريد أبنائه وطردهم من ديارهم . ومن جهة ثانية ، نريد الاشتراط على أنفسنا عدم الابتعاد عن نطاق الموضوعية ومعطيات الواقع الراهن لكى يتسنى لنا بالتالى فهم هذا المجتمع العدو على حقيقته .

إن هذه المعضلة سوف تضعنا دوماً وأبداً فى مأزق حرج . ولا سبيل إلى الفكاك منها . مثلما أنه لا توجد هناك معادلة سحرية لحل هذا الإشكال. وعلينا ان نكتفى بالقول : الموقع القومى هو صفة ملازمة يصعب التجرد عنها ، والعوامل الذاتية سوف تلعب دورها وتمارس تأثيرها ، سواء شئنا أم أبينا . لذا يجدر بنا أخذ هذه المعطيات بعين الاعتبار والإقلاع بصورة نهائية عن التفكير الرغبى الوارد فى باب التمنيات . كما يتحتم علينا ، بوعى من مصلحة هذا الموقع القومى إياه ، النظر إلى الأمور من زاوية موضوعية وتحرى الحقائق وتقليب المعلومات على شتى الوجوه .

ولسنا هنا فى معرض النقد حتى نتناول بالشرح والتفصيل المسهب بعض عينات من الكتب والدراسات العربية التى مازالت فى معظمها تقريباً

ترزح تحت وطأة الارتجال والتكهن وتنساق وراء الأهواء والعواطف . بل نكرر تشديدنا على وجوب التحرر من قيود الطابع السائد لدى النظرة العربية فى كثير من الأحيان ، بكل ما تنطوى عليه هذه النظرة من أخطاء تفسيرية ومنزلقات خطرة للغاية .

على أن نكتفى الآن بالإشارة مجدداً — ولن نسأم أبداً من إعادة هذا القول مراراً وتكراراً — إلى وجوب إعادة النظر الجدى فى كثير من « الأفكار السائدة والموروثة » أو « القوالب الجاهزة » فيما يتعلق بالفهم العربى للصهيونية من حيث الصلة بينها وبين الدين اليهودى ، وكذلك لجهة ارتباطها بنصوص ومقررات سرية صارت تعرف عندنا بعبارات ودلالات وهمية من طراز « الخطر اليهودى » أو « بروتوكولات حكماء صهيون » .

فلنقرأ المصادر الأولية دون سواها ، فى الدرجة الأولى ، ولنتأكد أن اعتمادها فى البحث والدراسة يكفى لفضح الصهيونية وإدانتها من فم أصحابها ودعاتها .

هذا لا يعنى بالطبع أن الإلحاح على « العودة إلى المنابع » يأتى على سبيل الدفاع عن نظرة معينة إلى الفكرة والدعوة الصهيونية . أو أن النية تتجه إلى حمل الباحثين والدارسين على إجراء الطلاق بين الصهيونية والاستعمار القديم منه والجديد . وينبغى ألا يساء فهم هذا الإلحاح ، وألا نخرج بتفسير بعيد عن الواقع . بل على العكس تماماً من ذلك كله : فالنظرة الصحيحة إلى الصهيونية وإلى المشكلات المتفرعة عنها فى المجتمع الاسرائيلى، هذه النظرة ، لا يسعها إلا التوكيد على التحالف الصهيونى - الامبريالى والوقوف على حقيقة الطابع الاستعمارى لكل من الصهيونية وإسرائيل . ونحن اليوم بحاجة ماسة - أكثر من أى وقت مضى - إلى التعويض عن تقصيرنا فى هذا المجال . مثلما يتحتم علينا أن نفهم حقيقة إسرائيل وواقعها

من الداخل ، وأن نمعن النظر فى طبيعة تكوين المجتمع الاسرائيلى وفى كل من عوامل هذا التكوين وعناصره الأساسية .

وعلى أية حال ، فإن التطبيق هو المحك الفعلى للنظريات . كما أن الممارسة العملية والحياتية هى معين لاينضب فى استخراج النظريات وفى استخلاص طبيعة الصلات التى تشدها إلى الواقع العينى الراهن .

لذا ننتقل الآن من صعيد هذا التمهيد النظرى إلى الدخول فى « ميدان العمل » والتطبيق . وسوف يتبين لنا من خلال العرض السريع الذى نورده أدناه سياق هذه المحاضرات ونوعية الموضوعات التى تحاول التصدى لها ضمن الاطار العام لقضايا الدين والمجتمع فى إسرائيل .

نقطة انطلاق :

نؤثر الانطلاق فى معالجة قضايا الدين والمجتمع من نقطة معينة ، وهى نقطة ترمز إلى حادثة فى الزمان والمكان ، لا بل أزمة شديدة عصفت ولا تزال تعصف بالمجتمع الاسرائيلى والقوى السياسية بداخله ، كما أنها لا تخلو من المضاعفات والانعكاسات على صعيد اليهود الموجودين فى أنحاء شتى من العالم وخارج إسرائيل . وسوف نعتبر هذه الحادثة بمثابة مدخل إلى صلب الموضوع . ربما قرأتم عنها فى الصحف أو سمعتم بها منذ أواخر الشهر الأول من عام ١٩٧٠ .

إنها قضية الضابط فى البحرية الاسرائيلية : بنيامين شاليت . وعلى سبيل التحديد ، هى قضية المواطن الاسرائيلى الذى يتزوج من فتاة غير يهودية ثم يجد أن دوائر النفوس ترفض تسجيل أبنائه فى خانة الانتماء إلى

الأمة أو القومية اليهودية (*) . وهناك قصة وراء هذه القضية يجدر بنا الالمام بعناصرها الأساسية ، قبل الانتقال إلى متابعة تطوراتها .

بنيامين شاليت هو من مواليد حيفا (١٩٣٥) ، حيث أقام أبواه المهاجران من لاتفيا إلى فلسطين . كان أبوه عالماً نفسانياً ، بالاضافة إلى تحدره من خلفية صهيونية قوية ، بينما أسهمت والدته بنشاط كبير أثناء المراحل الباكرة لمنظمة « درع داوود الأحمر » . تلقى شاليت دراسته الثانوية فى فلسطين، ولم يبدر منه أى اهتمام بالدين اليهودى والمسائل المتفرعة عنه . ثم سافر إلى بريطانيا لدراسة العلوم ، وحصل على درجة جامعية فى علم النفس والفيزيولوجيا (علم وظائف الأعضاء) من جامعة أدنبرة ، حيث تعرف إلى زوجة المستقبل .

فعاد إلى إسرائيل عام ١٩٦٠ لتأدية الخدمة العسكرية . وسرعان ما أصبح بنيامين شاليت أول عالم بسيكولوجى يعمل فى سلاح البحرية الاسرائيلية ، بينما تمكنت زوجته من اللغة العبرية فأخذت تعد للحصول على شهادة الماجستير فى العلوم من معهد « التكنيون » فى حيفا ، وراحت تقوم بتدريس موضوعات فى علم الحيوان فى كل من اللغتين العبرية والانجليزية (١) .

إن الزوجة آن شاليت حصلت على الجنسية الاسرائيلية ، ولم تترك المسيحية لتعتنق الديانة اليهودية ، لأنها لم تكن شديدة التمسك بمسألة العقيدة الدينية أصلا . فقد نشأت فى بيت اسكوتلاندى اشتهر أهله بتفكيرهم الحر

(*) — تحوى بطاقة الهوية الإسرائيلية خانة للدلالة على الانتماء الأثنى (ethnic affiliation) لدى الشخص الذى يحملها . ويعرف هذا الانتماء بلفظة leoum أو Le'om، أى « القومية » بمعنى Peoplehood أو Nationality. أما المقصود بذلك فهو التمييز بين العرب واليهود ومن المعروف أن هناك خانة أخرى فى البطاقة لتعيين المذهب أو الدين الذى يعتنقه حاملها ، بحيث لا تملأ خانة القومية اليهودية إلا متى كان حامل الهوية من أبناء الديانة اليهودية ، أى مولوداً من أم يهودية .

(١) راجع مايلى : The Jerusalem Post (Weekly Overseas Edition), Nr. 483, Monday, January 26, 1970, P. 9

مثلما عرفوا بتعاطفهم الشديد مع الصهيونية . وذكرت صحيفة «الجيروسالم بوست» ، فى معرض حديثها عن المعركة التى خاضها الضابط بنيامين شاليت ضد وزارة الداخلية الاسرائيلية والأوساط الدينية القابعة وراءها ، بأن الزوجة الاسكوتلاندية الأصل تنحدر من أسرة عريقة فى صهيونيتها .فالجد هو السير باتريك جيدس ، أحد البارزين فى تخطيط المدن وعلم الاجتماع ، جاء إلى فلسطين عام ١٩١٨ بناء لدعوة شخصية تلقاها من القيادة الصهيونية آنذاك . ثم طلبوا إليه وضع تصاميم لمشروع الجامعة العبرية ، فأصر على اختيار القدس ، بدلا من رحوفوت التى تمسك بها وايزمان أصلا ، لكى تصبح مقراً لتشييد أبنية الجامعة العتيدة . واعتبر القدس بمثابة المركز الطبيعى للثقافة اليهودية الجديدة ، مثلما نادى بضرورة تحصين الجامعة التى سوف يصار إلى تشييدها هناك لكى يسهل الدفاع عنها فيما بعد — كما أفضى فى إحدى رسائله إلى وايزمان(٢) .

ولا حاجة بنا إلى مزيد من الاسهاب فى سرد القصة لجهة الجذور الصهيونية التى تمتد فى تربة الأسرة . فالغرض من وراء الاشارة إلى الخلفية الصهيونية فى حياة الزوجة سوف يساعدنا فيما بعد على إبراز الموقف الاسرائيلى الرسمى إزاء قضية المتصهينين من غير اليهود وطبيعة الروابط التى تشدهم إلى اليهود وإسرائيل .

تأخذ القصة اتجاها جديداً لدى ولادة الابن البكر لأسرة شاليت عام ١٩٦٤ . فقد ذهب الأب إلى وزارة الداخلية لتسجيل مولوده فى دائرة النفوس ، وملأ الاستمارة على النحو الآتى :

القومية : يهودية

الدين : لا شيء

(٢) المصدر نفسه .

لكن المسؤول عن السجلات رفض وضع الانتماء الأثنى اليهودى مقابل خانة القومية ، طالما أن خانة الدين أو المذهب بقيت دون تحديد . فاكتفى بترك الخانتين على حالهما ، وآثر شطب الجهة المقابلة لكل منهما .

ثم تكررت القصة عام ١٩٦٧ عندما رزقت الأسرة بمولودها الثانى . فأقدم المسؤول فى دائرة النفوس هذه المرة على تسجيل الأوصاف التالية :

القومية : الأب - يهودى .

الأم - أجنبية .

الدين : لا شيء .

لكن الضابط سارع من طرفه إلى مقاضاة وزير الداخلية ، فرفع دعوى ضده إلى محكمة العدل العليا مطالباً بإصدار حكم قضائى (order nisi) يناشد وزير الداخلية تقديم الأسباب التى تحول دون تسجيل ولديه فى خانة القومية اليهودية رغم كونهما لا يعتنقان المذهب اليهودى وعلماً بأن والدتهما ليست يهودية المذهب ولا تريد التخلى عن إلحادها للدخول فى الدين اليهودى.

فقد أصر شاليت على تحدى التفسير التوراتى والتلمودى الذى يعين هوية الشخص اليهودى تبعاً لتحدره من صلب أم يهودية. ورفض الانصياع لأحكام الشرع الدينى (الحلقا Halacha) ، مؤكداً أن الروابط الثقافية والاجتماعية ، وليست ديانة المرء ، هى التى تقرر من هو اليهودى»(٣) .

ويؤخذ من المعلومات التى أدلى بها الزوجان شاليت إلى مراسلة صحيفة «الجيروسالم بوست» (المصدر نفسه) بأن القضية بالنسبة لهما تتعدى مجرد الشكليات والاجراءات القانونية ، وليس هناك ما يمنع من إثارتها

(٣) انظر مجلة «دير شبيغل» الألمانية Der Spiegel, Nr. 6, Feb. 2, 1970, P. 88

إبان الظروف الصعبة التى تجتازها اسرئيل . لا بل يرى الزوجان أن هذه الظروف بالذات تشكل الوقت المناسب لاثارة مثل تلك القضية . فقد جاء فى أقوالهما ما يلى :

« مالم نفهم أنفسنا كشعب ، فلن يصبح بمقدورنا أبداً أن نفهم تصور العرب للقومية ، ونحن لا نستطيع إحراز التقدم قبل أن نعرف من نحن »(٤)

فالقضية ، إذن ، ليست محصورة بتسجيل الأولاد المتحدرين من أم غير يهودية فى دفاتر النفوس واستصدار الهويات اللازمة لهم . بل يجوز اعتبارها قضية تؤلف ناحية بارزة للقلق العقائدى الذى يساور الأجيال الطالعة فى إسرائيل . وإذا كانت الصهيونية قد أفلحت فى إقامة دولة لليهود بفلسطين ، فإن المجتمع الاسرائيلى الذى يضم فئات متنوعة من يهود العالم ما زال يبحث عن هويته القومية وطبيعة انتماء أفراده إلى « كيان الشعب اليهودى ».

نتوقف هنا لطرح السؤال التالى : إذا كان أبناء الضابط شاليت وزوجته الأجنبية يحملون الجنسية الاسرائيلية ومن مواليد إسرائيل ، علاوة على كونهم يتكلمون اللغة العبرية ويتعلمون فى مدارسها ، لماذا لا يسمح لهم بإدراج أسمائهم فى سجلات النفوس على النحو المنشود ؟ وما الذى يحول بالتالى دون انتمائهم إلى « خانة الشعب اليهودى » فى بطاقات الهوية الشخصية ؟ .

أى أن السؤال المذكور يحملنا على طرح سؤال ثان : « من هو اليهودى ، إذن ؟ » . هل هو فقط ذلك المولود من أم يهودية ، أو من تسنى له اعتناق الديانة اليهودية وفقاً لشعائر المذهب السائد رسمياً فى إسرائيل ؟

وماذا يحل بالذين يعتبرون أنفسهم يهوداً ، لكن سجلات النفوس تأبى عليهم ذلك ؟ أم أولئك الذين يقيمون فى إسرائيل ويحملون جنسيتها ويمحضون

---

(٤) انظر صحيفة « الجيروسالم بوست » ، المصدر السابق .

ولاءهم لدولتها ، مصرين على انتمائهم لها ومتمسكين بهذا الانتماء أشد التمسك ؟

هنا يحق لنا بالطبع أن نمضى فى إثارة التساؤلات وطرح المشكلات على النحو الآتى :

من هو الصهيونى ؟ ومن هو الاسرائيلى ؟

هل كل يهودى هو صهيونى بالضرورة ؟

وهل يصدق العكس أيضاً ، بحيث يجوز القول إن كل صهيونى هو شخص يهودى ؟

فلا حصر لمثل هذه الأسئلة التى تراودنا لأول وهلة ، وتقفز إلى الذهن إثر بعضها بعضاً . وربما جاز إرجاعها إلى سؤال شامل عما إذا كان اليهود يجمعون فى شخصهم الكيانى صفات وخصائص « الأمة » و« الدين » جنباً إلى جنب مع « القومية » و« الشعب » . مما يؤدى بنا حتما إلى طرح السؤال عن الدور الذى لعبه الدين ولا يزال يمارسه فى التكوين الاجتماعى اليهودى وفى حياة اليهود بصورة عامة .

* * *

إن هذه الأسئلة والتساؤلات تقودنا كلها إلى جوهر الموضوع الذى نحن بصدده ، لكى نلج من خلالها إلى قضايا الدين والمجتمع فى إسرائيل .

فالقسم الأول من هذه المحاضرات يتناول الموضوع من زاوية المشكلة التى يطرحها سؤال « من هو اليهودى ؟ » . هنا نعود إلى قضية شاليت لكى نجعل منها مدخلا مثالياً إلى مجال موضوعنا ، فنتابع تفاصيلها والملابسات التى أحاطت بها ، ثم ننطلق منها إلى عرض المشكلة من زاويتها التاريخية عامة وفى إطار الكيان الإسرائيلى بنوع خاص .

وفى القسم الثانى ننتقل إلى صعيد آخر ، لكى نثير مسألة العلاقة بين الصهيونية السياسية من جهة والدين اليهودى ، من جهة ثانية . ومن خلال ذلك نحاول الوصول إلى تحديد المشكلة الدينية فى المجتمع الإسرائيلى ، والتعرف إلى القوى والأحزاب الدينية العاملة فى ميدان السياسة الاسرائيلية. هنا تطالعنا قضية الدستور المكتوب فى تباين الآراء والمواقف لجهة التأييد أو المعارضة أو الامتناع والموافقة الصامتة . ثم نخلص منها إلى بحث قضايا أخرى مماثلة ، رغبة فى تسليط الضوء على طبيعة المشكلة الدينية وأبعادها المجتمعية فى إسرائيل بالإضافة إلى اتصالها بالايديولوجية الصهيونية الشاملة.

أما القسم الثالث والأخير فإنه يهدف إلى تناول الموضوع من زاوية الوجود اليهودى فى العالم . هناك أكثرية من اليهود تقيم خارج إسرائيل ؛ كيف ينظر هؤلاء إلى المشكلة الدينية من زاويتهم الخاصة ؟ وما هى الروابط التى تشدهم إلى المجتمع الاسرائيلى وقضاياه ؟ أى أن قضايا الدين والمجتمع فى إسرائيل تكتسب بعداً لا يمكن تجاهله من خلال علاقة الوجود الصهيونى بيهود العالم . وثمة تواقف متبادل بين الطرفين ، لا يتجلى فى تأييد « الدياسبورا » ودعمها لاسرائيل فحسب ، بل يبرز بشكل مميز على صعيد الايديولوجية الصهيونية التى تعتنقها إسرائيل وعبر المنظار الذى تنظر به الدولة إلى ذاتها وطبيعة كيانها وهوية مجتمعها .

القسم الأول

من هو اليهودى ؟

« اليهودى .. هو يهودى ، وكفى » .

(بن غوريون : ١٩٧٠)(*)

ليست قضية الضابط فى سلاح البحرية الإسرائيلية ، بنيامين شاليت ، بالقضية الفريدة من نوعها ، ولا تكمن أهميتها فى حد ذاتها فحسب . بل هى تتعدى ذلك إلى مسائل أكثر عمقاً وأوثق صلة بالمجتمع الاسرائيلى من ناحية، وبالوجود اليهودى فى العالم ، من ناحية أخرى . إنها مدعاة للتساؤل والتفكير ، كما تنطوى ملابساتها على دلالة بعيدة المدى . وهى ، بالاضافة إلى ذلك كله ، ظاهرة متكررة ضمن إطار المجتمع الاسرائيلى ، لها سابقات عديدة ، ولن تكون الأخيرة فى حلقات السلسلة .

فالأوساط اليهودية فى العالم ، ولا سيما الفئات الأرثوذكسية منها ، لم تقف مكتوفة الأيدى عندما تحولت القضية إلى أزمة داخلية فى إسرائيل . بل تدخلت فى النزاع القائم وألقت بثقلها المادى والمعنوى إلى جانب المعسكر المناصر لموقفها . كما أنها لم تتورع عن ممارسة شتى الضغوط لحمل

(*) — هذا ما صرح به دافيد بن غوريون إلى صحيفة « الجيرو سالم بوست » فى منتصف شهر آذار (مارس) ١٩٧٠ ، إبان الأزمة التى أثارتها قضية شاليت . وسوف نتبين فيما بعد طبيعة الدور الذى لعبه بن غوريون أثناء تولية الحكم عقب قيام إسرائيل لجهة التنازلات التى منحها للفئات الدينية . لذا نكتفى بالإشارة إلى هذا التعريف الشخصى المختصر لمن هو اليهودى ، رغم كونه من التعريفات غير المفيدة فى اختصارها .

الدوائر الحاكمة فى إسرائيل على اتخاذ موقف ينسجم مع مطالبها الأساسية ، غير عابئة بالأحكام والقرارات التى صدرت من محكمة العدل العليا .

بيد أن مضاعفات القضية والضجة التى أثيرت حولها تبعث كلها على الدهشة والاستغراب . فالضجة قامت ولم تهـدأ ، إذ سرعان مابرزت قضايا مماثلة . والحلول التى تم التوصل إليها لاتخرج عن نطاق التسويات التى تعجز عن قطع الطريق أمام قيام العديد من هذه القضايا فى المستقبل . مما يحمل بدوره المرء الذى يدرس أوضاع المجتمع الإسرائيلى على طرح تساؤلات كثيرة ، ويحفزه إلى تقصى الأمر من مختلف نواحيه ، عله يتمكن من استخلاص بعض النتائج والإفادة من مضمونها .

لنعرض ، أولا ، بعض الجوانب البارزة فى القضية التى تحولت بين عشية وضحاها إلى أزمة داخلية صعبة حتى أنهـا كادت تطيح بحكومة الإئتلاف الوطنى التى ترأسها غولدا مئير . ماهى المراحل التى مرت بها القضية لتدخل طور الأزمة ؟ وهل تنطوى التفاصيل الواردة أدناه على شىء من المغزى بالنسبة للأوضاع السائدة فى المجتمع الإسرائيلى ، ولا سيما بالنسبة لتبلور المواقف واستقطاب القوى السياسية أثناء قيام أزمات من هذا النوع ؟ سوف نعمد إلى تعداد المراحل المشار إليها بطريقة مبسطة ومع الحفاظ على تسلسل الأحداث .

(أ) محكمة العدل العليا :

(١) تقدم شاليت من محكمة العدل العليا برفع شكواه فى منتصف شهر نوفمبر (تشرين الثانى) من عام ١٩٦٨ . وطلب فى الشكوى إلى هيئة المحكمة مناشداً إياها إصدار حكم قضائى لصالح تسجيل ولديه فى خانة « القومية

اليهودية » أو « الشعب اليهودى » بغض النظر عن معتقدهما الدينى (١)

٢ — أعلنت هيئة المحكمة المؤلفة من تسعة قضاة أعضاء أنها غير صالحة للنظر فى القضية المعروضة عليها . وتحدث القاضى « اغرانات » بلسان الهيئة مقترحاً وجوب تعديل القانون الذى ينص على ذكر « القومية » فى بطاقات الهوية وغـيرها من المستندات والوثائق الشخصية والرسمية . كما أوصت الهيئة المذكورة بإحالة هذه التوصية على الكنيست الإسرائيلى ، صاحب السلطات الأوحد لتعديل القوانين ومصدر التشريع فى البلاد . وبذلك تملصت محكمة العدل العليا من إصدار حكم فى الدعوى المرفوعة إليها . غير أنه كان من المعروف حينذاك بأن المحـكمة سوف تعود إلى النظر فى القضية فيما لو تعذر الحصول على أكثرية من الأصوات داخل الكنيست لصالح إدخال التعديل المقترح .

٣ — إن التسوية التى اقترحتها هيئة المحكمة جاءت آنذاك على سبيل الحؤول دون تجـدد النزاع بين الأوساط المتطرفة لكل من المتدينين والعلمانيين فى المجتمع الإسرائيلى . وهو نزاع تعود جذوره إلى عشية قيام إسرائيل والشهور التى تلته إبان مناقشات مشروع الدستور . فقد أعلن وزير الشؤون الاجتماعية ، يوسف بورغ ، (المتحدر من ألمانيا أصلا) بصفته ممثلا للحزب القومى الدينى فى حكومة أشكول آنذاك ، بأن حزبه كان مستعداً للانسحاب من الحكومة فيما لو جرى القبول بأية تسوية للقضية تتعارض مع الشرائع الدينية اليهودية .

٤ — لكن القضية أعيدت من جديد إلى محكمة العدل العليا — وذلك

(١) انظر المقالين المنشورين بالألمانية فى صحيفة « سود دريتشه تزايتونغ » (ميونيخ) وبتاريخ ١٦ ، ١٧ نوفمبر ١٩٦٨ (العدد ٢٧٦) و ٢٩ نوفمبر (العدد ٢٨٧) على التوالى . وراجع أيضاً مجلة « تايم » الأميركية : ٢٩ نوفمبر ١٩٦٨ ، ص ٤٩ .

لأسباب سوف نعرض لها فى حينه . فأصدرت هيئة القضاة التسعة (ولم يسبق أن تألفت هيئة لمحكمة العدل العليا فى إسرائيل من مثل هذا العدد) حكمها بتاريخ ٢٣ يناير (كانون الثانى) ١٩٧٠ . واستغرقها إصدار الحكم مدة من الزمن تتجاوز ١٤ شهراً . بينما تمت تلاوة الحكم أثناء جلسة عقدتها الهيئة خلال خمسين ثانية فحسب . أما الحيثيات والتبريرات القانونية فقد استنفدت حوالى ١٨٠ صفحة . وبذلك لم يسبق لمحكمة إسرائيلية إصدار حكم يستند إلى تفصيلات وشروحات مماثلة .

٥ — صدر الحكم بأكثرية صوت واحد (بموافقة ٥ قضاة من أصل ٩ أعضاء فى الهيئة) . فقد ارتأى كل من القضاة : سوسمان وكوهن وفيتكون وبرينسون ومانى ، ضرورة اعتبار هذا الحكم القضائى حكماً مطلقاً يطلب إلى مأمور النفوس فى حيفا أن يبادر إلى تسجيل أولاد شاليت فى خانة الانتماء الأثنى اليهودى (Jewish ethnic affiliation) واستندت الأكثرية فى قرارها إلى اعتقاد أفرادها بأن « قانون تسجيل النفوس» يطلب إلى مأمور السجلات أن يقوم بتدوين الوقائع المعطاة له من قبل المواطن عن حسن نية ، وأن القانون المذكور لا يخوله أية صلاحيات لتغيير هذه الوقائع بمبادرة شخصية من جانبه أو للتشكيك بصحتها ، إلا متى كانت وقائع غير معقولة ومغلوطة على نحو واضح وجلى . كما أوضح القضاة الخمسة أن أى تسجيل فى سجلات النفوس يتم تحت خانة « الإنتماء الاثنى » لا يتمتع بقيمة إثباتية بالنسبة لأية أغراض أخرى .

٦ — جاءت خلاصة الحكم على النحو الآتى : « يجب ألا يكون المرء يهودى المذهب أو المعتقد لكى يجرى الاعتراف به كمواطن يهودى من حاملى جنسية الدولة الإسرائيلية » . أى أن القومية الإسرائيلية — اليهودية لا تشترط اعتناق الدين اليهودى على مواطنى الدولة ورعاياها لكى تمنحهم الهوية الكاملة . وبذلك ينص الحكم على حق المواطن الإسرائيلى

فى الحصول على بطاقة هوية شخصية دون ذكر « القومية اليهودية » على أساس الانتماء الدينى فى خانة « الشعب اليهودى » (Le'om) .

٧ — لقد امتنع القضاة الخمسة عن الخوض فى تفاصيل المسألة المتنازع حولها : عما إذا أمكن للشخص أن يكون يهودياً على الصعيد الاثنى وليس وفقاً للدين اليهودى . واعتبروها لا تمت بصلة وثيقة إلى الموضوع . فالقاضى برينسون أعرب عن الرأى القائل بأن مسألة من هو اليهودى بالنسبة لأغراض سجلات النفوس لا علاقة لها بالشرع التلمودى (الحلقا Halacha) ، بل تقع كليا تحت طائلة القانون العلمانى .

٨ — تمثل رأى الأقلية بكل من القاضى اغرانات (رئيس محكمة العدل العليا) والقاضى لاندو . فقد ارتأى الاثنان الوقوف على الحياد فى النزاع القائم بين المتدينين والعلمانيين حول مسألة « من هو اليهودى » . واستندا فى نقضهما للحكم القضائى إلى الرأى القائل بأنه فى غياب أى توجيه قانونى أو انعدام رأى عام واضح المعالم ، لم يبق أمامهما سوى الاستنتاج بأن التعليمات المعطاة من وزير الداخلية إلى مأمورى النفوس حول كيفية تسجيل المواليد من أمهات غير يهوديات وآباء يهود هى تعليمات صحيحة ؛ لاسيما وأن هذه التعليمات نالت موافقة ضمنية من الكنيست أو ممثلى الشعب (البرلمان الاسرائيلى) .

٩ — أما القاضيان سيلبرغ (نائب رئيس محكمة العدل العيا) وكيستر — وهما من القائلين أيضاً بضرورة نقض الحكم القضائى — فقد شددا الرأى بأنه يستحيل وجود شىء إسمه « يهودى » فى إسرائيل على أساس « الانتماء الاثنى » ، ما لم يكن هذا الشخص فى الوقت نفسه يهودياً بحسب مبادىء الشرع التلمودى . فالجمع بين هذين الشرطين المتلازمين هو ضرورة لا بد منها لكى

يكون المرء يهودياً فى اسرائيل(٢) .

١٠ — لاحظ المراقبون ، بالاضافة إلى انعقاد هيئة المحكمة بكامل أعضائها التسعة ، أن القرار الصادر عن محكمة العدل العليا أرفق بالرأى المنفصل لكل واحد من هؤلاء القضاة . والمعروف فى الأوساط الصهيونية أن محكمة العدل العليا فى إسرائيل تتمتع بسمعة عالية وصيت ذائع خارج إسرائيل وداخلها على حد سواء . كما لوحظ أن اثنين من القضاة التسعة ينتميان إلى اليهود المتديّنين ، مقابل إثنين على العكس من ذلك . فالمتدينان كان يتوقع لهما معارضة كل قرار يخالف أحكام الشرع اليهودى فى القضية . أما العلمانيان فلا شك أن موقفهما خضع عن وعى أو غير وعى لتأثير النزعة العلمانية التى يماشيانها .

وهناك قاض ثالث ، ليس محسوباً على معسكر المتدينين ، أبدى الرأى القائل بأن مأمور النفوس لا يجوز له قبول المعلومات التى يدلى بها مقدم الطلب دون اختبار دقتها والتأكد من صحتها . مثلما أن قاضياً رابعاً يعتنق الآراء العلمانية انضم إلى رأى الأقلية فى أن موظف دائرة النفوس تصرف حسب التعليمات المعطاة له والتى لا تتنافى مع القوانين السارية الاجراء والمفعول فى إسرائيل .

بيد أن أطرف ما فى الأمر هو الطريقة التى أوجز بها أحد القضاة طبيعة الوضع الراهن والتشويش السائد حينذاك بقوله :

« وفقاً لتصور الشرع التلمودى ، فإن قائد منظمة

---

(٢) اعتمدنا صحيفة « الجيروسالم بوست » فى استقاء هذه المعلومات بالدرجة الأولى . انظر ما يلى :
The Jerusalem Post (Weekly Overseas Edition), No. 483. Monday, January 26, 1970, pp. 1,12

« فتح » فى القدس ، وهو المولود من أم يهودية ، ينبغى اعتباره يهودياً . أما أولاد ضابط يهودى حارب دفاعاً عن إسرائيل ، فإنهما يعتبران غير يهود . إن التفكير بمثل هذا الأمر كاف لجعل المرء يرتعد فزعاً ورعباً »(*) .

ومن الملاحظ أن مناوئى الموقف الدينى المتزمت — كما قال موشيه روزيتى — اخفقوا فى الاشارة إلى أن التحدد من الأب والانتساب له يتمتع بصفات منطقية تضاهى مسألة الانتساب إلى الأم واعتبارها مقياس التهود . فالواقع يبين لنا حقاً أن النسب الأبوى هو القاعدة السائدة والمتبعة فى شتى مجالات المجتمع العصرى والتمدن . لكن التمسك بأهداب التقليد الدينى المتوارث هو ضرورة لها أحكامها فى نظر المتدينين المعنيين بالحفاظ على مصالحهم وحماية المؤسسات التى ترعاهم .

(ب) الأزمة ومضاعفاتها :

ما أن صدر قرار محكمة العدل العليا الذى يطلب إلى مأمور النفوس فى حيفا ، وهو التابع لوزارة الداخلية ، أن يبادر إلى تسجيل أولاد الضابط شاليت فى خانة « الانتماء الاثنى اليهودى » ، حتى سارع زعماء الحزب القومى الدينى من طرفهم إلى التهديد بانسحاب الحزب من الحكومة الائتلافية . فقد اشترطوا لبقائهم فى مقاعد الوزارة أن يتم استصدار تشريع لالغاء قرار محكمة العدل العليا فى قضية شاليت .

والمعروف أن الحكومة الاسرائيلية آنذاك (حكومة الاتحاد الوطنى)

(*) راجع تعليق موشيه روزيتى فى المصدر التالى :
Moshe Rosetti, "Who is a Jew?", : in :Jewish Frontier, April 1970 (No. 3) 402, pp. 10-13

كانت تضم ثلاثة وزراء يمثلون الحزب القومى الدينى: حاييم موشيه شابيرو (وزير الداخلية) وزيراخ فار هفتيغ (وزير الشؤون الدينية)، ويوسف بورغ (وزير الشؤون الاجتماعية) .

فقد بادرت الأوساط الحاكمة من جانبها أيضا إلى التشاور فيما بينها للحؤول دون قيام وزراء الحزب القومى الدينى بوضع تهديدهم موضع التنفيذ . وأخذت الاجتماعات تتوالى لتهدئة الخواطر وتسوية الأمر قبل انعقاد مجلس الوزراء الاسرائيلى فى جلسته الأسبوعية . كما تقرر عقد اجتماع بين ممثلى الحزب القــومى الدينى من جهة والوزراء الذين يمثلون حزب العمال الاسرائيلى (التحالف) بالاضافة إلى رئيسة الوزارة (غولدا مئير) ووزير العدل (ياكوف شابيرا)، من جهـة ثانية، بغية استرضاء الجهات الناقمة على قرار المحكمة . وربما كان من الأفضل أن نعرض المواقف الرئيسية التى اتخذتها مختلف الفئات والقوى السياسية فى إسرائيل على النحو الآتى :

١ — المعسكر الدينى فى إسرائيل :

أعربت الأوساط الدينية فى إسرائيل عن قلقها البالغ إزاء صدور حكم من هذا القبيل . وأجمع الزعماء الدينيون على استنكار قرار محكمة العدل العليا بقضية شاليت . بينما ذهب وزراء الحزب القومى الدينى إلى دار الحاخامية فى « هيكل شلومو » بالقدس للاجتماع مساء يوم السبت إلى الحاخامين الأكبرين لكل من الطائفة الاشكنازية والسفاردية . ويؤخذ من معلومات « الجيروسالم بوست » بأنه لم يصدر عن هذا الاجتماع أى بيان أو تصريح ، لكن المجتمعين قرروا اتخاذ إجراءات « حاسمة وحذرة فى الوقت نفسه » . كما أعربت مصادر الحزب القومى الدينى عن ثقتها بأن الوزارة سوف توافق على استصدار تشريع يجعل تسجيل المواليد فى دوائر

النفوس فى تطابق كلى مع أحكام الشرع الدينى ، ويبطل بالتالى قرار محكمة العدل العليا . أما الحل الذى تصوره الزعماء الدينيون فيقضى بأن يصار إلى وضع مشروع قانون على جدول أعمال مجلس الوزراء لتخويل وزير الداخلية سلطات إصدار تنظيمات لها مفعول رجعى بهذا الصدد .

وقبل الانتقال إلى متابعة تطورات الأزمة على الصعيد الحكومى . يجدر بنا التعرف إلى ردود فعل القطاع الدينى فى إسرائيل من قرار محكمة العدل العليا . فالحاخام الأكبر للاشكنازيين ، إيسر يهوذا أونترومان ، صرح بأن قرار المحكمة يثبت وجود « نزعة هدامة » لدى هيئة المحكمة فيما يتعلق بمسألة من هو اليهودى ، مثلما أنه « يتناقض بشكل أساسى مع أحكام الشرع التلمودى ومع توراتنا المقدسة » . هذه النزعة الهدامة تهدف فى نظر الحاخام المذكور إلى « استئصال ركن أساسى من أركان اليهودية ، أسهم فى الحفاظ على نقاوة الأسرة اليهودية من جميع شوائب الحضارة الأجنبية الدخيلة وصانها من تأثيرات تمازج الأجناس عن طريق التزاوج» . لذا فإن القرار الصادر عن محكمة العدل العليا يهدد بإحداث إنقسام خطير فى صفوف الأمة(٣) .

أما الحاخام الأكبر للسفارديين ، يتسحاق نيسيم ، فقد اعتبر القرار بمثابة محاولة للتمييز بين أمرين لا يقبلان التجزئة : الدين اليهودى والقومية اليهودية . وتكهن بأن الأمة سوف « ترفض هذا القرار بكل ما أوتيت من القوة » . فالأغيار أو الأجانب (غير اليهود = Gentiles) لا يجوز لهم أن يصبحوا يهوداً إلا عن طريق الاهتداء إلى الديانة اليهودية واعتناقها . وكل تساهل بالنسبة لهذا المبدأ سوف يفسح المجال أمام تبديل المقاييس

---

(٣) راجع المصدر نفسه ، ص ٥ (القطاع الدينى يستنكر قرار المحكمة).

مراراً وتكراراً ، مما يؤدى بدوره إلى جعلنا أضحوكة فى أنظار العالم ، حيث نعتبر المرء يهودياً فى إسرائيل ، ويعتبرونه غير يهودى فى الدياسبورا . ثم نعود ونعتبره غير يهودى فى إسرائيل : متى جرى اعتماد محك جديد وتطبيقه عليه » .

إن محكمة العدل العليا تستطيع تفسير قوانين الدولة واتخاذ القرارات بشأنها ، لكن مسألة « من هو اليهودى » هى قضية إيمان وفلسفة ولا علاقة لها البتة بالمحكمة . ولقد أعرب الحاخام نيسيم عن ثقته الأكيدة بأن الحكومة سوف تأخذ بعين اعتبارها الانشقاق المحتمل أن يؤدى إليه هذا القرار بين يهود إسرائيل ويهود الدياسبورا ، حيث يسرى مفعول الشرع الدينى فحسب ، مثلما أنه يؤدى إلى ازدياد الزيجات المختلطة . لذا توقع أن تبادر الحكومة فوراً إلى اتخاذ الخطوات الكفيلة بـ « إزالة هذه العقبة من طريق الأمة »(٤) .

إزاء هذا التنديد بالقرار الصادر عن محكمة العدل العليا فى البلاد ، نجد وزير الداخلية وزعيم الحزب القومى الدينى ، شابيرو ، يعرب عن « أسفه » لصدور القرار ، ويتوقع له مضاعفات بعيدة المدى بالنسبة للدولة وللشعب اليهودى فى كل مكان . فقد اكتفى الوزير المسؤول بالقول إنه سوف يعلن الخطوات والإجراءات التى ينوى اتخاذها ، بعد القيام بدراسة متمعنة ودقيقة لنصوص الحكم ومضمون القرار .

بينما صرح زميله وزير الشؤون الدينية بما يلى :

« إن كل المحاولات التى جرت فى تاريخ اليهود لكى

(٤) المصدر نفسه .

يرتدوا عن شعبهم وتوراتهم ، سواء كانت صادرة عنهم أو من جانب الأغيار ، هى محاولات باءت بالفشل . فالمشكلة تتناول المبادىء والأيديولوجية ، وتطال جذور وجودنا من الأساس . ونحن لن نحيا على ما تمليه المحكمة من أوامر فى هذا الشأن »(٥) .

ولم تكتف الأوساط الدينية بإطلاق التصريحات وممارسة الضغوط على ممثليها فى الحكومة لحملهم على التهديد بالانسحاب من وزارة الاتحاد الوطنى . بل لجأ كبار الزعماء والقادة الدينيين إلى شتى الوسائل والإجراءات للإعراب عن استيائهم البالغ واستنكارهم الشديد لقرار محكمة العدل العليا . فقد سارع موريس يافه . رئيس اتحاد دور الكنيس فى اسرائيل ، إلى إحياء عادة يهودية قديمة تعرف بـ « تأخير قراءة التوراة » ("Ikuv Kriyat Hatora") ، حيث تؤخر قراءة الحصة الأسبوعية من التوراة لكى يتسنى رفع الشكوى أمام جمع المصلين وفى حضرة الله من الظلم الذى تم ارتكابه . والمعروف أن هذا الإجراء يستخدمه عادة الأفراد المصلون كوسيلة للإعراب عن احتجاجهم . لكن الرئيس المذكور بادر إلى استخدامه غداة صدور القرار وأثناء تأدية الصلاة فى « هيكل شلومو » . « بالأصالة عن جمهور المصلين » — على حد قوله(٦) .

ونقلت مجلة « دير شبيغل » الألمانية الغربية ما ورد على لسان أحد الغلاة الإسرائيليين من دعاة التقيد بحذافير الشرع التلمودى فى القول التالى :

(٥) المصدر نفسه .
(٦) المصدر نفسه .

« ربما أمكن لنا الانسحاب من شبه جزيرة سيناء ،
أما التراجع عن الشرائع المنزلة فى سيناء فهو أمر
بحكم المحال إطلاقاً »(٧) .

كما تحدث الحاخام إسرائيل لوف فى التليفزيون الإسرائيلى عقب صدور القرار ليعلن تمسك الفئات الدينية بأحكام الشرع التقليدية ويؤكد على ما يلى :

« مما لا ريب فيه أننا لانستطيع بمثل هذه السهولة وهذا الاستخفاف أن نتخلى عن ذلك العامل الذى أتاح بقاءنا على قيد الحياة » .

واستمد المعسكر الدينى مزيداً من التأييد فى التصريحات التى أدلى بها القاضى كيستر ، حيث قال :

« لاشك فى أن الشىء الذى أبقى الشعب اليهودى على قيد الحياة طيلة القرون ليس هو الأرض المشتركة أو اللغة المشتركة ، بل هى توارة إسرائيل . وهذه التوراة تنطوى على معنى أوسع وأشمل من الدين اليهودى ، لأنها لا تشتمل على التعاليم والأحكام الدينية فحسب ، بل على قواعد السلوك بين الناس ، وعلى مجموعة من القوانين والعادات والتقاليد وأنماط الحياة ، بالإضافة إلى اشتمالها على تلك القواعد التى تحدد العلاقة بين الفرد

(٧) راجع Der Spiegel, Nr., 6, 1970, p. 89

اليهودى من جهة وبين شعبه وبلاده ولغته ، من جهة ثانية »(٨) .

أما الحاخام لويس رابينوفتس ، وهو من أشد المتحمسين لدعوة القومية اليهودية ، فقد أصر على القول بأن اليهودى لا يمكنه أن يكون إلا المولود من أم يهودية أو من يعتنق الدين اليهودى . والشعوب الأخرى ، فى نظره ، يمكنها القبول بإجراء تمييز واضح المعالم بين الدين والقومية . لكن هذا الأمر لا يصدق على الشعب اليهودى أو ينطبق عليه . فالمفهوم الصهيونى ككل يتضمن الاعتقاد القائل بأن اليهود يؤلفون شعباً وديانة فى آن واحد معاً . ولم ينشأ أبداً ذلك التصور للأمة اليهودية بحيث تضم هذه الأمة فى عدادها أولئك الأشخاص الذين يعتبرون غير يهود من وجهة نظر دينية . إن مثل هذه النظرة قد تؤدى إلى مضاعفات ونتائج خطيرة فى أوساط يهود العالم (الدياسبورا) . فالشخص اليهودى فى الدياسبورا لا يستطيع الادعاء بأنه يهودى فى القومية وليس فى الدين ، إلا إذا تخلى عن جنسيته ومواطنيته . والحاخام رابينوفتس يصر أخيراً على قوله بأن مفهوم القومية اليهودية لا يصدق إلا فى إسرائيل بعيداً عن الدين أما خارج إسرائيل فاليهود يتميزون بهوية الانتماء الدينى .

بناء عليه ، نجده يدعو إلى تبسيط إجراءات الاهتداء إلى الدين اليهودى بحيث تصبح مجرد شكليات ليس إلا . إن مثل هذا التبسيط سوف يسدى خدمة إلى الذين يرغبون فى البقاء داخل إسرائيل . لكنه لا يعنى التخلى مطلقاً عن شىء من قبيل الاعتناق الرمزى للدين اليهودى . أى أنه ينبغى هداية كل إسرائيلى يعرب عن استعداده لاعلان القبول بالايمان اليهودى .

(٨) انظر « الجيروسالم بوست » ، العدد رقم ٤٨٤ (٢ فبراير ١٩٧٠) ، ص ٧

ومن الملاحظ أن الحاخام المذكور يريد لهذه الاعتبارات الذرائعية ـ لا بل الصهيونية ـ أن تصدق على إسرائيل وحدها . فالدياسبورا تخضع فى نظره لاعتبارات مختلفة تمام الاختلاف(٩) .

هذه نماذج عينية للمواقف التى تبلورت خلال الأزمة بين الأوساط الدينية فى إسرائيل . ولا تكتمل الصورة دون التعرف إلى مواقف اليهود المتدينين فى الخارج ، وإلى ردود فعلهم من قرار محكمة العدل العليا ـ على ما بين الطرفين من تواقف متبادل .

٢ ـ الفئات الدينية خارج إسرائيل :

قوبل القرار الصادر عن محكمة العدل العليا فى أوساط يهود العالم المنتمين إلى الطائفة المتمسكة بالتقاليد (الأرثوذكية) باستنكار واحتجاج شديد اللهجة . فقد أصدر الحاخام الأكبر لإيطاليا ، الياهو طوعاف ، (وكان آنذاك يقوم بزيارة خاصة إلى إسرائيل) بياناً أعلن فيه بأن قرار المحكمة يضر بمركز دولة إسرائيل ويلحق الأذى بمكانتها ، بينما هى فى أمس الحاجة إلى تأييد جميع الفئات والجماعات اليهودية فى العالم . فالقرار المذكور فى نظره يؤدى إلى نتيجتين على جانب كبير من الخطورة : إنه يصادق على الزواج المختلط ويسهم فى تثبيته بشكل نهائى ، كما يعنى القضاء على النقاء العرقى للأسرة اليهودية . وسوف ينجم عن ذلك تصدع فى صفوف الشعب اليهودى ، مثلما يؤدى إلى انعدام التوحدن العاطفى بين الشعب اليهودى ودولة إسرائيل . لذا فالحاخام الأكبر يتمنى على الجمهور اليهودى أن يرفع صوته بالاحتجاج لكى ينجح فى إلغاء « القرار المرير »(١٠) .

---

(٩) المصدر نفسه .

(١٠) المصدر نفسه ، ٢٦/١/١٩٧٠ (العدد رقم ٤٨٣)

أما الحاخام جوزيف لوكشتاين (من إحدى الطوائف اليهودية فى نيويورك) ومستشار جامعة بار إيلان حالياً ، فإنه قال : « رغم احترامنا لقرار المحكمة ، فمن المؤسف أننا لا ندرك وجود ذلك التداخل الحميم بين القومية والدين على نحو يجعل من المحال فصلهما الواحد عن الآخر أو تجربة الواحد منهما بمعزل عن الطرف الآخر » . بينما أعلن دورى شارى ، الرئيس العام بالوكالة لرابطة محاربة التشهير التابعة لمنظمة « أبناء العهد » (بناى بريث) ، بأن قرار المحكمة فى نظره يسرى مفعوله على الرعايا الاسرائيليين : « أنا أميركى الجنسية ويهودى الديانة » .

لكن الحاخام جوزيف سيغال ، رئيس المجلس الحاخامى فى أميركا (لليهود الأرثوذكسيين) اعتبر أن قرار المحكمة يمكنه « خلق الفوضى والتشويش ليس فى إسرائيل فحسب ، بل وإلى درجة أكبر فى أوساط الجماعات اليهودية المنتشرة فى سائر أنحاء العالم والتى تقطن بين ظهرانى مجتمعات غير يهودية فى الغالب . ففى هذه المجتمعات ، إما تتسم القومية اليهودية بالغموض ، أو لا وجود لها أبداً »(١١) .

وارتفعت أصوات ٥٠٠ حاخام أميركى بالاحتجاج أثناء المؤتمر الذى عقده هؤلاء فى « لايك وود » بولاية نيوجرسى . إذ استنكروا القرار الصادر عن محكمة العدل العليا وحذروا من مغبة النزاع بين السلطتين الزمنية والروحية على غرار ذلك « الصراع الثقافى » (Kulturkampf) الذى شهدته ألمانيا زمن بسمارك . واعتبروا أن قرار المحكمة يتهدد « التماسك الدينى » ويقضى على الروابط التى تشد أواصر الشعب اليهودى إلى بعضه بعضاً .

وفى لندن بادرت منظمة « أغوداث اسرائيل » ، التى تمثل حوالى

---

(١١) المصدر نفسه .

٧ آلاف شخص بين يهود بريطانيا ، إلى التحذير من أن إنشقاقاً غير قابل للرأب أخذ يتطور بين يهود العالم ودولة إسرائيل ، فقد اجتمعت المنظمة المذكورة عقب سماعها بقرار محكمة العدل العليا ، ثم أصدرت بياناً قالت فيه إن هذا القرار سوف يؤدى إلى خلق تشويش على نطاق عالمى ، رغم أنه لا يتمتع بأية صفة شرعية وفقاً لأحكام القانون الدينى التقليدى . إن قرار المحكمة يعتبر تجاوزاً على صلاحياتها واختصاصاتها الحقيقية ، إذ لم يسبق لأية محكمة مدنية فى العالم أن أصدرت حكماً فى قضية دينية أساسية(*) وانتهى البيان إلى الإعراب عن أمل المنظمة فى أن تدرس الحكومة الاسرائيلية هذه القضية وأن تبادر إلى وضع التشريع اللازم لإعادة الأمور إلى نصابها الحق . وكل إغفال عن تحقيق ذلك سوف يكون من شأنه تعميق الهوة بين يهود العالم وإسرائيل وزرع بذور الانقسام والشقاق .

بيد أن هذه الأصوات والتصريحات التى تعالى استنكارها واشتد احتجاجها كانت تنطوى على دلالات هامة وعميقة المغزى بالنسبة لدولة إسرائيل. فالخلاف « التفسيرى » بين إسرائيل ويهود العالم ليس بالأمر السهل الذى تستطيع إسرائيل أن تتجاهله أو تضرب به عرض الحائط .

(*) تجدر الإشارة هنا إلى أن محكمة العدل العليا فى إسرائيل عادت بعد انقضاء أسبوع على صدور قرارها بقضية شاليت إلى إصدار حكم ثان فى دعوى أخرى ، وضد الأحكام اليهودية السائدة . فقد طلبت المحكمة إلى وزارة الداخلية ألا تقوم بتسجيل الأبناء الثلاثة لزوجين يهوديين مقابل خانة « اليهود » فى سجلات النفوس . وجاء حكمها فى الدعوى المرفوعة من المحامى يوسف بن منشى وزوجته (تل أبيب) للمطالبة بعدم تسجيل شىء مقابل خانتى الدين والانتماء القومى . أى أن المحكمة العليا سمحت لأولاد هذا المحامى بالحصول على بطاقات هوية من سجلات النفوس دون ذكر الديانة والانتماء القومى إلى الشعب اليهودى . (انظر : صحيفة « سود دويتشه تزايتونغ » ، العدد ٢٦ ، ٣٠/١/١٩٧٠ ، ص ٦) .

بل أن إسرائيل ، على الصعيدين : الرسمى والعام ، تجد نفسها على استعداد دائم لأخذ تلك التصريحات والتهديدات بعين الجدية والاعتبار .

فهى تنذر بظهور بوادر الانقسام والانشقاق بين الجماعات الدينية اليهودية فى أميركا على الأخص وبين دولة إسرائيل . وهذا الانقسام فيما لو حصل ، فإنه يكلف الدولة غالياً . لأن المتدينين بين يهود أميركا هم الذين يتبرعون سنوياً بملايين الدولارات لإسرائيل . وهذه الأريحية ليست بلا مقابل على الاطلاق ، بل يطالب هؤلاء لقاء أموالهم وتبرعاتهم ، فى أن تسترشد دولة اسرائيل بالمبادىء والتعاليم الأساسية للدين اليهودى .

ومما لاشك فيه أن حكومة اسرائيل تدرك تماماً طبيعة الخطر الذى ينطوى عليه إغضاب الأوساط اليهودية فى الخارج . لذا فقد أشاعت دوائرها المسؤولة بأن النية لا تتجه إلى إثارة غضب المتدينين بين يهود أميركا أو إلى إشعال النزاع بين الدين والدولة فى اسرائيل .

٣ — الأزمة على الصعيد الحكومى :

اجتمعت الحكومة الاسرائيلية فى ٢٩ يناير (كانون الثانى) ١٩٧٠ . وتوصلت بعد جلسة استثنائية عاصفة استغرقت مناقشاتها خمس ساعات كاملة إلى صيغة التسوية الآتية :

أولاً — يتم تسجيل أولاد الضابط شاليت فى خانة « الشعب اليهودى » .

ثانياً — إن مفعول القرار الصادر عن محكمة العدل العليا لا يسرى على المواليد من كل الزيجات المختلطة فى إسرائيل — والبالغ عددها حوالى ١٢ ألف حالة .

ثالثاً — تجرى مساواة المهاجرين اليهود الجدد إلى إسرائيل مع

وهذا يعنى بدوره العودة إلى القوانين والممارسات المرعية الإجراء فيما يتعلق بقضية « من هو اليهودى » .

(أ) نلقى نظرة على الاتفاق الذى تم التوصل إليـــه داخل الوزارة الإسرائيلية بشأن مسألة المعيار الرسمى فى تقرير الجنسية والهوية اليهودية. لقد خرجت الوزارة من اجتماعها بالنتيجة التالية : سوف تؤيد الحكومة قانونين أو مشروعى قانون « جديدين » لكى تحيلهما بدورها على الكنيست فيقوم بإقرارهما .

فالقانون الأول ينص على أن مأمورى النفوس ســوف يقبلون فى سجلاتهم مقابل خانة القومية اليهودية (الانتماء إلى الشعب اليهودى) فقط أولئك الأشخاص الذين اعتنقـوا اليهودية أو وُلدوا من أمهات يهوديات وما زالوا على يهوديتهم . هذه هى القاعدة التقليدية دون زيادة أو نقصان .

والقانون الثانى ينص على منح الجنسية الإسرائيلية بصورة آلية وللمرة الأولى لجميع أفراد الأسرة المهاجرة ، حيث يكون الزوج يهودياً أو الزوجة يهـودية .

أى أن الحكومة قامت بتجزئة القضية التى استحالت إلى أزمة داخلية وأخذت تهدد الانسجام الوزارى بالانفراط ، كما باتت تشكل خطراً على الوحدة الوطنية فى البلاد من جهة ، وعلى الصلات بين إسرائيل ويهود العالم من جهة ثانية . ففى مشروع قانونها الأول (حيث اعتبرت قضية شاليت بمثابة الحالة الأخيرة للشواذ عن القاعدة) تبنت وجهة النظر الدينية التقليدية فى إخضاع تحـديد الهوية اليهودية — « من هو اليهودى ؟ » — للمعيار التلمودى عن الولادة من أم يهودية . لكنها أضافت بنـــداً يتعلق بتسهيل إجراءات اعتناق الدين اليهودى . هذا هو التعديل الوحيد على ما يبدو .

وفى مشروع قانونها الثانى لجأت إلى ربط القضية بنصوص « قانون

اليهود « الرسميين » دون صعوبات وقيود . أى معاملة القادمين الجدد على قدم المساواة مع اليهود العاديين المقيمين فى إسرائيل .

والجدير بالذكر أن استثناء المهاجرين الجدد هذا تكمن خلفه دوافع بعيدة المدى : فالمعروف أن إسرائيل مازالت تعلل النفس بقدوم المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتى ، حيث تكثر الزيجات المختلطة . لذا فالمقصود من وراء ذلك هو عدم تخويف اليهود السوفيات من المصير الذى ينتظرهم ، وتطمينهم إلى استعـداد السلطات الإسرائيلية لتقديم كافة التسهيلات متى جاؤوا إلى البلاد .

أما المعادلة التى اقترحها وزير الداخلية وزعيم الحزب القـومى الدينى ـ شابيرو ـ فقد تضمنت الشقين التاليين :

— إن الشخص المولود من أم يهودية والذى لم يعتنق ديانة أخرى ، يحقّ له رسمياً أن يتسجل فى خانة الانتماء إلى الأمة اليهـودية (الشعب اليهودى) .

— يتم فى المستقبل تسهيل إجراءات اعتناق الديانة اليهـودية بحيث لا يكون هناك أى تمييز ضد غير اليهود فى الزيجات المختلطة .

وما دمنا فى الحديث عن قرار محكمة العدل العليا، فلا بدّ لنا من التساؤل عما حل بهذا القرار فى الجلسة التى عقدها مجلس الوزراء الإسرائيلى . هـل أبطلت الحكومة مفعول القرار المذكور ؟

إن أحداً من الوزراء لم يتقدم بعكس مفعول القرار الصادر عن محكمة العدل العليا . لـكن الوزارة أبطلت القرار حـين اعتبرته يصدق على حالة معينة دون سواها ، فلا يسرى مفعوله على حالات أخرى مماثلة ، السابقة منها واللاحقة على حد سواء . أى أن هذا القرار لا يشكل سابقة قانونية .

العـــودة » (١٩٥٠) لكى تضع المتدينين أمام متطلبات المنطق الصهيونى واعتبارات السياسة العليا لدولة إسرائيل .

(ب) وإلى جانب هذين المشروعين على صعيد القانون ، قامت الحكومة بتعيين لجنة وزارية جديدة وعهدت إليها بدراسة الطرق الكفيلة بتعجيل إجراءات اعتناق الديانة اليهودية وتبسيط هذه الإجراءات . فقد تألفت اللجنة المذكورة من عضوية وزراء العدل والداخلية والشؤون الدينية . أى أنها ضمت وزيرين من زعماء الحزب القومى الدينى .

وعندما أعرب وزير الداخلية وعضو اللجنة عن انتقاده لدار الحاخامية متهماً إياها بالإخفاق فى تقديم المساعدة للتعجيل فى إتمام إجراءات اعتناق الدين اليهـــودى ، سارع الحاخام الأكبر للسفارديين إلى دحض تلك الانتقادات والردّ عليها . فقد بادر الناطق الرسمى بلسان الحاخام الأكبر إلى إصدار تصريح قال فيه بأن الحاخام سبق له أثناء اجتماع مشترك مع الوزراء الثلاثة وقبل عام بالضبط ، أن تقدم باقتراح لإنشاء محكمة حاخامية خاصة لتسهيل الإجراءات والتعجيل فى إتمامها . لكن أحداً لم يفعل شيئاً فى هذا الصدد .

أما الفكرة التى اقترحها الحاخام الأكبر فتقضى بتشكيل محكمة متنقلة (أو سيـارة) من الديانيم أو (القضاة الشرعيين) تموّلها وزارة الشئون الدينية . ومثل هذه المحكمة السيارة يمكنها تحصيل الخبرة المختصة بحيث تبدى مزيداً من التفهم أثناء النظر فى الطلبات المقدمة لها . وتعمل على اختصار مدة التأخير ، كما تخفف الأعباء عن كاهل المحاكم الحاخامية العادية .

فالمعروف أن عملية اعتناق الدين اليهودى تخضع حالياً للإجراءات التالية (وفقاً لما ورد على لسان الناطق الرسمى باسم الحاخام الأكبر) : تقوم محكمة حاخامية بإجراء مقابلة مع صاحب الطلب لكى تقف منه على

الأسباب التى تدفعه إلى اعتناق الدين اليهودى . ثم يُعطى مهلة سنة لتعلم مبادىء الدين وأصوله . وبعد انتهاء هذه المدة يمثل المريد أمام محكمة ويخضع لامتحان . فإذا تبين صدقه وإخلاصه ، يُسمح له إذّاك بالمضى فى طقوس الاعتناق وشعائر الهداية ، وإلا كان مصيره الرفض أو التأجيل . بيـد أن الناطق لم يعط أية تفاصيل عن مدة الانتظار قبـل بدء الإجراءات . ولنا عودة إلى هذا الموضوع فى مكان لاحق .

لذا نكتفى هنا بالإشارة إلى أمرين : يقـول تصريح الناطق بلسان الحاخام الأكبر أن الحاخام نيسيم بادر قبـل عشر سنوات بصفته رئيساً للمحكمة الحاخامية العليا إلى إدخال إجراءات شرعية تتيح الإسراع بإتمام عملية الاعتناق للأعضاء غير اليهود فى أسر الزواج المختلط، بحيث لا تتجاوز فترة تعليم مبادىء الدين مـــدة أشهر ثلاثة . وتنقل صحيفة « الجيروسالم بوست » عن مصادر حاخامية فى القدس نبأ يفيد عن وجود خلافات بين الحاخامين الأكبرين ، نيسيم وأونترمان ، حول الاقتراح المزمن بتشكيل محكمة حاخامية خاصة للهداية . فقـد ارتأى حاخام الاشكنازيين الأكبر أن تتألف المحكمة العتيدة من ثلاثة حاخامين ذوى أقدمية ، بدلا من الديانيم (أو القضاة الشرعيين) . ويبدو من معلومات الصحيفة أن مدار الخـلاف بين الطرفين الكبيرين كان حول الصلاحيات التى تتمتع بها تلك المحكمة المنشودة .

(حـ) أما وزير الشئون الدينيـة فقد صرح من طرفه بأنه طلب إلى المسئولين فى وزارته إعداد دراسـة عن إمكانية إيجاد « أولبان للهداية السريعة » .

والألبان (جمعها أولبانيم ulpan-im) هو فى الأصل كناية عن دورة مكثفة لتلقين المهاجرين الجدد دروس اللغة العبرية فى أسرع وقت ممكن .

فالفكرة التى تحدث عنها الوزير تهدف إلى إفساح المجال أمام المرشحين لاعتناق الدين اليهودى لكى يدرسوا المادة التى يحتاجون إلى معرفتها بطريقة مركزة وأسلوب منهجى . وبناء على طلبه يقوم الحاخامان الأكبران بدراسة إمكانية أخرى تقضى بإنشاء « بيت للدين » يتخصص فى حالات الهداية والاعتناق . كما وعد الوزير المذكور بأن مشكلة الميزانية لن تقف عائقاً فى هذا السبيل .

ثم أفضى بالمعلومات التالية عن فترة الانتظار قبل إتمام الهداية :

— إن المدة التى ينتظرها شركاء الزيجات المختلطة ومواليدهم لا تتجاوز « بضعة شهور » على أبعد حد من تاريخ تقديم الطلب لإتمام إجراءات الاعتناق . وفى حالات أخرى استغرقت هذه المدة عاما كاملا ، بحسب الأنظمة الصادرة سنة ١٩٦٠ .

— تبين الإحصاءات أن ٥٩ بالمائة من طلبات الاعتناق التى جرى تقديمها منذ عام ١٩٤٨ حتى ١٩٧٠ قد تمت إجراءاتها خلال سنة واحدة ؛ و٢٦ بالمائة منها استغرقت سنتين .

— خلال الفترة الممتدة من ١٩٤٨ إلى ١٩٦٨ بلغت نسبة الطلبات التى رفض السماح لأصحابها باعتناق الدين اليهودى ٦ بالمائة (أى ما يوازى ٥٦٤ شخصاً) .

— ولقد جرى رفض نسبة ٢٫٩ بالمائة من أصل النسبة الأولى لأسباب تتعلق بالأمن ، أما الباقى فيرجع إلى أسباب السجل الإجرامى وغير ذلك .

— إن الطلبات المقدمة من النساء خلال تلك الفترة تتجاوز نسبتها ٦٠ بالمائة من أصل المجموع (١٢).

(١٢) راجع صحيفة «الجيروسالم بوست» (العدد الأسبوعى رقم ٤٩٠)، ١٦/٣/١٩٧٠ ص ٤

هذه الإحصاءات ، وإن كانت تدل على نسبة القبول المرتفعة ، لا تفيدنا شيئاً عن طبيعة الأسباب والموجبات الكامنة وراء تقديم مثل هذه الطلبات . ولا هى تفصح عن جو النفاق والرياء الذى يسود عمليات الاعتناق فى كثير من الحالات . فالطرف المتقدم بطلب إتمام العملية يتقدم مكرهاً ودونما أى اعتقاد بصدقها . وكذلك هو الحاخام الذى يتظاهر بأن مرشحه للدخول فى الدين اليهودى هو شخص متدين عن صدق وإخلاص لا تشوبهما شائبة .

(د) ثمة مسألة أخرى تضمنتها مشاريع القوانين التى تقدمت بها الحكومة فى موضوع « الانتماء القومى اليهودى » وتسجيل ذلك فى الخانة القابلة على بطاقة الهوية الشخصية بعد تدوينه فى سجلات دوائر النفوس . فقد نصت تلك المشاريع التى أعدتها « اللجنة الوزارية للتشريع » على أن الشخص الذى يعتنق الدين اليهودى عن طريقة حاخام ينتمى إلى الطائفة الإصلاحية سوف يحق له الدخول فى سجلات وزارة الداخلية .

وسوف تتبين فيما بعد ردود فعل الأوساط الدينية المتزمتة فى إسرائيل من هذه « البدعة » التى جاء بها التشريع الحكومى لأسباب تتعلق باسترضاء الطوائف اليهودية الاصلاحية فى الخارج وحملها على تقديم الدعم المادى دونما تردد . ذلك أن المذهب الأرثوذكسى السائد فى إسرائيل ، والمتمتع بصفة رسمية ، يرفض الاعتراف بيهودية الطوائف الاصلاحية معتبراً إياها تشتمل على رذائل المسيحية دون الفضائل . فالاصلاحية فى نظر الأرثوذكسيين لا تعدو كونها « مسيحية رديئة » . وليست بالتالى من اليهودية الحقة والمستقيمة فى شىء على الاطلاق .

على أن توقيت هذه البادرة « الجريئة » من جانب الحكومة الاسرائيلية جاء مناسباً لأغراض أخرى . فالمؤتمر العام السنوى للحاخامين الأميركيين

المنتمين إلى الحركة الاصلاحية (Central Conference of American Rabbis) كان يعقد دورته الواحدة والثمانين فى إسرائيل للمرة الأولى . وبينما كان الكنيست يناقش التعديلات المقترحة على مشروع قانون « من هو اليهودى » قبل التصديق عليها فى جلسة صاخبة ، راح المؤتمر المذكور يعلن فى جلسته الختامية « تضامنه التام مع إسرائيل » على الصعيد الأيديولوجى والعملى . ثم جاءت رئيسة الوزراء لحضور الجلسة الختامية وتطمين أعضاء المؤتمر إلى نتيجة التصويت على التعديلات الجديدة . فأجابت على سؤال يتعلق بعدم اعتراف إسرائيل بالحاخامين غير الأرثوذكسيين قائلة : « أيها السادة ، عليكم أن تتذرعوا بالصبر . إن وحدة الشعب اليهودى بالنسبة لى تعلو على أى إنسان آخر . وأنا على استعداد للقيام بهذا التنازل فى سبيل تلك الوحدة » . مما حدا برئيس المؤتمر ، وسط حمى التنازلات والحماس المتزايد ، إلى اعتبار هذا الحدث (انعقاد المؤتمر السنوى فى إسرائيل للمرة الأولى منذ تأسيسه) بمثابة « نقطة تحول ذى تأثير بالغ للغاية ومضاعفات لا تحصى »(١٣).

(ﻫ) وهنا تجدر الإشارة إلى موقف الأوساط الدينية المتطرفة فى أرثوذكسيتها والقريبة من دار الحاخامية بعد القراءة الأولى فى الكنيست لمشروع القانون الذى تقدمت به الحكومة . فحين تأكد المتدينون أن حكومة غولدا مئير تنوى تقديم تنازلات معينة للأوساط اليهودية الإصلاحية ، سارع قضاة المحاكم الحاخامية (الديانيم) فى الأسبوع الأول من شهر مارس (آذار) ١٩٧٠ إلى إصدار بيان حول الموضوع . ومما جاء فيه : إن الاهتداء إلى اليهودية ليس مجرد طقس شعائرى ، بل هو عملية ملأى بالمغزى العميق وتنطوى على الإندماج فى المتحد اليهودى عن طريق القبول بالأوامر

(١٣) المصدر نفسه .

والنواهى الواردة فى الشرع الموسوى والتلمود (mitzvot) . هذه الأوامر والنواهى التى يتحتم على كل يهودى القبول بها منذ أصبح اليهود شعباً . لذا فإن الإهتداء الذى تتم إجراءاته وفقاً للشرع التلمودى (الحلقا) وعن طريق محكمة حاخامية صحيحة هو وحده الكفيل بإدخال غير اليهودى فى اليهودية . أما الشخص الذى يهتدى عن أية طريق أخرى ، فهو لم يهتد بالشكل الصحيح وليس يهودياً ، ولن يُعترف به كيهودى فى أى مكان أو لأى غرض على الإطلاق .

ومما لاريب فيه ، كما قالت صحيفة « الجيروسالم بوست » ، أن صدور البيان المذكور جرى توقيته بقصد حمل الحزب القومى الدينى على تبديل موقفه من التشريع المتعلق بمسألة « من هو اليهودى » أثناء مناقشة مشروع القانون المعدل فى الكنيست . فالمعروف أن التشريع الجديد يشمل أى شخص اعتنق اليهودية دون تخصيص الكيفية التى تم بها الاهتداء والاعتناق .

ففى اليوم نفسه من صدور تصريح الديانيم كان المجلس الحاخامى الأعلى بإسرائيل ينشر بياناً يؤكد فيه من جديد على أسفه العميق لكون الحكومة فى مشروع قانونها لم تحدد بأن الإهتداء الذى يتم وفقاً للشرع التلمودى هو الإهتداء المقبول فقط . والمجلس الحاخامى الأكبر يكرر تأكيداته السابقة بأن الشخص الذى لا يهتدى حسب الشرع التلمودى (الحلقا) ــ الختان الشعائرى والغطس للذكور ، والحمام الشعائرى للإناث ــ وعن طريق القبول بالأوامر والنواهى الموسوية فى محكمة حاخامية تملك الصلاحيات الشرعية ، هذا الشخص سوى يبقى غير يهودى ولن يجرى الاعتراف به كيهودى مهما كان الغرض إطلاقاً .

لذا فإن المجلس ــ وهنا تتضح طبيعة الضغوط التى مارسها المتدينون ــ « يناشد جميع أولئك الذين يعز على نفوسهم شرف إسرائيل ألا يمدوا يد

المساعدة بحيث يجرى تبنى هذه التعديلات فى قانون العودة ، لأن ذلك من شأنه إفساد القانون وليس إدخال التحسينات عليه » . (انظر : « الجيروسالم بوست » ـ العدد الأسبوعى رقم ٤٨٩ ، بتاريخ ٩/٣/١٩٧٠ ، ص ٤) .

٤ — مواقف المعارضة :

ماذا كان موقف الأحزاب والقوى السياسية فى إسرائيل من هذه « التسوية » التى توصلت إليها الحكومة فى اجتماعها ؟ لنأخذ بعض هذه المواقف أو ردود الفعل وفقاً للترتيب الآتى :

(أ) المتدينون : رغم أن اقتراح الحكومة أبطل قرار محكمة العدل العليا وأرجع تعريف من هو اليهودى إلى قواعده التلمودية التقليدية ، فإن الجماعات الدينية انتقدت الشق المتعلق بتسهيل عملية تبديل المعتقد أو «التهود» . لقد اعتبرت هذا الأمر واقعاً ضمن صلاحيات دار الحاخامية ، وليس من اختصاص الوزارة الإسرائيلية . ورأى المتدينون فى تسهيل عملية اعتناق الدين اليهودى (الإهتداء) خطراً يهدد بإزالة الحدود المرسومة حول اليهودية (أى السياج التقليدى حول الدين) .

(ب) المابام والشيوعيون والليبراليون : انتقدوا قرار مجلس الوزراء الإسرائيلى لأنه يعنى الرجوع إلى أزمنة غابرة ، بعد أن رأوا فى قرار محكمة العدل العليا إيذاناً بوضع حد نهائى لذلك كله . ومن الملاحظ أن التوقعات التى أوردتها صحيفة « الجيروسالم بوست » فى مطلع الأزمة عن موقف المابام والجناح التابع لأحدوت هاعفودا فى حزب العمال ، والليبراليين المستقلين ، كانت تقول بوجود معارضة من جانب هؤلاء لكل خطوة قد تتخذها الوزارة على صعيد عكس مفعول القرار الصادر عن محكمة العدل العليا . لكن اعتراضاتهم لم يكن متوقعاً لها ـ فى نظر الصحيفة المذكورة ـ أن تصل إلى حد السماح بانهيار الحكم الائتلافى . فقد رحب وزير المابام بلا حقيبة

وزارية ، فيكتور شم ـ طوف ، بقرار المحكمة ، وأعرب عن اعتقاده بأن الوزارة الإسرائيلية لن تعمد من جانبها إلى القيام بأية محاولة من شأنها تبديل المضاعفات التى ينطوى عليها هذا القرار . كما قال فى اجتماع حزبى بالقدس أن قرار المحكمة « يشكل مرحلة فى حل قضية مؤلمة ، وهى مرحلة سوف تؤدى فى المدى البعيد إلى تمكين اليهود الذين دخلوا فى الزواج المختلط من الهجرة إلى إسرائيل .

ومما تجدر الإشارة إليه أن المابام والليبراليين المستقلين تقدموا باقتراح قوبل بالرفض القاطع من جانب الأحزاب الأخرى الممثلة فى حكومة الائتلاف . فقد اقترحوا مايلى . ينبغى للسلطات فى المستقبل أن تقوم فقط بتسجيل الإنتماء الدينى، دون الإتيان على ذكر الانتماء القومى اليهودى الذى يتعذر تعريفه أو تحديده على نحو جامع مانع. يذكرنا هذا بالاقتراح الأصلى الذى تقدمت به محكمة العدل العليا قبل سنة من نشوب الأزمة ، وهو ينص على إبطال تسجيل كل من الدين والقومية على حد سواء . لكن هذا الاقتراح كان مصيره الرفض أيضاً .

(ج) نعود إلى موقف المابام من قرار محكمة العدل العليا فى قضية شاليت . ماذا كان هذا الموقف بالضبط ؟ قال زعيم الحزب ، مئير يعارى ، فى مقابلة أجراها معه مارك سيغال المراسل السياسى لصحيفة « الجيروسالم بوست » حول موقفه فى بعض القضايا الراهنة ، الكلام التالى فى قضية شاليت :(١٤)

«أريد أن أوضح الأمر بجلاء : أنا ضدّ نشوب نزاع بين الدين والدولة

---

(١٤) راجع العدد الأسبوعى لصحيفة الجيروسالم بوست، رقم ٤٨٤ (٢/٢/١٩٧٠)، ص ١٣ :

« أكرر من جديد ، ولأسباب تتعلق بمنطق الدولة ومقتضياته (قالها بالفرنسية : raisons d'état ، أنا لن أفلح فى المطالبة بإقرار الزواج المدنى . إننى من أنصار الوضع الراهن . لكن ما يحصل الآن هو محاولة من جانب المتدينين لتبديل الوضع الراهن وتوسيع نطاقه ، لا بل تفجيره !

لقد قرر القضاة فى المحكمة بأن كاتب السجلات تصرف بطريقة غير قانونية ، وسوف انصح زملائى فى المابام بممارسة حرية ضميرهم ومحاربة كل محاولة تهدف إلى إلغاء قرار المحكمة وإبطاله » . اه .

لننظر ماذا حصل للمسألة — الأزمة داخل الكنيست (مجلس النواب الإسرائيلى) .

٥ — « من هو اليهودى » فى الكنيست :

كانت الأزمة قد بلغت ذروتها على صعيد الرأى العام وفى صفحات الجرائد عندما أقدم مجلس الوزراء الإسرائيلى على إبطال القرار الصادر من محكمة العدل العليا . وفى أول جلسة عقدها الكنيست بعد الاجتماع الوزارى — ٣ فبراير (شباط) ١٩٧٠ — تقدم النائبان المعارضان فى كتلة « هاعولام هازية (هذا العالم) » ، يورى آفنيرى وشالوم كوهين ، باقتراح يدعو إلى حجب الثقة بالحكومة على السياسة التى تتبعها فى تسجيل « القومية اليهودية » على بطاقات الهوية الإسرائيلية . أى أنهما ناشدا أعضاء الكنيست إسقاط الحكومة بسبب التشريع الذى تزمع استصداره فى الكنيست حول مسألة « من هو اليهودى » .

فقد بادر آفنيرى إلى تبرير اقتراحه فى حجب الثقة على النحو الآتى : إن علاقة المرء بالدولة لا يحددها الدين أو تقررها القومية ، بل تعينها مواطنية هذا المرء وقيامه بتأدية الواجبات الملقاة على عاتقه كمواطن : الخدمة العسكرية

(Kulturkampf) . إننى أنشد التعايش مع المتدينين ، ولا أغالى فى حبهم أبداً . ولو أمكن تحقيق ذلك ، كنت أسعى لإقرار الزواج المدنى . بيد أنى لا أريد إحداث انشقاق أو انقسام حول المسألة ... »

« إن المهم فى الأمر هو وقوف الأكثرية غير المتدينة موقفاً حاداً وثابتاً ، فذلك كفيل بحمل الأحزاب الدينية على التراجع — مثلما حدث فى قضية البث التلفزيونى عشية السبت لقد تعالى صراخهم فى البداية ، ثم انتهوا إلى الإذعان والرضوخ » .

« وفيما يتعلق بقضية شاليت ، ثمة مشكلات خطيرة تقبع خلفها : — ماذا سيحدث لو أن الحظ حالفنا وجرى فتح أبواب الهجرة من الاتحاد السوفياتى على مصراعيها . إن اليهود هناك تكثر بينهم الزيجات المختلطة . هل سنسمح نحن هنا بقيام وضع يتعرض فيه الشركاء فى مثل تلك الزيجات للاضطهاد ؟

— إن هذه الصفاقة الأرثوذكسية لا مثيل لها فى تاريخنا . وليس هناك من مكان آخر فى العالم غير إسرائيل حيث يتجاسر الأرثوذكسيون على التدخل فى حياة الناس الخاصة .

— نحن لا يسعنا ترك أنفسنا تدفع إلى الوراء ، وإلى القرون الوسطى . وعلى أية حال ، ثمة خطر هناك فى الزواج المختلط داخل الولايات المتحدة . لكن ما هو نوع هذا الخطر فى الدولة اليهودية ؟ إن الأبناء يتربون ويترعرعون يهودا . وفى قضية شاليت يقول الأب إن الأبناء يهود . إنه لمن المفزع والمخيف أن يعامل بمثل هذه المعاملة السيئة شخص لدى عودته من تأدية الخدمة فى قوات جيش الدفاع الإسرائيلى (zahal) » .

بيد أن الزعيم اليسارى الصهيونى لا يلبث حتى ينتهى به المطاف إلى القول التالى :

فى الجيش ودفع الضرائب وإطاعة قوانين الدولة .(١٥) والشرع التلمودى (الحلقا) يشكل انتهاكا صارخاً للمبادىء الأساسية التى نالت الحكومة بموجبها ثقة الكنيست — فى نظر آفنيرى. كما أن القانون المقترح من قبل الحكومة يمثل إجراءاً ثيوقراطياً ونكوصاً إلى القرون الوسطى .

ومما زاد فى تعقيد الأزمة داخل الكنيست وأدى إلى نشوب نقاشات حامية الوطيس يسودها الانفعال الشديد وتبادل الاتهامات ، إقدام عضو الكنيست وزميل آفنيرى فى كتلة « هاعولام هازيه » — شالوم كوهين — على تمزيق بطاقة هويته فوق منبر الكنيست . فقد صوت الكنيست فى اليوم بالتالى بأكثرية ساحقة على الاقتراح القاضى بطرد كوهين من الجلسة وحرمانه من حضور الجلسات طيله خمس دورات متتالية . وحين أرتفع صوت آفنيرى ليقاطع تلاوة قرار لجنة الكنيست ويحتج على عدم شرعيته كان مصيره الطرد فى الجلسة بناء على اقتراح أيدته الأكثرية الساحقة .

لكن نائب الكنيست يمتنع بحصانة . ولولا هذه الحصانة ، كان الحكم على كوهين يقضى بعقوبة السجن لمدة سنة لأن أقدم عمداً على تمزيق بطاقة هويته . فالنائب العضو فى الكنيست — على حد قول الرئيس رويغن باركات — يقسم يمين الولاء لدولة إسرائيل ثم يتمتع بالحصانة النيابية . أما شالوم كوهين فقد أساء استخدام حصانته النيابية عن سابق تصور وتصميم، وجاء تمزيقه للبطاقة بمثابة إهانة لكل من الكنيست والدولة ، وقدوة سيئة لكل مواطن .

ماذا كان رد كوهين على ذلك كله ؟ لقد طالب باستئناف القرار الصادر

(١٥) انظر «الجيروسالم بوست» (العدد الأسبوعى رقم ٤٨٥) ، ١٩٧٠/٢/٩ ، ص ٦.

بحقه لمنعه من حضور الجلسات ، ودافع عن تمزيق الهوية قائلا إنه كان يفكر حينذاك « برفاقه فى الجيش ماضياً وحاضراً ومستقبلا،وهم يجازفون بحياتهم دفاعاً عن الوطن . وكيف أنهم سوف يعتبرون من غير اليهود ، لا لشىء سوى ... » . لكن أحد أعضاء التحالف قاطعه بقوله :«من أنت حتى تتحدث بالأصالة عنهم ؟ » . وسارع نائب آخر فى كتلة « غاحال » إلى اتهامه فى القيام بحركة دعائية : « كنت تتصور كاميرات التلفزيون وهى تصوب عدساتها إليك » .

أما كوهين فلم يدع الفرصة تفوته دون تذكير الزملاء بأنه شارك فى القتال أثناء حرب ١٩٤٨ . ثم تساءل : لماذا امتنع الكنيست عن دعوة غيره إلى التقيّد بالنظام ممن أهانوا محكمة العدل العليا فوق منبر الجلسة ؟ وأعرب عن استعداده للخضوع فقط إلى حكم الناخبين الذين أوصلوه إلى الكنيست . كما شبه قرار لجنة الكنيست ب « أحلك أيام الستالينية » . مما أثار موجة فى الضحك المرتفع فى صفوف النواب الشيوعيين . ولجأ أخيراً إلى تذكير الكنيست بانه لا يمانع فى رفع الحصانة النيابية عنه . لكن النظام الداخلى لا ينص على حرمان العضو من حضور الجلسات ، إلا فى حالة عدم الامتثال لدعوة التقيد بالنظام مرات ثلاث . وهذا الأمر ليس وارداً بالنسبة له . رغم هذه الحجج كلها فقد جرى التصويت على قرار اللجنة بالإجماع تقريباً ، ولم يحظ طلبه الاستئنافى بأى صوت على الأطلاق .

وفى اليوم التالى ذهب كوهين إلى دائرة النفوس فى « بطاح تكفا » طالباً إصدار بطاقة هوية جديدة دون ملء خانة « الانتماء إلى الشعب اليهودى » . لكن الموظف المسؤول أخبره بأن تحقيق هذا الطلب رهن بالتعليمات التى سوف تصله من وزارة الداخلية فى القدس . فلم يعبأ كوهين بذلك ، بل أجاب قائلا : « وفقاً لقرار محكمة العدل العليا . لى الحق فى الحصول على

بطاقة هوية جديدة فوراً وعلى النحو الذى أريده — بدون ذكر الانتماء القومى . وإذا لم أحصل على البطاقة من الآن وحتى صباح الأحد ، فسوف أطلب إلى محامى الخاص رفع قضية ضد الوزارة أمام محكمة العدل العليا لاستصدار حكم قضائى بهذا المعنى »(١٦).

وفى هذه الأثناء كانت تقارير الشرطة تتحدث عن فاعلين مجهولين قاموا ليلة الأربعاء بتحطيم الزجاج الخلفى فى سيارة النائب كوهين التى كانت واقفة فى ساحة بيته !

فنذكر هنا ، على سبيل المقارنة ، كيف أن النائب فى الكنيست ، شلومو لورنز ، وهو يمثل كتلة « عمال أغودات إسرائيل » ، أحدث ضجة كبرى خلال الجلسة دون أن يعامل بالمثل . فقد استشهد بعبارة وردت على لسان أحد القضاة فى محكمة العدل العليا، حيث قارن فيها صاحبها التعريف التلمودى لليهودى بقوانين نورمبرغ العنصرية (Nuremberg Race Laws) لكنه لم يشأ إعلان اسم هذا القاضى ، بل اكتفى بالقول : « لا عجب ، إذن . أن يكون هذا الرجل هو الذى رجح الكفة لصالح قرار الأكثرية داخل محكمة العدل العليا وأثناء النظر فى قضية شاليت » .

٦ — التصديق على القانون :

عقد الكنيست الإسرائيلى جلسة طويلة وحامية فى العاشر من شهر مارس (آذار) ١٩٧٠ وصدق خلالها على مشروع القانون الذى تقدمت به حكومة الائتلاف كصيغة معدلة لقانون العودة . فقد حظى المشروع الحكومى بأكثرية ٥١ صوتاً ضد ١٤ ، بينما امتنع ٩ أعضاء عن التصويت . ولابد لنا من التساؤل عن الكيفية التى جرى بها تعريف اليهودى فى صيغته المعدلة ، وهل هناك من تعديل بالفعل ؟

(١٦) المصدر نفسه .

إن التعريف الذى صدق عليه الكنيست : « من هو اليهودى ؟ » ، جاء بالنسبة لقانونين إثنين هما : قانون العودة (١٩٥٠) وقانون سجل النفوس . وينص هذا التعريف على ما يلى :

« طبقاً لأغراض هذا القانون، إن « اليهودى » هو المولود من أم يهودية أو المهتدى إلى الدين اليهودى ، والذى ليس على دين آخر » .

ولكى نفهم مدلول التعديلات الجديدة ينبغى أن نعود إلى مواد « قانون العودة » فى الدرجة الأولى . تنص الفقرة الأولى من هذا القانون — كما هو معلوم — على أنه « يحق لكل يهودى المجىء إلى إسرائيل بصفة مهاجر » . وتحدد الفقرة الثانية طبيعة هذه الهجرة على أساس التأشيرة التى تمنح للمهاجر الذى يعرب عن رغبته بالاستيطان فى إسرائيل ، على أن يرجع إلى وزير الداخلية أمر تقرير ذلك بالنسبة للتحفظات التالية : القيام بنشاط ضد الشعب اليهودى ، احتمال تشكيل خطر على الصحة العامة أو على أمن البلاد وسلامتها ، والماضى الإجرامى الذى قد يتهدد الأمن العام فى البلاد .

فالتعديل الجديد يقوم بتوسيع دائرة الامتيازات المادية والمواطنية الممنوحة للأعضاء غير اليهود فى العائلات المهاجرة إلى إسرائيل على مدى ثلاثة أجيال . ويضفى على تلك الامتيازات صيغة القانونية (أو صفة الشرعية) . وهذا يعنى تقديم التسهيلات لغير اليهود فى نظر الشرع التلمودى من أعضاء الأسر اليهودية المهاجرة إلى إسرائيل على مدى ثلاثة أجيال من تحدر هؤلاء عن أصول غير يهودية .

أما الفقرة الثالثة من قانون العودة فقد جاءها التعديل الجديد بالنسبة لما نص عليه سجل النفوس على صورة التعريف الوارد أعلاه لمن هو اليهودى . وهذه الفقرة تنص أصلا على أن « ينال اليهودى الذى جاء

إلى إسرائيل بطاقة هوية للمهاجرين متى أعرب لدى وصوله عن رغبته فى الاستيطان بإسرائيل ، وأثناء وجوده فى إسرائيل » . أى أن التعريف الجديد لليهودى يحقق الأمر التالى :

توسيع نطاق تلك الفئات من المهاجرين الذين يحقق لهم التمتع بكافة الامتيازات وفقاً لقانون العودة ، وذلك بإضافة غير اليهود إليها ممن يرتبطون باليهود الأقحاح عن طـريق التزاوج أو النسب رجوعا عبر ثلاثة أجيال .

لكن هذه البساطة فى الأمر لا تتعدى المظاهر . فالقانون الجديد يمنح تسهيلات واسعة من شأنها قبول أعداد وفيرة من المهاجرين — متى تسنى لهؤلاء الذين يقصدهم النص أن يفدوا إلى إسرائيل . وليس من السهل أبداً معرفة الدلالة العملية التى ينطوى عليها هذا القانون بالنسبة للحياة اليومية .

إن الكنيست لم يخالف الشرع التلمودى فى تقليده السائد ، بل أبقى القديم على قدمه : اليهودى هو المولود من أم يهودية أو الشخص الذى يهتدى إلى الديانة اليهودية . وجل ما فعله الكنيست فى هذا الصدد يتلخص بالأمور التالية :

(ا) منح الجنسية الإسرائيلية بصورة آلية وعلى الفور لجميع أفراد الأسرة المهاجرة ، بغض النظر عن يهودية الزوج أو الزوجة (١٧) .

---

(١٧) يمكننا التعرف إلى الفئات التى يشملها التشريع المعدل من خلال المثال الذى أورده إسرائيل بن مئير ، عضو الكنيست عن الحزب القومى الدينى ، أثناء دفاعه عن القـانون الجديد : هناك سـيدة شابة من اسكوتلاندا ، مولودة من أب يهودى وأم غير يهودية . أرادت اعتناق اليهودية فى إسرائيل ، لكن أباها عارض مجيئها إلى إسرائيل مثلمـا عارض اعتناقها للدين اليهودى بصورة رسمية إن حالة من هذا النوع سوف تمنح حقوق المهاجرين اليهود بموجب التعديل الجديد ، وحتى قبل الاهتداء إلى اليهودية .

(ب) إلغاء الشروط والقيود التى يفرضها اليهود الأرثوذكسيون على إجراءات الاهتداء إلى الدين اليهودى واعتناقه .

(ج) تخويل الحاخامين الذين ينتمون إلى الطائفة اليهودية الإصلاحية أيضاً صلاحية إجراء مراسيم الدخول فى الدين اليهودى ، بعد أن كانت وقفاً على الأرثوذكسيين دون سواهم .

وفيما يتعلق بهذه التنازلات الأخيرة التى جاءت فى الوقت المناسب لانعقاد الاجتماع السنوى فى إسرائيل للمؤتمر المركزى لحاخامى أميركا من الطائفة الإصلاحية ، يجدر بنا ذكر الموقف الذين تفردت به جماعة أغودات إسرائيل أثناء مناقشة القانون فى الكنيست . فقد هب الحاخام مناحيم بوروش وأخرج من جيبه كتاب صلوات يستخـدمه اليهود الإصلاحيون ثم بصق عليه فى اشمئزاز واستنكار . واتهم الحـاخامين الإصلاحيين بأنهم أعداء اليهودية والصهيونية وأعداء الله ، كما اتهم الحزب القومى الدينى بمساعدة اليهودية الإصلاحية على ترسيخ جذورها فى إسرائيل عن طريق القانون الجديد الذى سوف يعترف بالاعتناقات التى لا تتم وفقاً للشرع التلمودى .

إن الحاخام بوروش حذر أعضاء الكنيست من مغبة النتائج والعواقب التى سوف تطرأ من جراء عدم إصرار القانون الجديد على الاهتداء للدين وفقاً للشرع التلمودى . ورأى بأن ذلك سوف يكون من شأنه إيجاد فئتين من اليهود فى إسرائيل : يهوداً بموجب قانون العودة، ويهوداً بموجب قانون الأحوال الشخصية (الزواج والطلاق فى إسرائيل) .

ومن الطريف أن جماعة أغودات إسرائيل وجناحها العمالى وقفت إلى جانب الذين عارضوا التعديل الجديد ، وهم : معظم أعضاء الجناح الليبرالى فى كتلة غاهال ، الحزب الليبرالى المستقل ، جناح المابام فى التحالف ،

بالإضافة إلى المعارضة « التقليدية » التى تمثلت بكل من « الوسط » و « قائمة الدولة » وكتـــلة « هاعولام هازيه » والشيوعيين الجـدد . بينما تضافرت جهود كل من الجناح العمالى فى التحالف والحزب القومى الدينى وجناح حـــيروت فى كتلة غاهال بالإضافة إلى بعض الليبراليين لتأمين الأكثرية اللازمة لتمرير التعديل فى الـكنيست .

ثمة ملاحظة لا يجوز تجاهلها ، وهى تتعلق بما ورد على لسان عضـو الكنيست ونائب الحزب القومى الدينى فى معرض الدفاع عن مشروع القانون المعدّل . فقد أشار الدكتور إسرائيل بن مئير إلى تأليف هيئة المحكمة التى نظرت فى قضية شاليت على نحو لم يسبق له مثيل . وتحدث عن قرار المحكمة والدور الذى لعبته فى حمل الحكومة على اتخاذ المبادرة لتعديل القانون .

ومما قاله عن ذلك الجزء من القانون الذى ينص على حقوق المهاجرين الجدد أن المأمول منه هو تشجيع الهجرة إلى إسرائيل . ففى نظره ، لا يوجد مثيل لقانون العودة الإسرائيلى فى أى مكان من العالم ، وهذا هو عين الصواب . فالصيغة المعدله لهذا القانون تمنح الاعتبار على قدم المساواة لكل من امتياز النسب اليهودى واعتناق الديانة اليهودية . ورغم تسرب الاندماج والانصهار بين صفوف يهود العالم ، فإن هذا التعديل يجسد الآمال بعودة مرتقبة « إلى الحظيرة » — على حد قوله .

ج — آراء واستنتاجات :

إن التصديق على مشروع القانون المعدل فى الكنيست الاسرائيلى لم يضع حداً للجدل القائم حول مسألة « من هو اليهودى ؟ » . فالأحزاب التى أيدت مشروع الحكومة لا تتفق فيما بينها على مدلول التعريف الذى استند إليه القانون المذكور ، وسوف تزداد شقة الخلاف بينها كلما وضع هذا

التعريف على محك التطبيق العملى واليومى . والأزمة لم تبق محصورة ضمن نطاق الحكومة وداخل الكنيست ، بل انتقلت إلى الصحف وتفاعلت فى أوساط الرأى العام ، كما أدت إلى مضاعفات بين يهود العالم . لقد امتلأت أعمدة الصحف الإسرائيلية بالمقالات والتعليقات وغصت أبوابها المعنية برسائل القراء من شتى مرافق الحياة فى البلاد .

فلنتساءل عن الرأى أو الآراء التى يمكن استخلاصها فى ذلك كله ، سواء بالنسبة للصعيد الداخلى أو على صعيد يهود العالم أو بالنسبة للمراقبين من خارج إسرائيل . ماذا كانت حصيلة هذه الأزمة التى لم تنته بعد ، وليس مايدل على قرب انتهائها أو يمنع تجددها كلما طرأت قضية مماثلة ؟

أولا — إن الحفاظ على الانسجام الوزارى والغيرة على صيانة الوحدة الوطنية بالإضافة إلى مراعاة الشعور اليهودى فى أوساط عالمية معينة — هذه كلها ترتب عليها ثمن باهظ فى نظر الكثيرين . فهناك رأى يقول : لقد وقع الساسة الإسرائيليون فى جديد تحت ضغط الأقلية الدينية فى البلاد وانقادوا لمطاليبها ، مثلما أنهم أعاقوا تحقيق المطلب الذى تنادى به أكثرية الإسرائيليين وينادى به معظم اليهود خارج إسرائيل أيضاً . هذا المطلب يدعو إلى الفصل التام بين الدين والقومية داخل اليهودية . وقرار محكمة العدل العليا كان يمثل بالنسبة لهذا القطاع من الرأى العام تلك الطريق الفضلى نحـو تحقيق الفصل المنشود . لكن آمال العلمانيين وغير المتدينين فى إسرائيل باءت بالفشل ومنيت بالخيبة . فلم يعد هناك من سبيل للوقوف بوجه هذه العملية السائرة على قدم وساق .

ثانياً — يعتقد كثيرمن الاسرائيليين أن القرار الذى ينطوى على أكبر مقدار من الحكمة والتعقل هو : الإقلاع فى المستقبل عن كل تصنيف رسمى للمواطنين إلى فئات معينة . فالمعروف أن خانة « الانتماء إلى الشعب اليهودى »

تمثل مفهوماً مصطنعاً - كما قالت صحيفة « الجيروسالم بوست » فى تعليقها - وهذا ما يسهل القبول بالرأى القائل إن الشرع التلمودى لايصدق فى أحكامه على ذلك المفهوم . لكن الحكومة رفضت أصلا الاقتراح الذى أوصت به المحكمة فى جلسة سابقة والقاضى بحل الإشكال عن طريق حذف خانة « ليئوم » أو « الأمة اليهودية » من بطاقات الهوية الشخصية والاكتفاء بذكر المذهب الدينى لحامل البطاقة . والسبب الكامن وراء هذا الرفض يرجع إلى « الظروف الراهنة » ، أى إلى الرغبة الشديدة فى التمييز بين « اليهودى » الإسرائيلى « والعربى » الإسرائيلى .

ثالثاً — فيما يتعلق بقضية شاليت وقرار محكمة العدل العليا يمكن ابداء الملاحظات التالية :

(أ) لقد ارتأت المحكمة تأجيل النظر فى هذه « القضية الشائكة » ، لكنها أوصت باعتماد حل جذرى وحاسم : أى حذف خانة « الانتماء إلى الشعب اليهودى أو الأمة اليهودية » من سجل نفوس المواطن الإسرائيلى .

(ب) والحكومة لم تكن مستعدة آنذاك ، سابقاً ولاحقاً على حد سواء ، لتعليق التمييز الملائم لأغراضها وسياستها العليا بين العرب واليهود فى بطاقات الهوية الشخصية .

(ج) إن محكمة العدل العليا فى إسرائيل ، بعكس مثيلتها فى الولايات المتحدة الأمريكية ، لايطلب اليها استصدار التشريعات فى مثل هذه الأمور وغيرها .

(د) المفاهيم التى تنطوى عليها القضية - مفهوم « ليئوم » Leoum ، مثلا - ليست محددة على نحو واضح المعالم فى القانون المدنى الإسرائيلى .

(ه) كان فى استطاعة الحكومة آنذاك أن تقترح التشريع الذى تقدم به وزير العدل ، شابيرا ، والقائل بأن : التسجيل لأغراض « ليئوم »

يتم وفقا للشرع التلمودى وأحكامه . ربما لقى هذا الإجراء فى حينه صدى استنكار شعبى . وهو استنكار حاصل فى السابق واللاحق على أية حال .

(و) لقد حدث فى السابق أن أصدر وزير الداخلية وعضو أحدوت هاعفودا عام ١٩٥٨ (إسرائيل بار يهودا) تعليمات مماثلة إلى الموظفين المولجين بتسجيل القادمين الجدد . فطلب إليهم تسجيل الأبناء فى خانة « اليهود » فيما لو شاء الآباء ذلك ، حتى ولو كانت الأم غير يهودية . وأدى ذلك إلى خروج الحزب القومى الدينى من حكومة الائتلاف ، لكن الحكومة بقيت فى مقاعد الحكم ولم يحصل شىء من إنشقاق الأمة وانقسامها المزعوم .

(ز) مما لاريب فيه أن الذين أحالوا القضية إلى محكمة العدل العليا كانوا يفترضون أو يتوقعون للمحكمة أن ترفض دعوى شاليت ، إذ يوفر هذا الرفض على التحالف الحكومى القائم مؤونة اتخاذ خطوات فى هذا الصدد . وفضلا عن ذلك ، فإن أكثرية ٥ ضد ٤ أصوات لصالح شاليت جاءت كمفاجأة للمسؤولين ، رغم صدورها عن أعلى سلطة قضائية فى البلاد وعن محكمة مؤلفة من تسعة قضاة كبار .

(ح) إن تجاوز هذا القرار الآن باستصدار تشريع لاحق يجعل من القانون مهزلة ويستخف بكل ما يمثله القانون . وهكذا يترسخ صيت إسرائيل فى أنها لا تميز ضد الأقلية العربية فحسب بل وأيضاً ضد « أبناء الشعب اليهودى وأفراده » .

(ط) بالنسبة للجماعات الدينية التى انتظرت قرار المحكمة طيلة عامين تقريباً لقد حدث الأسوأ . فوجدت دار الحاخامية نفسها أمام لغز قانونى

محير : كيف تمنع الجمهور الإسرائيلي عامة من تنفيذ قرار صادر عن محكمة العدل العليا ؟

رابعاً — لو تمعنا فى قراءة القانون المعدل الذى صدق عليه الكنيست لتبين لنا أن هذا القانون يشكل انتصاراً للمتدينين . إذ يتيح لهم — فى رأى « الجيروسالم بوست » — اعتباره بمثابة خطوة كبرى إلى الأمام ونحو تحقيق المطابقة التامة بين القانون المدنى الإسرائيلى وأحكام الشرع التلمودى . فالتساهل الذى يطالعنا فى نص القانون المعدل يكاد ينحصر فى الشق المتعلق بقانون العودة . وهذا دليل قاطع على تغليب الاعتبارات الصهيونية دون إحراج الأوساط الدينية إلى حد الإخراج . فالمبدأ الصهيونى الأعلى لا يزال قائماً على فكرة « جمع شمل المنفيين » من يهود العالم قاطبة فى دولة اسرائيل، والقانون المعدل يقدم تنازلات فى هذا المجال فقط (بالإضافة إلى تأهيل الحاخامين الإصلاحيين للقيام بإجراءات اعتناق الدين اليهودى) .

خامساً — إن السؤال المطروح يبقى قائماً على الوجه الآتى :

هل سيؤمن هذا التساهل الذى ينص عليه قانون الهجرة حماية أكيدة للقادمين الجدد ضد تشدد دار الحاخامية ، ولا سيما عندما يرغب هؤلاء فى إتمام مراسم الزواج ، مثلا ؟ هناك احتمال بتكرار حوادث حصلت فى السابق ، عندما جرى إقصاء بعض المشتركين فى مباريات « المكابياد » الأخير (. والمكابياد ، على غرار الأولمبياد ، هو الألعاب اليهودية العالمية) ، لأن هؤلاء الرياضيين ليسوا من « اليهود الأنقياء عرقياً » .

سادساً — للمرة الثانية خلال ستة أشهر تجددت أزمة « من هو اليهودى » فى إسرائيل ، فظهر الانقسام بين المواطنين وكانت الحكومة الائتلافية مهددة بالسقوط . لكن إنقاذ حكومة غولدا مئير جاء عن طريق حل مؤقت . بينما لم يضع القانون الجديد حداً للخلاف والجدل . والمشكلة

هنا تدور حول القصة التالية(١٨) : السيدة هيلين زايدمان هاجرت إلى اسرائيل من الولايات المتحدة الأميركية وأقامت فى أحد الكيبوتزات بصحراء النقب . هى مولودة فى أسرة تنتمى إلى الطائفة المسيحية التى تقول بالتوحيد وترفض التثليث (Unitarian) ، لكنها اهتدت إلى اليهودية عن طريق ثلاثة حاخامين إصلاحيين ، ثم طالبت بتسجيلها فى خانة الانتماء إلى الشعب اليهودى . حدث هذا فى شهر حزيران (يونيو) ١٩٧٠ — أى بعد التصديق على القانون المعدل بشهور. لكن دوائر النفوس الخاضعة لوزير الداخلية وزعيم الحزب القومى الدينى (شابيرو) رفضت هذا الطلب ، رغم قرار أصدرته محكمة العدل العليا بتزكية ذلك . وجاء رفضها مطابقاً لموقف دار الحاخامية المتشدد .

ووزارة الائتلاف تضم خمسة أعضاء هذه المرة من زعماء الحزب القومى الدينى والوزراء الستة فى كتلة غاحال اليمينية هم على خلاف مع غولدا مئير حول السياسة الخارجية والأطماع التوسعية . لذا فقد التقى الوزراء المتدينون مع الوزراء اليمينيين على التهديد بالانسحاب من الحكومة فيما لو تمسكت محكمة العدل العليا بقرارها . دخلت الأزمة طورها المعقد والحرج :

فمن جهة ، رغبة غولدا مائير فى الحفاظ على حكومتها الائتلافية من التصدع والانفراط عشية الرد على مقترحات روجرز .

ومن جهة ثانية : شعور الأوساط الحزبية التى تقف وراء مائير بأن التنازلات لغلاة الدين بلغت ما فيه الكفاية ولا يجوز التراجع مطلقاً إزاء الضغوط والتهديدات .

---

(١٨) راجع المقال التالى فى صحيفة « الديلى ستار » البيروتية (٢٨/٦/١٩٧٠) :
Walter Schwartz - "Israel Still Split on who Is A Jew ?"

لكن السيدة زايدمان بدت فريسة هينة للضغوط ، لاسيما وأنهم أقنعوها بوجوب العمل على إنقاذ البلاد من أزمة وزارية صعبة للغاية . فقد رضخت لمشيئة الأوساط الأرثوذكية ، وتمت هدايتها للدين « القويم » على جناح السرعة وعشية انعقاد محكمة العدل العليا للنظر فى قضيتها من جديد. أما كيف تم ذلك بهذا السرعة القصوى وعلى نحو « غير قويم » . فرده إلى اقتراح أوعز به وزير الدفاع ، موشيه دايان ، إلى الكولونيل شلومو غورين ، الحاخام الأكبر للقوات الإسرائيلية المسلحة ، لكى يقوم الثانى بإتمام إجراءات الهداية كيفما اتفق إنما تبعاً للشعائر والطقوس الأرثوذكسية اليهودية .

ومن الملاحظ أن هذا « الحل الصاعق » أغضب الطرفين على حد سواء(١٩) . فالعلمانيون أعربوا عن استيائهم البالغ بشخص محامى السيدة زايدمان الذى أبلغ هيئة المحكمة فى اليوم الثانى أن موكلته « تصرفت تحت وطأة الضغط » . بينما سارع عدد من الحاخامين إلى الاحتجاج بقولهم إن « الاهتداء الصاعق » يجعل من إجراءات الاعتناق الأرثوذكسية القويمة أضحوكة فى نظر العالم . ولم يكتفوا بذلك أبداً ، بل طالبوا باستصدار قانون جديد يحدد « الاهتداء إلى الدين » بجعله وقفاً على الطريقة الشعائرية الأرثوذكسية فحسب .

سابعاً — إن الأزمة موجودة فى طور الكمون وعناصرها متوافرة دوماً وأبداً . فالوضع الراهن يستمر بفضل التسويات والتنازلات السريعة بطابعها المؤقت . وجميع الأطراف لا تشعر بارتياح إزاء ذلك كله . مما

(١٩) انظر العدد الأسبوعى من صحيفة «الجيروسالم بوست» (رقم ٥٠٤) ، ٧٠/٦/٢٢ وتحت العنوان التالى :
" Helen Seidman's lightning Conversion "

يحمل المراقب الخارجى على استصواب التعليق الذى أوردته صحيفة « الجيروسالم بوست » ، عقب التصديق على القانونين الجديدين فى الكنيست الاسرائيلى . قالت الصحيفة المذكورة فى تعليقها : إن هذين القانونين سوف يفعلان ما تجنب قرار محكمة العدل العليا القيام به ، أى ، الفصل بين الدين اليهودى والقومية اليهودية . وأضافت بقولها : سوف تحوى سجلاتنا العامة منذ الآن فصاعداً تعريفين منفصلين لـ « من هو اليهودى » : تعريفاً لأغراض الدخول إلى حظيرة الأمة فى إسرائيل ، وتعريفاً ثان يفى بأغراض الطقوس والشعائر الحاخامية .

د — مواقف سابقة ولاحقة :

مما لاريب فيه أن الإجابة على سؤال « من هو اليهودى ؟ » بالنسبة للشخص المتدين هى سهلة للغاية ، طالما أن الأصل ومراعاة الشعائر الدينية والتماسك الضمنى بين الجماعة الدينية هى أمور متطابقة فى نظره . فالمشكلة تبدأ حيث تنتهى مراعاة الشعائر الدينية ، إذ يصبح السؤال هنا كما يلى : هل يبطل اليهودى اللامتدين أن يكون يهودياً ؟ والجواب على ذلك فى نظر ليابن دور(٢٠) هو أن اللامتدين : ليس يهودياً فى نظر الأرثوذكسيين ، وليس يهودياً فى نظر ذاته ، وليس يهودياً فى أنظار الأمميين أو الأغيار (غير اليهود) . ثم يمضى هذا المنطق فى مصادرته على المطلوب قائلا : وإذا كان من الصعب على اليهودى أن يكون يهودياً غير متدين فى نظر الآخرين مهما حاول ذلك ، فلاسبيل أيضاً لكى يصبح يهودياً متديناً ! أى أن « التهود » هو بمثابة قدر الشخص اليهودى ومصيره الذى لا فكاك عنه ، كما فى العبارة

(٢٠) انظر العدد الأسبوعى من صحيفة «الجيروسالم بوست» (رقم ٤٨٤) ٢/٢/١٩٧٠ وتحت العنوان التالى :
Lea Ben Dor, "What is a High Court?" p. 6

القائلة : « Once a jew, always a jew » . هذا هو مدار المشكلة الراهنة فى مسألة « من هو اليهودى ؟ »

ثمة حالة غير عادية وتشذ عن القاعدة : حين يتزوج المتدين امرأة من خارج الملة اليهودية . هنا ينبغى للزوجة اعتناق الدين اليهودى، وإلا كيف يتسنى لها تأدية الواجبات والفرائض الأساسية للزوجة اليهودية؟ أما الحالات التى تطالها المشكلة فهى من النوع التالى : إن اليهودى غير المتدين هو المرشح الأوفر حظاً للزواج من إمرأة غير يهودية . وفى معظم الحالات تجد الزوجة نفسها مرغمة على الدخول فى عملية الاهتداء الدينى ، لكى يتسنى تسجيل الأولاد فى دوائر النفوس مقابل خانة « الانتماء إلى الشعب اليهودى » .

فلو ترك الأمر بيد دار الحاخامية، لوجب تطبيق أحكام الشرع التلمودى. لكن هذه الدار ارفقت احتجاجها الشديد ضد قرار المحكمة العليا بتعهد مؤداه أنها لن تضع العراقيل فى طريق العائلات المهاجرة والقادمة إلى إسرائيل من الخارج . والمعروف أن المتدينين كافة إلى جانب غيرهم يعارضون بشدة « خلق طائفة فرعية فى إسرائيل من الأشخاص الذين يحملون الجنسية اليهودية لكنهم لا ينتمون أو يعتبرون جزءاً من الملة الدينية . فما هو الحل؟ وهل ثمة حل لهذا الإشكال ؟

هناك ملاحظات ومعطيات من نوع آخر يجدر أخذها بعين الاعتبار على صعيد التأثير الذى يمارسه غلاة الدين بين اليهود ، وبالنسبة لكل من إسرائيل والخارج . يمكن إيراد هذه الأمور على النحو التالى :

١ — إن نفوذ الطائفية اليهودية المتشددة فى تمسكها بالتقاليد القديمة داخل إسرائيل لا يتناسب مطلقاً مع قوتها العددية ومع تمثيلها النيابى فى الكنيست .

٢ — هؤلاء اليهود يؤلفون أقلية بين الجماعات الموجودة فى إسرائيل وخارجها على حد سواء (رغم الاعتبارات المتعلقة بالدعم المادى والمعنوى لدولة إسرائيل) .

٣ — إن اليهودى غير المتدين خارج إسرائيل لا يفرض عليه القانون أن يجرى زواجه وطلاقه وفقاً لأحكام الشرع التلمودى . بينما اليهودى المماثل له فى إسرائيل يجد نفسه مرغماً على التقيد بأحكام الشريعة التلمودية .

٤ — هذا مع العلم فى أن أكثرية اليهود تقيم خارج إسرائيل ، حيث لا يتعرض هؤلاء لضغط أو اكراه على الطريقة الإسرائيلية ، مثلما أنهم يتساهلون فى ممارسة الشعائر ومراعاة الطقوس الدينية .

٥ — يتحدث المغالون فى التدين عن الأخطار التى تتهدد « الأمة » وتوشك أن تحدث انشقاقاً فى وحدة الصف اليهودى. بينما يؤكد معارضوهم بأن موقف الغلو والتزمت من جانب الأرثوذكسيين اليهود هو الذى يؤدى إلى تصديع الصفوف وإحداث الانشقاق .

٦ — إن القانون السارى المفعول فى إسرائيل يقف فى نهاية المطاف إلى جانب المغالين فى قضية من هذا النوع . فالأحوال الشخصية تقع أمورها ضمن صلاحيات دار الحاخامية ، والقضاة الشرعيون هم من موظفى الدولة رسمياً .

٧ — لم تتوصل محكمة العدل العليا فى إسرائيل إلى حل القضية الأساسية وهى معضلة قديمة العهد : فيما إذا كان « التهود» (Jewishness) هو مسألة دين أو قومية أو ثقافة . بل نجد أن المحكمة المذكورة قد استندت فى قرارها إلى سبب إجرائى محض : هل يجوز للحكومة أن تلجأ إلى استخدام محك

أو معيار الشرع التلمودى لكى تعرف الجنسية وتحدد الهوية على أساسه ؟ ولا غرو فقد جاء قرار المحكمة بالنفى : كلا ، لا يجوز لها ذلك !

٨ — هناك نتائج تترتب عن مثل هـــذا الوضع السائد فى المجتمع الإسرائيلى ، ومن الجائز ايراد حالتين من الحالات التى تنعكس عليها تلك النتائج .

قد يوجد شخص يهودى ، ينتمى الى الديانة اليهودية فقط ، ولا ينتمى الى الأمة اليهودية — لكن الصهيونية تطالب به كجزء من هذه الأمة وتعتبره فرداً من أبناء الشعب اليهودى .

وقد يوجد شخص يهودى استطاع الاندماج والانصهار فى جسد الأمة اليهودية ويريد الدخول فى عضويتها ، دون اعتناق الدين اليهودى والانتماء اليه — ان هذا الشخص سوف يقابل بالرفض القاطع .

فالمتدينون يبذلون قصارى الجهد للحفاظ على نقاء اليهودية وصفاء عنصرها من الشوائب الدخيلة والتسربات الأجنبية (rein zu halten) تماماً كما فعل النازيون بالنسبة للعناصر غير الجرمانية أو التى لا تنتمى إلى العنصر الآرى المتفوق . أما الأوساط المعتدلة فتحاول الوقوف بوجه طغيان المغالاة الدينية فى تعصبها العرقى ، وتشير الى أن اليهودية قد تمازجت إثنياً خلال تاريخها مع عناصر دخيلة أكثر من مرة . ويؤكد هؤلاء فى تساهلهم على أنه ليست هناك من مخاطر تستحق الذكر وينطوى عليها قبول ذلك العدد الضئيل من الناس الذين يصرون على كونهم يهودا .

نعود هنا إلى إستئناف التحليل للنتائج المترتبة عن تصديق القانون المعدل لمن هو اليهودى فى الكنيست ، حيث نتبين طبيعة تلك النتائج من

خلال المواقف التى أعرب عنها نفر من كبـــار المسئولين وقادة الرأى فى البلاد .

١ — بن غوريون والاكراه الدينى :

أعلن دافيد بن غوريون فى الكلمة التى ألقاها أثناء جلسة خاصة عقدها مؤتمر الحاخامين الإصلاحيين الأميركيين بأن التعديل الذى تم إدخاله على تعريف من هو اليهودى سوف يؤدى إلى « إدخال الإكراه الدينى فى إسرائيل للمرة الأولى » .

وبعد أن حدّث مستمعيه عن الصعوبات التى واجهتها حفيدته من جانب دار الحاخامية فى حيفا عندما كانت تريد عقد زواجها ، انتقل إلى الدفاع عن نفسه ضد الرأى القائل بأن مسئولية تمتع الحاخامية بصلاحيات مطلقة فى شؤون الأحوال الشخصية تقع على عاتقه وحده . فالمعروف والشائع فى مختلف الأوساط الإسرائيلية هو أن بن غوريون وحده يتحمل خطيئة الوضع الذى نجم عن موافقته أثناء تشكيل أول حـــكومة إئتلافية فى إسرائيل ، على استصدار القانون الذى يمنح الحاخامين مثل هذه الصلاحيات الاستثنائية .

لكن بن غوريون عام ١٩٧٠ هو غيره آنذاك . فهو يقول الآن :

عندما قمت بتشكيل الحكومة الأولى فى إسرائيل ، وافقت الأحزاب الدينية الأربعة — أغودات وبوعالى أغودات إسرائيل والمزراحى وهابوعيل هامزراحى — على أنه لن يكون هناك أى إكراه دينى فى الدولة اليهودية ، وإن الدولة سوف تؤمن لجميع الأديان حاجاتها . ثم يضيف متسائلا : « لماذا يتوجب علينا تغيير ذلك بعد ٢٢ عاماً ؟ ولماذا ينبغى الآن وجود الإكراه الدينى ؟ » . ويجيب على هذه التساؤلات بقوله : « أنا أعرف

السبب فى ذلك . لكننى من حيث المبدأ لا أناقش السياسة الداخلية مع غير الإسرائيليين» .

إن بن غوريون يعرف الأسباب التى تحمل المتدينين فى إسرائيل على ممارسة الإكراه ضد الآخرين . لكنه يفضل الحديث عن أمور تتعلق بمشاكل إسرائيل من ناحية أخرى : فالهجرة هى مشكلة إسرائيل الكبرى بعد الأمن . وهذه الهجرة اليهودية يجب أن تكون أميركا مصدرها . لذا ينبغى توجيه الجهود نحو استقدام اليهود الأميركيين إلى إسرائيل للإسهام فى بناء الدولة ، بدلا من النقاش حول من هو اليهودى والتعريف الشخصى لليهودى فى عرف بن غوريون لايستحق كل هاتيك الشروحات المسهبة والمجادلات الطويلة : « اليهودى هو يهودى ، وكفى » .

ثم يضيف صاحب هذا التعريف قائلا : «كل إنسان يأتى إلى ويقول : « أنا يهودى » ، ولا سبب هناك يحملنى على التفكير بوجود ثمة غرض إجرامى يدفعه إلى مثل هذا القول ، سوف أقبل هذا الإنسان كيهودى » .

وفى معرض رده على الانتقاد الذى وجهه إليه الأستاذ الفخرى للتصوف اليهودى فى الجامعة العبرية — البروفسور غرشوم شولم — يعترف بن غوريون بصحة الاتهام : فى أنه قام آنذاك بوضع جميع الشؤون المتعلقة بالأحوال الشخصية ضمن صلاحيات دار الحاخامية . لكنه يلجأ إلى تبرير تلك الخطوة بقوله : لقد فعلت ذلك نظراً لكون نسبة مرتفعة من المهاجرين إلى اسرائيل فى السنوات الأولى لقيام الدولة جاءت من آسيا وأفريقيا ، حيث إن هؤلاء القادمين الجدد يشددون ألى أبعد حد على القداسة الدينية للزواج . وحسبت آنذاك إن المرء يستطيع الزواج وإنجاب الأولاد حتى فى ظل الشرع اليهودى » .

بيد أن الاعتبارات الصهيونية لم تفارق ذهن رئيس الوزراء السابق حتى إبان ممارسة النقد الذاتى . فهو يعمد إلى تطمين مستمعيه من الحاخامين الأميركيين متذرعا بالاستدراك التالى :

« من الصحيح أن الأبناء فى أميركا لن يكونوا يهوداً فى ٩٠ بالمائة من حالات الزواج المختلط . لكن الأمر هنا فى إسرائيل يختلف تماما .

فلو جاء الزوجان إلى إسرائيل ، وكانت الزوجة غير يهودية (goya) إنما موافقة على المجىء ، وأنجبا الأولاد فى إسرائيل بحيث يصبح هؤلاء الأبناء إسرائيليين ويتكلمون العبرية ويخدمون فى الجيش — لن تكون هنالك أية مشكلة » ! (٢١) طبعا ، إن بن غوريون لم يشر إلى « يهودية » الأبناء ، وإلى المشاكل التى سوف تعترضهم فى دوائر النفوس أو لدى بلوغهم سن الزواج .

٢ — الربانية فى ذمة التاريخ :

أما البروفسور شولم فإنه استنكر الخطوة التى أقدمت عليها الحكومة الإسرائيلية فى استصدارها تشريعاً يعرف « التهود » وفقاً لأحكام الشرع التلمودى . واتهم بن غوريون ب « الخطيئة الأصلية » حين وافق على منح دار الحاخامية صلاحيات مطلقة فى شؤون الأحوال الشخصية لقاء اشتراك الأحزاب الدينية فى الحكم الائتلافى آنذاك . فرأى القانون المعدل لمن هو اليهودى بمثابة نتيجة منطقية تستتبع عن قانون الأحوال الشخصية :

ثم استطرد فى حديثه عن الشرع التلمودى (الحلقا halacha) قائلا

(٢١) انظر مايلى : « بن غوريون يعلن : اليهودى هو ... يهودى » العدد الأسبوعى لصحيفة « الجيروسالم بوست » رقم ٤٩٠ ، ١٦/٣/١٩٧٠ ، ص ١٠

بأن أحكام هذا الشرع تبلورت بعد خراب الهيكل الثانى . واليهودى الربانى كان النمط السائد إذ تشكل سيادة اليهودية الربانية ظاهرة تاريخية . فالتقيد بأحكام الشريعة التلمودية جرى فرضه — حتى عصر التحرر فى القرن التاسع عشر — عن طريق ذلك السلاح القوى الذى استخدمه الحاخامون: أى إنزال الحرم بكل من يخالف تلك الأحكام .

لكن الصهيونية — فى نظر أستاذ التصوف اليهودى — لم تخاطب اليهودى أبداً على النحو الآتى : « أنت لا تستطيع المجىء إلى فلسطين إلا متى قطعت عهداً على نفسك بتنفيذ الالتزامات التى فرضها الحاخامون منذ عهد بعيد » . أما تعريف اليهودى الذى يحبذه الأستاذ شولم شخصياً فهو كما يلى : « اليهودى هو المولود من أب يهودى أو أم يهودية ، والذى يأخذ على عاتقه واجب كونه يهودياً » إن هذا التعريف المتساهل لمن هو اليهودى يحظى بالقبول من جانب معظم اليهود فى أوربا وأمريكا — على حد قوله .

ومن الملاحظ أن البروفسور افرايم عورباخ ، أستاذ التلمود والمدراش فى الجامعة العبرية ، يدعو إلى تقييم أساسى لجميع الاتجاهات والنزعات فى اليهودية كما ينتقد اليهود المتدينين لأنهم يخلطون بين السياسة والدين .

بينما نجد أن الدكتور « آرون كاهان » يعتبر « التهود » بمثابة قضية عائلية فى المقام الأول . فهو يرى أن الطريقة التى عالجت بها الحكومة قضية « من هو اليهودى » تنم عن نضج عجائبى لدى دولة اسرائيل ، لا يقل عما حققه الشعب من منجزات رائعة . فالكلمة الأخيرة فى الموضوع لم تقل بعد ، وسوف تستمر المسائل المتعلقة بقضايا أساسية من هذا النوع فى الظهور من وقت إلى آخر ، حتى يتسنى لإسرائيل أن تحصل على دستور مكتوب ، واضح المعالم ومحدد الأهداف .

إن كاهان يقر ويعترف بأن العاطفة تغلبت على العقل فى تفكير الناس بمثل هذه الأمور والمسائل . ثم يخلص إلى القول :

« إن دولة إسرائيل أوجدها الشعب اليهودى . لكن الشعب اليهودى لم توجده دولة اسرائيل . وبناء عليه ، يحق لدولة اسرائيل أن تقرر من هو الإسرائيلى ، إنما لا يجوز لها أن تستصدر مرسوماً برلمانياً لتقرر فيه من هو اليهودى(٢٢) » .

فالنزاع القائم فى اسرائيل وخارجها لا يدور حول مسألة من هو اليهودى بالذات ، فى نظر كاهان ، بل يتناول الأمر التالى : على من يسرى مفعول قانون العودة ؟ هذا القانون يجسد بادرة تاريخية عميقة المغزى . والمعروف أن مفهوم دولة اسرائيل كان تصوراً أيديولوجياً قبل أن يصبح سياسياً . ولذا فالقليلون هم الذين أدركوا آنذاك أن المفهوم باستطاعته أن يشكل أيديولوجية ، بينما الدولة هى واقع عملى . ومن هنا نشأت الحاجة إلى تحديد المفاهيم والأطر بصورة واضحة وعينية .

إن الحافز على إنشاء دولة إسرائيل ينبع من أصول متعددة ومختلفة . ثمة يهود جاؤوا إلى فلسطين بدافع تحقيق رؤى النبوة القديمة . فكان مجيئهم عبارة عن عودة إلى بيت الآباء والأجداد ، إلى الوطن الأم ، وإلى طريقة الحياة التى تمت صياغتها قبل آلاف السنين . وهناك فئة كانت تنشد الملاذ والملجأ هرباً من عذاب العيش كأقلية مضطهدة وسط بيئة أكثرية تناصبها العداء . كما توجد فئة أخرى جاءت إلى فلسطين هرباً من القوى الاجتماعية التى

---

(٢٢) انظر : Aaron Kahan, "Jewishness - largely a family affair", Jerusalem Post Weekly (Overseas Edition), No. 486, February ", 1970, p. 11.

فرضت القيود على اليهود فى أوروبا ، أو للتخلص من القيود الصارمة فى الأحياء اليهودية (الغيتو أو المعزل) .

ويرى كاهان فى أن مفاهيم « الدين » و « الدولة » و « الشعب » لا يصلح تطبيقها على التجربة اليهودية وفقاً للمعنى الشائع والمقبول . فالدين اليهودى ليس لاهوتاً كما هو الدين المسيحى ، وليس أمة بالمعنى الجغرافى الذى يصدق على أمم الأرض . وليس شعباً بالمعنى العرقى أو العنصرى . وظاهرة « الشعب اليهودى » هى ظاهرة فريدة من نوعها . لذا فن الشطط الخطير إجراء مقارنات بين اليهود وغيرهم من الشعوب .

إن لفظة « دين » لا توجد فى التوراة أو فى اللغة العبرية العضوية . وشعب إسرائيل يؤلف « أسرة إسرائيل » . من هنا كان المفهوم العائلى للتهود ، حيث يصبح السؤال « ما هو اليهودى ؟ » وليس « من هو اليهودى ؟ » . وثمة ولاء منتظر من أفراد الأسرة . لهذا السبب لم يبحث اليهود عن مريدين ، ولأجل ذلك كان الأبناء يتبعون الأم : فالمولود فى أسرة هو عضو فى الأسرة ، ومن الناحية البيولوجية تؤلف الأم السبيل الوحيدة لمعرفة ذلك . وهو السبب أيضاً فى كون الشخص المولود يهودياً يبقى كذلك دوماً وأبداً . يمكن للمرء أن يهرب بعيداً عن الأسرة ، لكن هذا الهرب لا يبطل كونه مولوداً فى تلك الأسرة .

بعد شتات « الأسرة » اليهودية ظهر نظام يعرف بـ « التكيف » (Giyoruth) أو « الغيرية » ، لا سيما حين جوبه اليهود بمحاولة منسقة ترمى إلى حملهم على اعتناق الديانة المسيحية . بيد أن لفظة « الاهتداء » (Conversion) لا وجود لها فى التوراة . وكلمة « غير » (Ger) تعنى الغريب أو الأجنبى ، وليس المهتدى إلى الدين .

خلاصة القول ، إن قومية الشعب اليهودى ليس لها مثيل بين أمم

الأرض . ومسئوليات الأمة تقوم فى السهر على خير الشعب وضمان رفاهيته المادية : الأمن الوطنى وتوزيع العدالة والحفاظ على المؤسسات التى تضمن للمجتمع والفرد تلك الحقوق والحريات العائدة لهما . إن تأمين ذلك كله يتطلب مجموعة قوانين مكتوبة . بالإضافة إلى عقوبات رادعة ضد من ينتهك القوانين أو يخرق حرمتها . والأديان لا تحمل مثل هذه المسئوليات ، لأن المجال الرئيسى للدين هو الحياة الشخصية للفرد . بينما تكون الشئون القومية والقضائية والمدنية من اختصاص الدولة .

إن كاهان لا يريد لاسرائيل فى الوقت الحاضر صراعاً بين أنصار الشرع التلمودى ومناوئيه . فاليهود التلموديون لن يتخلوا عن أحكام الشرع دون إبداء مقاومة ضارية . ومن جهة ثانية ، لا يجوز للمتدينين فى هذا القرن العشرين أن يفرضوا على الآخرين مجموعة من القوانين التى لا رأى لهم فى صياغتها ولا هى تستهويهم . ما العمل ، إذن ؟ وما هو الجواب ؟ هناك حل واحد لا غير : « الزمن ، الزمن ، والتفهم » ـ أى أن الزمن وحده كفيل بحل الاشكال القائم ، وينبغى لكل طرف فى النزاع الراهن أن يبدى تفهماً لموقف الطرف الآخر . إن عائلة شاليت أساءت إلى الدولة والشعب حين أثارت هذه القضية على النحو المتسرع الذى عهدناه . وهناك مسائل صحيحة فى دعواها لكن الأمر سابق لأوانه . وإسرائيل هى كناية عن « أسرة » واحدة اجتمع شمل أفرادها من مشارق الأرض ومغاربها ، ينتمى أفرادها إلى شتى الألوان والمشارب . لذا يجب أن يبقى النزاع « داخل الأسرة » ، وأن يكون حله بطريقة « عائلية » .

٣ — موقف علم الاجتماع : يقول البروفسور صموئيل إيزنشتات ، رئيس دائرة علم الاجتماع فى الجامعة العبرية بالقدس ، ليس هناك من تعريف سهل على صعيد علم الاجتماع لما يؤلف الأمة اليهودية . فالمقاييس البسيطة

التى يجرى تطبيقها على الأمم الأخرى ، كاللغة المشتركة أو الأرض المشتركة ـ على ما فى كليهما من إخفاق فى التطبيق أحياناً ـ هـذه المقاييس أو المعايير لا يمكن لنا تطبيقها فى هـذه الحالة . والسؤال من الناحية الأساسية هو : كيف يعتبر الشخص نفسه وكيف نعتبره نحن ؟ هل هو مقبول فى جماعة يهودية ؟ وهل تعتبره البلدان والأمم الأخرى يهودياً ؟.

ثمة يهود يرغبون أحياناً فى أن يجرى اعتبارهم « غير يهود » ، لـكن ذلك لا يجعلهم مقبولين . ومن الأسهل لغير اليهود أن يتخذوا القرار ، عما هو بالنسبة لليهود أنفسهم . فالمعروف أن أعداء السامية واليهود لم يلقوا صعوبة تذكر فى هذا المجال. وقوانين نورمبرغ الشهيرة اعتبرت الجد الأكبر (أو الجـــدة) اليهودى بمثابة دليل كاف على كون المرء المتحدر من نسله يهودياً .

لـكن إيزنشتات يعود إلى التساؤل من زاوية أخرى : لماذا نترك الأمر بيد غير اليهود ؟ وكيف نترك لهم تطبيق المعيار علينا ؟ ألا يكفى ، مثلا ، أن يقول المرء : « أنا يهودى ، أتعاطف مع الشعب اليهودى . وأنا على أتم استعداد للإقامة فى إسرائيل والعمل هناك والقتال فى سبيل إسرائيل أثناء حروبها ؟ ثم يجيب قائلا : الانتماء الذاتى وحده لا يكفى . فلو قال أحد اليهود فجأة : « أنا أسوجى » ، إن ذلك لا يكفى ، حتى يقبله الأسوجيون الآخرون أيضاً .

هل تصبح قضية « من هو اليهودى » مسألة عدد ، إذن ؟(٢٣) ألا يمكن

---

(٢٣) هنا تجدر الاشارة إلى استفتاء أجرى على الرأى العام فى إسرائيل خلال شهر نوفبر (تشرين الثانى) عام ١٩٦٨ ، وحول سؤال « من هو اليهودى ؟ » . لقد جاءت حصيلة الاستفتاء على النحو الآتى: هناك ٥٩ بالمائة أعطوا أجوبة متنوعة من قبيل (أ) « الذين يعتبرون أنفسهم يهودا » أو (ب) « الذين يسكنون فى إسرائيل ويمحضون الدولة ولاءهم، =

أن يصل الأمر فى يوم من الأيام إلى هـذا الحد بين يهود أميركا وروسيا ، بحيث يتزايد عدد أنصاف اليهود الى درجة يتعذر معها ابعادهم عن حظيرة اليهودية ؟ يجيب ايزنشتات : ليست المسألة فى القول بأن المرء يتعاطف مع اليهود، بل هى تتناول القيام بأعمال معينة والعيش والمشاركة . إنها تتصل على نحو وثيق بالاستعداد لدفع الثمن الذى يدفعه كل شخص لقاء المشاركة فى المصير اليهودى . وهنا لابد لنا من التساؤل مع صاحب هـذا الجواب : ألا يصدق ذلك على جميع الأمم ؟

ثمـــة « عنصر مشترك » يقول إيزنشتات ، وهو المحك الحاسم . إن مواقفنا قد تختلف وتتباين ، وتفسيرنا للأمور قد يتراوح ويتغير . لـكن المحك الحاسم هو « عندما نشعر بأن الرباط المشترك هو أقوى من أى شىء آخر » . ثم نعود بدورنا إلى التساؤل : ما هو هذا الرباط المشترك؟ — قبل إحياء القومية اليهودية وظهور الصهيونية كان الدين اليهودى يؤلف هـذا الرباط المشترك بين اليهود . ثم أخذ الانسجام ضمن الإطار الدينى يفسح المجال أمام الاختلاف والتباين ، بحيث نلاحظ وجود عملية انتقال من التجانس إلى التغاير والتعددية فى الآراء والمواقف .

إن قضية « الراهب دانيال » * (Rufeisen Case) ، مثلا، تقررت

= أو (ج) « من كان أحد أبويه يهودياً » . بينما أجاب ١٩ بالمائة فقط وفقاً لأحكام الشرع التلمودى ، أى : « المولود من أم يهودية أو من اعتنق الدين اليهودى » .

أنظر : « الجيروسالم بوست » (العدد رقم ٤٨٤) ، ١٩٧٠/٢/٢ ، ص ٦ .

(*) سوف يأتى الحديث عنها فى حينه . أما فحواها : شخص يهودى المولد ، اعتنق الديانة المسيحية ودخل سلك الرهبنة ، ثم قرر المجىء الى إسرائيل وطالب بالحصول على الجنسية بموجب قانون العودة وعلى أساس انتمائه للشعب اليهودى . فرفض طلبه وتقدم بدعوى من محكمة العدل العليا . فأثار أزمة فى إسرائيل وانتهى الأمر بقبوله « التجنس » (Naturalization) ، إنما ليس بموجب قانون العوده .

وفقاً للآراء السائدة لدى عامة الناس . وليس حسب أحـــكام الشرع التلمودى . علماً بأن المولود يهودياً فى نظر الشرع المذكور يبقى كذلك ! فالحكم الذى صدر عن محكمة العدل العليا فى هذه القضية لم يستند فى تبريره إلى التعريف التلمودى والشرعى لمن هو اليهودى ، بل استند إلى المعنى الشائع لـكلمة « يهودى » . إذ نص هذا الحكم على ما يلى : « نحن لا نعرف من هو اليهودى . لـكننا نعرف من هو غير اليهودى . والمرتد عن دينه ليس يهودياً على الاطلاق » . فالرأى العام ، أو ما يسمى بـ « رجل الشارع » ، والانسان العادى فى إسرائيل لا يمكنه قبول المرتد إلى المسيحية كيهودى . هناك شىء يشبه « إجماع الملة » — وليس الملة الدينية بالضرورة — على رأى معين . وإلى هذا الاجماع احتكم القضاة آنذاك .

وفيما يتعلق بالتشريع الجديد ، يقـول عالم الاجتماع الإسرائيلى : يزعم واضعوه أن الغاية منـــه هى الحؤول دون انقسام بيت إسرائيل ، وربما تسنى له إحداث التأثير المعاكس لغايته المنشودة . فهو ينطوى على مضاعفات خطيرة بالنسبة لكل من اليهودية الإصلاحية وأولئك اليهود الذين يحملون دينهم على محمل الجدية . كما أنه يؤدى إلى إبعاد الجماعات عن اليهودية وعن إسرائيل، بينما هى تريد التعاطف مع الدين اليهودى ومع دولة إسرائيل . فالزمن يقف إلى جانب القوى العلمانية ويعمل لصالحها ـ على حـــد قول إيزنشتات . لـكن ، ما العمـل حين يلجأ بعض زعماء الأحزاب السياسية إلى إجراء صفقة مقايضة بين المناصب والهدنة المؤقتة ؟ إن مثل هـــذه الصفقات غير مرغوب فيها(٢٤) .

٤ — ماذا بعد قانون العودة ؟ :

هذا هـو السؤال الذى طرحته صحيفة « الجيروسالم بوست » على

(٢٤) « الجيروسالم بوست » ، المصدر السابق ، ص ٧

إسرائيل بن مئير، زعيم الحزب القومى الدينى ورئيس لجنة القانون والدستور والعدل فى الـكنيست ، غداة التصديق على مشروع القانون المعدل . فأجاب على الفور بقوله : « لا جديد أبداً ـ وليس هناك من تغيير » ! إن التعديل الذى جرى إدخاله على قانون العـودة لا يهدف ، فى نظره ، إلى إحداث التغيير ، بل إلى الحؤول دون حصول التغيير . والحكم الصادر فى قضيـة شاليت فتح الطريق بكل بساطة أمام « التهـــود بواسطة الإشهار » (Jewishness by declaration) ، بينما كان التعريف السابق لمن هو اليهودى يستند دوماً إلى أحكام الشرع التلمودى . لذا فقـد أصبح من الملح تعديل القانون لاستبعاد هذه البدعة فى « التهوّد بواسطة الإشهار » ، لأن من شأنها إحداث انقسام خطير فى العالم اليهودى .

طبعاً ، هناك بعض التغييرات الطفيفة التى أدخلها القانون الجـديد : فالامتيازات المادية التى كانت تمنح فى السابق للأفراد غير اليهود فى العائلات اليهودية على سبيـل البادرة الطيبة وحسن النية ، سوف يتم منحها منذ الآن بموجب القانون وبحيث تستفيد منها فئات أوسع ، كما أن التغيير البارز فى هذا الصدد هو منح الجنسية بصورة آلية للمهاجرين غير اليهود ، بعد أن كان الحصول عليها فى السابق يتمّ بواسطة تقديم الطلبات وعمليات التجنس .

ثم يكشف بن مئير عن الاعتبارات الصهيونية التى أوحت بالتعديلات الجديدة فيقول : « كنا نفكر باليهود الروس فى شكل رئيسى عندما وضعنا هذا الجزء من مشروع القانون . إن أبواب روسيا مغلقة بإحكام ، والقضية ليست على إلحاح فورى . لـكننا نعرف الوضع الذى أوجدته خمسون سنة من الاندماج والشيوعية والتزاوج ، ونريد أن يكون هذا التشريع جاهزاً فى متناولنا ، على استعداد تام لذلك اليوم العتيد » . غير أن تكهنات بن مئير لا تتوسم لقانون العودة الجديد أن يؤدي إلى ارتفاع فى عدد اللذين يريدون

المجيء إلى إسرائيل، فيما لو سمح لليهود الروس بمغادرة البلاد. فالذين ينشدون الهجرة، سوف يأتون دون تشجيع تشريعي. و «القانون ليس موجوداً بقصد اجتذابهم، بل لجعل مجيئهم أسهل واستقبالهم أشد حرارة».

ولا يدع بن مئير الفرصة تفوت دون التنبيه إلى انطباع خاطىء بشأن الاهتداء عن طريق الطائفة الإصلاحية أو المحافظة فى اليهودية. فهو ليس قلق البال لأن قانون العودة الجديد يعترف بمفهوم «التهود عن طريق الاهتداء (Jewishness by Conversion) دون أن يحدد بوضوح تام طبيعة هذا الاهتداء بقوله: «وفقاً للشرع التلمودى». هناك خطأ شائع فى الاعتقاد بأن قانون العودة فى صيغته المعدلة اعترف فعلياً بالاهتداء الإصلاحى أو المحافظ إلى اليهودية. فالمحاكم الحاخامية لا تزال صاحبة القول الفصل بمفردها، والمؤسسة الوحيدة المعترف بها فى مسائل اعتناق اليهودية.

أما بالنسبة لهجرة اليهود الإصلاحيين إلى إسرائيل فإن بن مئير يُبدى رحابة صدر ويظهر تسامحاً غير معهودين. هنا تطغى الاعتبارات الصهيونية على تفكيره فيقول: «إننى أرحب فى الواقع بكل يهودى يرغب فى التوطن هنا مهما كانت الطائفة أو الشيعة التى ينتمى إليها. وأنا على اقتناع تام فى أن كل يهودى إصلاحى يأتى الى اسرائيل سوف يتحوّل فى نهاية المطاف الى يهودى ارثوذكسى، بفعل التأثير الذى تمارسه روح الأرثوذكسية الإسرائيلية(٢٥)».

ونقلت وكالات الأنباء العالمية فى منتصف شهر مارس (آذار) ١٩٧١ خبراً مفاده أن «الحكومة الإسرائيلية سارت شوطاً أبعد بالنسبة لأحكام «قانون العودة» — وهو القانون الذى يمنح الجنسية الإسرائيلية بشكل

(٢٥) المصدر نفسه، العدد رقم ٤٩١، ٢٣/٣/١٩٧٠، ص ١٠ – ١١

«أوتوماتيكى» الى كل يهودى يهاجر الى اسرائيل. فقد تقدمت الحكومة من الكنيست بمشروع قانون يقضى بمنح الجنسية الإسرائيلية «لكل يهودى يرغب فى الهجرة الى اسرائيل حتى وهو لا يزال مقيماً فى الخارج».

ومما لا ريب فيه أن مشروع القانون الجديد تم تفصيله وصوغه بالنظر الى اليهود السوفيات، اذ جاء يخوّلهم حق الحصول على الجنسية الإسرائيلية فور تقدمهم بطلب الهجرة الى اسرائيل وقبل القيام بالهجرة الفعلية. (انظر الأهرام: ١٦/٣/١٩٧١).

٥ — «الخطر» الإصلاحى على اليهودية:

ان الحاخام مناحيم بوروش، زعيم حزب أغودات اسرائيل وعضو لجنة الكنيست للقانون والدستور والعدل، كان من أشد معارضى القانون المعدل. لذا فهو ينظر الى اعتراف القانون الجديد ضمنياً بالاهتداء عن طريق اليهودية الاصلاحية كخطر يتهدد الدين القويم فى اسرائيل. والمرحلة التالية من هذا الخطر هى عندما يطالب الحاخامون الاصلاحيون بمنحهم وضعاً قانونياً ورسمياً فى إسرائيل. ثم يعمدون إلى الاصرار على اعتراف الدولة بالشعائر التى يمارسونها فى مؤسساتهم، بحيث تصبح شعائرهم وطقوسهم المشوهة على قدم المساواة مع الشعائر الأرثوذكسية السائدة.

وتتابع الحاخام المعارض قوله: «هل تكترث جماهير اليهود الإصلاحيين فى الخارج لاسرائيل أو تهتم بأمرها؟ انظروا إلى تلك الحفنة الضئيلة من الاصلاحيين الذين جاؤوا هنا بقصد الاستيطان! وقارنوا هذه الحفنة بعشرات الآلاف من اليهود الأرثوذكسيين الذين توافدوا إلى الحظيرة من أمريكا وحدها خلال السنوات القليلة الماضية! إن إسرائيل تعنى شيئاً لليهود الأرثوذكسيين لا يمكننا أن تعنيه أبداً بالنسبة لليهودى الاصلاحى»(٢٦)

(٢٦) المصدر نفسه، ص ١٠

ومن الحجج التى يتذرع بها الحاخام بوروش ، عضو لجنة الكنيست للقانون والدستور والعدل ، أن الأوساط الأرثوذكسية فى أميركا أخذت عقب التصديق على القانون المعدل تساورها الشكوك فى جدوى الاستيطان بدولة اسرائيلية لم تتورع عن الاعتراف بالطائفة اليهودية الاصلاحية . فاليهود الأرثوذكسيون عكفوا على الهجرة الى اسرائيل هرباً من كل ما تمثله الطائفة المذكورة وتفادياً لمضاعفاته . بينما يأتى الوضع الجديد لتثبيط عزيمتهم على المهاجرة . ثم يزعم صاحبنا فى أن المواد التى استخدمها لمحاربة التعديل جاءت كلها من مصادر يهودية أرثوذكسية فى أميركا ، « حيث يعرفون الاصلاحية ومخاطرها أكثر منى » . ولا يفوته الاقرار بأنه انساق وراء العاطفة حين ثارت ثائرته فى الكنيست وبصق على كتاب الصلوات العائد للطائفة اليهودية الاصلاحية .

أما المسؤولية الكامنة وراء اعتراف قانون العودة المعدل بالاهتداء إلى الدين اليهودى عن طريق الحاخامين الإصلاحيين ، فهى ترجع برأيه إلى عاملين :

العامل الأول هو إخفاق رئيسة الوزراء فى فهم الطبيعة الحقة لاعتناق اليهودية .

والعامل الثانى يعود إلى انقيادها نحو الشطط بواسطة الحزب القومى الدينى . والنتيجة التى سوف يؤدى إليها تطبيق القانون الجديد تنطوى على محاذير بالغة الخطورة فى نظر الحاخام بوروش . لأن إسرائيل سوف تضم منذ الآن فصاعداً فئتين أو نوعين من اليهود (كما سبق معناذلك) : أولئك اليهود الأقحاح وفقاً لقانون الزواج والطلاق ؛ وأشباه اليهود (المزيفون) بحسب نصوص قانون العودة المعدل .

لكن الحاخام بوروش يأبى خسارة الجولة ، ويتمنى على كل محكمة شرعية فى إسرائيل أن تبادر إلى القيام باستقصاءات أكثر تشدداً فى التاريخ الشخصى لكل مرشح إلى الزواج .

فالظرف الحاضر يتيح للمحاكم الدينية ممارسة التوثيق والتثبت ، بينما سوف يتعذر الأمر كلياً بعد جيل أو جيلين . والسبيل الأمثل للتأكد من النقاء اليهودى هو أن تبادر كل أسرة يهودية فى إسرائيل إلى الاحتفاظ بشجرة مفصلة للعائلة تبين فيها صلات القربى والنسب على نحو واضح . كما ينبغى لدار الحاخامية أن تقوم بحملة توعية على هذا الخطر فى أوساط يهود العالم ، حتى يدرك الناس أن الوثيقة الصادرة عن إسرائيل والتى تشهد على « تهود » الشخص هى وثيقة غير جديرة بالتصديق والاعتبار .

ورغم أن قانون العودة المعدل يتحدث عن « الاهتداء » دون تحديد الطابع الشرعى والتلمودى لهذا الاهتداء ، فإن الحاخام بوروش على يقين تام فى أن محكمة العدل العليا سوف تبادر قريباً إلى إصدار حكم يعتبر « الاهتداء » شاملا للطريقة الإصلاحية أيضاً . لذا يتساءل : « ما هى الأم اليهودية ؟ » لو أن أم الطفل اهتدت إلى اليهودية عن طريق حاخام إصلاحى ، فلا يعنى ذلك أن دار الحاخامية سوف تعتبر أبناء هذه الأم وأحفادها يهوداً !

إن حركة « أغودات إسرائيل » التى يتزعمها الحاخام ما زالت فى حال من الذهول عقب الصدمة التى أصيبت بها لدى التصديق على القانون المعدل . لكنها لا تريد الخروج إلى الشارع فى تظاهرات الاستنكار والاحتجاج ، بل تنوى شن حملة دعائية واسعة النطاق تهدف بصورة رئيسية إلى توعية الإسرائيليين على « الطبيعة الحقيقية لتشويهات الديانة اليهودية على يد الإصلاحيين » ، للحؤول دون اتساع نفوذ الحركة الإصلاحية فى البلاد ، ولحمل قادة إسرائيل وزعمائها على اعادة التفكير بالأمر ومراجعة ضمائرهم .

غير أن المنطق الصهيونى لدولة اسرائيل هو أبعد نظراً من تحذيرات الحاخام بوروش . فقد استطاعت الأوساط الرسمية عقب عدوان الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ أن تستفيد إلى حد كبير من فورة الشعور التى حدثت فى أوساط يهود العالم وأن تركب موجة الحماس التى غمرتهم حينذاك. ونجحت فى حمل « الاتحاد العالمى لليهودية التقدمية » (الاصلاحية World Union for Progressive Judaism على عقد مؤتمره السنوى الخامس عشر فى مدينة القدس للمرة الأولى ، اذ استطاع الاتحاد المذكور طيلة ٤٢ عاماً من تاريخه أن يبقى بمعزل عن التأثيرات الصهيونية . فماذا حدث أثناء هذا المؤتمر ، وما هى الوعود التى أغدقها الرسميون الاسرائيليون على ٥٠٠ مندوب يمثلون اليهودية التقدمية فى ٢٥ بلداً من بلدان العالم ؟

٦ — الوعود المقطوعة ١٩٦٨ — ١٩٧٠ :

وقف ليفى أشكول أثناء افتتاح المؤتمر الخامس عشر للاتحاد العالمى لليهودية التقدمية فى ٣ تموز (يوليو) ١٩٦٨ ليرحب بالمندوبين من خلال تذكيرهم بأن « عقد هذا المؤتمر بالذات فى عاصمتنا المقدسة والموحدة يتكشف عن انتصارنا للاتجاه القومى اليهودى فى حركتكم » . ثم انتقل الى مناشدة أبناء الطائفة اليهودية الاصلاحية أن يتدفقوا على اسرائيل بصورة متواصلة ، لأن مجيئهم سوف يكون من شأنه التأثير فى عمق الالتزام اليهودى لدى كل من طوائف الدياسبورا واسرائيل. بينما عمد رئيس الاتحاد المذكور، الحاخام الدكتور جاكوب ك . شانكمان ، الى ارجاع بادرة الاتحاد فى القدوم الى اسرائيل لحرب الأيام الستة وما ولدته هذه الحرب من مشاعر قوية لدى يهود العالم . وراح يشدد فى خطبته الرئيسية على شعور الاتحاد والتضامن وصلات الرحم والقربى بين اليهود كافة ، مؤكداً بأن رد « الفعل الذى صدر عنا على هذا النحو يرجع الى تذكرنا بأن الدم اليهودى لا يتحول الى ماء ،

ولأننا نحن اليهود نؤلف شعباً واحداً لا يقبل التجزئة والانفصام ، الآن والى الأبد » .

لكن المؤتمر لم يمر فى هدوء وسلام . فقد ألغيت فى اللحظة الأخيرة خدمة العبادة المختلطة للرجال والنساء ، التى تقرر اقامتها عند حائط المبكى من بعد ظهر اليوم الرابع من تموز (يوليو) ١٩٦٨ . لأن العناصر الأرثوذكسية المتطرفة هددت بالتدخل الفعلى والجسدى للحؤول دون اقامة تلك الصلوات وتمسكا منها بالتقاليد التى تفرض الإبقاء على الحواجز الفاصلة بين الرجال والنساء . واجتمع وفد عن المؤتمر الى رئيس الوزراء ، ثم خرج من عنده لكى يتخذ المؤتمر قراراً جاء فى قسم منه ما يلى :

« نحن نأخذ علما بالتأكيد الذى أعطته حكومة اسرائيل فى أن جميع اليهود يحق لهم القيام بطقوس العبادة عند هذا المكان التاريخى والدينى وفقاً لشعائرهم وعاداتهم المتبعة . ونرحب بالعرض الذى قدمته الحكومة لضمان هذا الحق بتأمين الحماية اللازمة فى وجه تهديدات التدخل... » . كما نص القرار على أن أعضاء المؤتمر سوف يمتنعون فى الوقت الحاضر عن اقامة الصلوات حتى يصبح فى امكانهم ممارسة المبدأ الذى أعلنته اسرائيل عن حرية المعتقد والوجدان دون أى تعكير أو تهديد . والمعروف أن الوفد الذى قابل أشكول رفع اليه مذكرة وثائقية تقع فى ٢٤٠ صفحة وتتحدث عن « الاجراءات الاستثنائية التى يعانى منها اليهود غير الأرثوذكسيين فى اسرائيل» (٢٧) .

ومن المقررات الأخرى التى اتخذها المؤتمر المذكور ، فجاءت بمثابة خروج على العرف الإسرائيلى المتمثل فى تسلط اليهودية الأرثوذكسية ، يجدر بنا ذكر ما يلى :

---

(٢٧) انظر ما يلى :
The Israel Digest, No. 14, July 12, 1968, pp. 2-3

ثم خاطب المشتركين بقوله : « لذا فإنى أنصح المؤتمر ابلاغ حكومة اسرائيل عن خيبة أملنا الكبرى لكون الرغبات التى أعربنا عنها منذ عامين لرئيس الوزراء الاسرائيلى — أشكول — لم تتحقق بعد » . وحث على المبادرة فى أقرب فرصة ممكنة الى نشر « كتاب أبيض » يتناول التطور التاريخى والقضائى لكل من الدين اليهودى والدولة اليهودية .

فالمؤتمر المذكور كان موضوعه « مشكلة الأزمة فى الإيمان » ، لكن الحاخام شانكمان اغتنم هذه الفرصة للتنديد بالتمييز الذى يتعرض له ابناء الطوائف اليهودية الإصلاحية فى إسرائيل . ومما قاله : « نحن لانزال ضحايا التميز . فالحاخامون الليبراليون غير معترف بهم حتى الآن ،ولا يسمح لهم بعقد مراسم الزواج أو إقامة شعائر الدفن وهلم جرا ... » . ثم انتقل إلى التساؤل : «من هم اليهود بدون اليهودية ؟ » ، واعتبر الأزمة الحالية التى تجتاح الدين اليهودى دلالة هامة على نشاط اليهود الليبراليين فى إسرائيل ، لأن « الدولة اليهودية لايمكن تصورها دون إيمان يهودى حر ومزدهر » .(٢٩)

إن هذا الكلام جاء على لسان الحاخام شانكمان بعد مرور شهور على صدور القانون المعدل ، وعقب انقضاء عامين على الوعود التى قطعتها الحكومة الإسرائيلية بشخص رئيس الوزراء آنذاك . لكن القانون الجديد لم يمنع دار الحاخامية من التمسك بموقفها المتصلب والإصرار على أن الإهتداء الصحيح للدين اليهودى لا يتم إلا عن طريق الحاخامين الارثوذكسيين .

٧ — قيود الوجدان الليبرالى :

وأخيراً ، نأتى إلى موقف الليبراليين المستقلين من قضية « من هو

---

(٢٩) راجع صحيفة الدايلى ستار (البيروتية) الجمعة فى ٣ تموز (يوليو) ١٩٧٠ .

١ — « السماح للحاخامين التقدميين أو الإصلاحيين فى اسرائيل بالزواج من اليهوديات المسجلات فى دار الحاخامية على أنهن مؤهلات للزواج .

٢ — اعتراف دولة إسرائيل بجميع الأشخاص الذين اعتنقوا الديانة اليهودية على أيدى الحاخامين الإصلاحيين أو الليبراليين فى شتى أنحاء العالم ، والسماح لهم بالدخول إلى إسرائيل كيهود ، ومنحهم الجنسية الاسرائلية بموجب قانون العودة .

٣ — « أن تتلقى الطوائف اليهودية الاصلاحية فى إسرائيل كامل التأييد وكافة المساعدات من وزارة الشؤون الدينية والمجالس المحلية على صعيد المساواة التامة مع الطوائف الأرثوذكسية اليهودية .

غير أن المؤتمر المذكور لم يشأ الرضوح كلياً للمطالب الاسرائيلية والصهيونية — على ما يبدو . فقد اكتفى بمناشدة أعضاء الاتحاد العالمى أن يهاجروا إلى إسرائيل . وتبنى فى جلسته الختامية قراراً ينص على وجوب تشجيع $1\frac{1}{4}$ مليون من أبناء الطوائف اليهودية المرتبطة مع الاتحاد لكى يبادروا إلى المشاركة الفعلية فى تعمير إسرائيل وتقويتها(٢٨) .

وبعد مضى عامين كاملين على قطع تلك الوعود والتعهدات كان رئيس الاتحاد المشار إليه يقف فى المؤتمر السادس عشر (أمستردام ، ١٩٧٠) ليطالب السلطات الإسرائيلية أن تفى بوعدها . فقد ناشد الحاخام الاصلاحى شانكمان أعضاء المؤتمر البالغ عددهم ٤٠٠ مندوب ألا يتوانوا عن القيام بكل خطوة من شأنها الحصول على حقوق متساوية لأبناء طائفتهم فى اسرائيل .

---

(٢٨) المصدر نفسه .

اليهودى ؟ » ، والتصديق على الصيغة المعدلة لقانون العودة. فقد أعترف جدعون هاوسنر، المدعى العام السابق ونائب الكنيست عن حزب الليبراليين المستقلين، بأن كتلته خرجت عن نظام الائتلاف برفضها سحب التعديلات التى تقدمت بها فى تشريع « من هو اليهودى » . واعتبر بادرة الحكومة الاسرائيلية بمثابة محاولة ليس لها ما يبررها تهدف إلى « تكبيلنا بقيود فى مسألة وجدانية » .

لذا فهو يعتقد بأن قانون العودة الجديد سوف يتسبب فى إثارة المزيد من المشاكل والمتاعب بالنسبة لدولة إسرائيل ، التى سوف تكون الخاسر فى نهاية المطاف نتيجة لمثل هذا القانون : إما انه سيعيق تدفق الهجرة أو أن السلطات المسئولة سوف تطرحه جانباً وتجعله مجرد حبر على ورق. فى السابق كان ينبغى على طالب الهجرة أن يدون كلمة « يهودى » فى القسم الملائم من استمارة طلبه ، بينما يتكهن هاوسنر بأن عليه فى المستقبل تقديم البرهان على يهوديته . فسوف يطلب إليه ما إذا كانت أمه يهودية ، وعما إذا اعتنقت الدين اليهودى فى حال كونها غير يهودية . والمعروف أن تسهيلات الاهتداء إلى اليهودية لم تكن موجودة فى روسيا . كما ان العديد من بين اليهود الروس اليوم لا يتحدرون من أمهات يهوديات ، ويؤلف هؤلاء المخزون الأكبر للهجرة العتيدة إلى إسرائيل. وحتى ولو تحدر المهاجر العتيد من جدة يهودية، فسوف يكون من الصعب جداً تقديم البرهان على ذلك .

إن القانون الجديد، فى نظر هاوسنر، ينطوى على إصدار تعليمات جديدة إلى القنصليات الإسرائيلية فى الخارج . وهذه التعليمات لو جرت مراعاتها بدقة وصرامة ، سوف تجعل إجراءات الهجرة عملية مضنية وشاقة بالنسبة للمهاجرين العتيدين . فلو أخذنا الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتى بعين الجدية ، لأصبحت هذه التنظيمات والتعليمات مجرد حبر ورق . والمعروف أن القانون السوفياتى يسمح لذرية الزيجـــات المختلطة باختيار « جنسية »

(قومية) أحد الأبوين حسبما يشاؤون . وهناك عدد من الراشدين اليهود تبنوا جنسيات أخرى غير يهودية وسجلوها فى أوراقهم الثبوتية ووثائقهم الشخصية . فاذا شاء هؤلاء العودة إلى اليهودية من جديد ، ينبغى لهم بموجب قانون العودة ان يستصدروا حكماً رسمياً لإلغاء مثل هذه الاثباتات الوثائقية . وهو أمر يتعذر حصوله فى الخارج .

غير أن النائب الليبرالى لا يريد التخلى عن الاهتداء من حيث المبدأ ، بل يطالب بتبسيط اجراءاته وتسهيل عملياته . فاليهود الذين يعتنقون الآراء المناوئة للدين ، أمثال زوجه الضابط شاليت ، لن يجدوا مخرجاً من المأزق الحالى ، رغم أن هاوسنر يتعاطف مع قضيتهم. ومع أنه يصف نفسه باليهودى الذى يراعى شعائر الدين ، فهو يتوسم الخير فى بادرة الخرق الأول من جانب قانون العودة المعدل لاحتكار الشؤون الدينية على يد اليهود الارثوذكسيين ، كما يعتبر هذا الخرق فاتحة لاتخاذ خطوات أخرى . ثم يتمنى على كافة الطوائف اليهودية — من محافظة وإصلاحية وتجديدية — ان توطد وجودها داخل إسرائيل عن طريق الهجرة وتعزز كيانها بحيث تصبح فى موقع يؤهلها لانتزاع الاعتراف الرسمى . فلا يكفى وجود إثنين أو ثلاثة من الحاخامين الإصلاحيين لكى يتم العمل فى سبيل نيل حقوق اليهود الإصلاحيين .

ومن الطريف أنه لا يتصور حصول اعتراف إسرائيلى بالحركة الإصلاحية كطائفة يهودية منفردة ، لأن أبناء هذه الطائفة هم من اليهود دون ريب . بل يتوقع للحاخامين الإصلاحيين فى نهاية المطاف إحراز السلطات التى تخولهم تأدية الوظائف الدينيـــة إياها على غرار زملائهم الأرثوذكسيين — فى شؤون الزواج والطلاق والاهتداء. فإذا رفضت دار الحاخامية الاعتراف بهم ، يتوجب على مؤسسة غيرها من مؤسسات الدولة أن تقوم بتأدية تلك المهمة . والحزب الليبرالى المستقل على أتم استعداد

للكفاح فى سبيل حقوق اليهودية الاصلاحية ، شرط أن يقوم الحاخامون الاصلاحيون بتوطيد أنفسهم فى إسرائيل واستجلاب المزيد من أتباعهم لكى يؤلفوا نواة الطوائف المطالبة بالاعتراف ؛ وشرط حصولهم على التأييد والدعم من أمثالهم عبر البحار .

إن قانون اعتناق الدين اليهودى الذى يرجع عهده إلى زمن الانتداب لن يؤدى إلى منع الاهتداء غير الأرثوذكسى بصورة مؤكدة ، فى نظر هاوسنر . ومن الجدير وضعه على محك الاختبار . أما قانون العودة المعدل فسوف يؤدى على وجه التأكيد إلى الاعتراف بكل عمليات الاهتداء التى تمت وتتم فى الخارج – مهما تكن أقوال الدكتور إسرائيل بن مثير فى هذا الصدد . والبيانات التى أدلى بها ناطقان رسميان بلسان الحكومة – وزير العدل شابيرا ، ورئيس لجنة القانون الفرعية حاييم زادوك – تؤكد ذلك بصورة قاطعة وجلية . إن بن مثير على خطأ ، فى نظر هاوسنر ، حين يعتقد بأن طبيعة إجراءات الهداية الاصلاحية سوف تخضع للفحص والتدقيق . بينما الحاخام بوروش على صواب فى توقعاته بأن نتيجة القانون سوف تؤدى إلى اعلاء شأن القضية الاصلاحية وترفيعها فى إسرائيل . لكن العديد من عناصر هذا القانون تحتاج إلى امتحان جديد ، إذ تؤلف بداية عملية طويلة وليس نهايتها(٣٠).

ثم يتابع جدعون هاوسنر تحليلاته فيقول : إن بعض قضاة محكمة العدل العليا لا يأخذون بيانات الحكومة بعين الاعتبار لدى تفسير القوانين ، بل يقتصروا على نص القانون الماثل أمامهم . لكن المدعى العام ، على الأقل ، يتوجب عليه التقيد بالخطوط الموجهة لسياسة الحكومة ، حتى ولو كان يؤيد دعوى وزارة الداخلية ضد المتقدم بالشكوى .

(٣٠) انظر العدد الأسبوعى لصحيفة الجيروسالم بوست ، (رقم ٤٩١)، ٢٢/٣/١٩٧٠ ص ١٠ – ١١

وحين يتم إجراء حساب الأرباح والخسائر ، فإن جدعون هاوسنر يعتبر قانون العودة الجديد قانوناً سيئاً للغاية ، ويتوسم له إشغال محكمة العدل العليا والكنيست إلى فترة طويلة فى المستقبل . بذلك تكون إسرائيل قد خسرت الكثير من مكانتها وسمعتها من جراء استصدارها لتشريع غير قابل للتنفيذ ، كما أن مشاعر اليهود غير الأرثوذكسيين فى الخارج – وهم يؤلفون الأكثرية الساحقة – سوف تمنى بالاغتراب والجفاء .

إن هاوسنر ينتهى إلى انتقاد الطريقة المتسرعة التى جرى بها إقرار القانون وتصديقه على عجل ، دون إفساح المجال أمام التعبير الحر عن الآراء . لكنه يؤكد على ثقته بأن الكفاح فى سبيل مفهوم عصرى للقومية اليهودية سوف يستمر إلى أن يظهر فى إسرائيل «مجتمع حر ومفتوح» إلى حيز الوجود .

والسؤال الذى يتبادر إلى الذهن على الفور : هل هناك ثمة تباشير تلوح فى أفق المجتمع المنشود ؟ أوما هى الغاية من كفاح أكثرية ضد الأقلية المتدينة طالما أن تلك الأكثرية عاجزة عن وضع قناعاتها وإرادتها موضع التنفيذ إزاء التشبث الأرثوذكسى والاحتكار الذى تمارسه دار الحاخامية ؟

هنا يجدر بنا الانتقال إلى معالجة المشكلة من زاوية أخرى ، بحيث ننظر اليها من خلال الاطار التاريخى وفى ضوء السوابق التى شهدتها كل من الدولة والمجتمع فى اسرائيل طيلة عقدين من الزمن تقريباً .

القسم الثاني

قضايا مماثلة على المحك

« في ضوء هذه الاعتبارات الواردة أعلاه، سوف نكون في غاية الامتنان لكم لو تفضلتم بإعطائنا رأيكم حول الطريقة التي ينبغي لنا اتباعها في تسجيل أبناء الزيجات المختلطة، حيث يرغب الوالدان كلاهما – الأب اليهودي والأم غير اليهودية – في تسجيل أبنائهما كيهود » .

(من الرسالة التي بعث بها دافيد بن غوريون إلى ٤٥ شخصاً من أبرز العلماء اليهود في إسرائيل وخارجها، بتاريخ ٢٧ أكتوبر – تشرين الثاني ١٩٥٨)

أشرنا فيما سبق أن قضية شاليت لم تكن الأولى من نوعها، وليست الأخيرة في بابها. ولا غرو فإن السؤال المتعلق بـ « من هو اليهودي ؟ » و « ماهو اليهودي ؟ » ليس وليد قيام اسرائيل وتطورها المجتمعي، بل هو سؤال قديم العهد تمتد جذوره إلى ما قبل قيام الدولة اليهودية الحديثة[1].

---

(١) راجع الكراس التالي :

C.G. Montefiore, What Constitutes a Jew ?
= published by "Religious Union For the Advan-

غير أن ما يعنينا هنا فى الدرجة الأولى يمت بصلة وثيقة إلى طرح السؤال المذكور ضمن إطار المجتمع والدولة فى إسرائيل، وإلى النقاش الذى أثير حول هذا السؤال طيلة عقد ونيف من الزمن. وسوف نتناول فى مكان لاحق من هذا القسم مشكلة العلاقة بين الدين والدولة فى اسرائيل، مثلما نتوقف عند الصلات التى تربط بين الصهيونية السياسية والدين اليهودى من خلال حديثنا عن الاتجاه الصهيونى الدينى والدور الذى يمارسه على المسرح السياسى الإسرائيلى.

أعلن بن غوريون فى بيان تاريخى تلاه يوم الثامن عشر من تموز (يوليو) ١٩٥٧ وإبان انعقاد المؤتمر الأيديولوجى فى القدس ما يلى(٢).

١ — «أنا يهودى أولا، وإسرائيلى بعد ذلك فقط، لأن دولة إسرائيل أوجدت فى اعتقادى لأجل الشعب اليهودى كله وبالأصالة عنه. هذا مع العلم بأن مستقبل الشعب اليهودى يعتمد منذ الآن فصاعداً على بناء الدولة ونموها وتدعيم أركانها..»

٢ — هناك وحدة قومية بين يهود العالم — وحدة تستند إلى المصير المشترك، وإلى تراث تاريخى عظيم ومشترك، بالإضـــافة إلى الأمانى والتطلعات المشتركة نحو المستقبل».

=cement of Liberal Judaism, (Papers for Jewish People, No. XYIV), London, 1924

وانظر المقالة التالية:

"What is a Jew?" in: Aspects of Jewish Life and Thought (The Letters of Benammi), London, 1922

(٢) راجع النص الكامل للاعلان المذكور تحت عنوان «Credo of a Jew»، فى «الجيروسالم بوست»: ١٩ تموز (يوليو) ١٩٥٧.

٣ — «إن ما ضمن بقاء الشعب اليهودى عبر الأجيال وعلى مر العصور وأدى إلى خلق دولة إسرائيل هو تلك الرؤيا المسيانية لدى أنبياء إسرائيل ورؤيا خلاص الشعب اليهودى والانسانية قاطبة. إن دولة إسرائيل هى أداة لتحقيق هذه الرؤيا المسيانية.

٤ — «حتى فى البلدان الحرة لايتمتع اليهود المشتتون (يهود الدياسبورا) بحرية كاملة ومساواة تامة من حيث كونهم بشراً ويهوداً».

٥ — «إن قانون العودة هو تعبير عن الرسالة العليا التى تضطلع بها دولة إسرائيل: ألا وهى القيام بجمع شمل المنفيين».

(Ingathering of the Exiles:)

أ — أزمة الهجرة والتهويد:

والمعروف أن دافيد بن غوريون كان قد أخـذ زمام المبادرة آنذاك فى توجيه الدعوة إلى الشخصيات البارزة وقادة الرأى بين يهود العالم لحضور مؤتمر عقائدى فى القدس بغية التداول والنظر فى القضايا والمسائل الناشئة عن وحدة الشعب اليهودى. لذا اغتنم تلك الفرصة لافتتاح المؤتمر بتلاوة «قانون إيمانه اليهودى»، مناشداً جميع الفئات والطوائف اليهودية فى العالم أن تعتبر الهجرة إلى إسرائيل بمثابة حركة مسيانية تعمل على تحقيق الرسالة التى بشر بها الأنبياء العبرانيون القدامى. وشـدد على كون الأمل المسيانى لا ينتمى الى الطابع الدينى الخالص فحسب. بل ينطوى على عناصر وأبعاد علمانية ودنيوية. أما تشديده الرئيسى فقد تركز على مسألة الهجرة اليهودية الى اسرائيل، حيث قال:

«ان بقاء دولة اسرائيل على قيد الحياة وفى ظل الأمن

والسلام لن يضمنه سوى شىء واحد ، وشىء واحد على الاطلاق : الهجرة على نطاق جماهيرى واسع . فالدولة تتطلب بغية الحفاظ على أمنها وسلامتها عدداً اضافياً من مليونى يهودى على الأقل خلال الفترة القادمة . و . . . . . نحن لا نزال فى بداية عملية تجميع المنفيين . وليس باستطاعة أحد منا أن يتنبأ مسبقاً بالمدى والأبعاد المختزنة لتجميع المنفيين »(٣).

هذه الخلفية العقائدية التى تطالعنا من خلال أقوال بن غوريون وتصريحاته تصلح كمدخل الى فهم القضايا التى أثيرت فى اسرائيل منذ ذلك الحين حول مسألة « من هو اليهودى ؟ » فهى تضعنا وجهاً لوجه أمام المنطق الصهيونى لدولة اسرائيل ، مثلما أنها تشير الى بوادر انفجار النزاع بين العلمانيين والمتدينين فى المجتمع الاسرائيلى وعلى صعيد الحياة السياسية بالذات .

* * *

ان عقد المؤتمر الأيديولوجى عام ١٩٥٧ يشكل دلالة صريحة على وجود نوع من القلق العقائدى الذى أخذ يساور الحركة الصهيونية والقابضين على مقاليد الأمور فى دولة اسرائيل . وهناك شبه اجماع لدى الباحثين الذين قاموا بدراسة المجتمع الإسرائيلى عن كثب على أن هذا القلق العقائدى يتجلى فى مظاهر متعددة ويتخذ أشكالا متنوعة . فاليهود الذين أفلحت الحركة

(٣) راجع وقائع مؤتمر القدس الايديولوجى عام ١٩٥٧ ، والمنشورة تحت العنوان الآتى :

Forum for the Problems of Zionism, Jewry and the State of Israel (Proceedings of the Jerusalem Ideological Conference), Jerusalem : World Zionist Organization, 1959, p. 119

الصهيونية فى جمع شملهم داخل اسرائيل حتى الآن لا يؤلفون وحدة متجانسة ولا يجمع بينهم قاسم مشترك، سوى التواجد فوق التراب الفلسطينى وتحت ظل دولة تدعى أنهم ينتمون إلى شعب واحد وأمة واحدة. والمقررات التى صدرت عن المؤتمر الايديولوجى تؤكد بصورة قاطعة ان الوحدة التى تحدث عنها بن غوريون ناسباً إياها إلى « الشعب اليهودى » ليست متوافرة بعد . فعلى صعيد يهود العالم قرر المؤتمر المذكور وجوب « عبرنتهم » وتهويدهم» ، بحيث ينبغى على كل يهودى مخلص ان يعرف اللغة العبرانية لكى تصبح اللغة المشتركة بين إسرائيل واليهود الموجودين خارجها . كما ناشد اليهود المقيمين فى الخارج أن « يتعبرنوا » (Hebraized) تحت تأثير النهضة العبرية ، وأن ينشروا المدارس التى تعلم الأبناء فى اللغة العبرية .

بينما تجلى القلق العقائدى فى إسرائيل حين بادر وزير التعليم آنذاك (عام ١٩٥٧) إلى إدخال مادة جديدة فى البرنامج الدراسى ، جعلها إلزامية فى جميع المعاهد الرسمية . هذه المادة الجديدة تعرف ب « الوعى اليهودى » (Jewish Consciousness) أو Toda'a Yehudit — وفقاً للتسمية العبرانية الرسمية .

وتهدف المادة المذكورة إلى تعميق معرفة الطالب بالقيم اليهودية . وإلى « توسيع اهتمامه بشؤون الدياسبورا»(٤) كما يشتمل منهاجها على تلقين الطالب أمثولات فى المعتقدات والشعائر والطقوس الدينية اليهودية ، وتعليمه التوراة والتلمود . هذا بالاضافة إلى «الفكر اليهودى » والفولكلور

(٤) راجع :

Bernard Casper, Religious Life (Israel Today, No. 24), published by "Israel Digest", Jerusalem, 1963, p. 16

الدينى اليهودى (٥) . أى أن الغاية من إدخال مادة « الوعى اليهودى » فى منهاج التدريس ليست سوى « تهويد » الطلاب وتنشئتهم على « القيم التربويه اليهودية ، إلى جانب تعريفهم بالأعياد الدينية والصهيونية وبالمغزى الذى ينطوى عليه كل عيد من الأعياد اليهودية المعروفة » .

لكن هذا « التهويد » عن طريق التربية والتعليم يعكس ناحية معينة للمشكلة التى نحن بصددها . مثلما أنه يزودنا بالخلفية العقائدية القابعة وراء المنطق الصهيونى فى دولة إسرائيل . والمشكلة التى تعنينا فى المقام الأول هنا تبرز على صعيد آخر ، وضمن إطار قانون العودة (١٩٥٠) والهجرة اليهودية إلى اسرائيل . بالاضافة إلى إتصالها بمسألة الانتماء للشعب اليهودى وللقومية اليهودية .

ففى التاسع والعشرين من شهر حزيران (يونيو) عام ١٩٥٨ انسحب ممثلو حزب مزراحى الدينى من وزارة الائتلاف واستقالوا من مناصبهم ، بعد موافقة الحكومة الاسرائيلية على التعليمات التى أصدرها وزير الداخلية آنذاك — إسرائيل باريهوذا — وممثل حركة أحدوت هاعفودا على مقاعد الحكم . هذه التعليمات نصت على مايلى :

إن كل شخص يرغب فى تسجيل نفسه كيهودى ولم يسبق له إعتناق ديانة أخرى غير اليهودية . يحق له أن يكون يهوديا فى أوراق هويته وسجلاته الشخصية ، أى أن تعليمات وزارة الداخلية طلبت إلى مأمورى النفوس تسجيل المعلومات التى يتقدم بها المهاجرون الجدد أو غيرهم من السكان اليهود وفقاً للمبدأ التالى :

---

(٥) انظر :
J. L. Talmon, The Unique and The Universal. Some Historical Reflections, (London 1965), p. 294

« إن كل شخص يعلن فى حسن نية عن كونه يهودياً ، سوف يتم تسجيله كيهودى ، دون مطالبته بتقديم برهان إضافى » .

ولقد عمدت الحكومة فيما بعد إلى تعديل النص المذكور بحيث أصبح يقول :

« كل شخص يعلن عن حسن نية أنه يهودى ولا يعتنق ديانة أخرى » .

وجاء فى تلك التعليمات أيضاً ما يلى :

« إذا أعلن الزوجان أن ابنهما يهودى ، وجب اعتبار هذا الاعلان بمثابة إعلان شرعى صادر عن الطفل نفسه . . . ولا حاجة بمأمور السجلات أن يبدى اهتماماً بالحقيقة القائلة إن الطفل حسب شريعة التوراة (وفى حال كون أحد الأبوين غير يهودى) يكتسب الصفة العائدة للأم . . . فالاعلان الصادر عن الوالدين بأن ابنهما يهودى يكفى لتسجيله يهودياً » (٦) .

بناء على ذلك يصبح بمقدور أى شخص لا يعتنق ديانة أخرى غير اليهودية أن ينتمى إلى القومية اليهودية وأن يحصل على بطاقة هوية تسجل هذا الانتماء ، بغض النظر عن الأصول التى تحدو منها .

---

(٦) راجع مايلى :
Eliezer Goldmann, Religious Issues in Israel's Political Life (Mador Dati - The Youth and Hechalutz Department : The World Zionist Organization, Jerusalem 1964), p. 67

الداخلية تنص على تسجيل هؤلاء المهاجرين الجـــدد ومنحهم الجنسية الإسرائيلية بالإضافة إلى تعيين انتمائهم القومى اليهودى فى بطاقة الهوية الشخصية بينما أصر المتدينون على تمسكهم بقواعد الشرع التلمودى وأحكامه ، غير عابئين بمتطلبات المنطق الصهيونى ومقومات الدولة اليهودية :قدسية قانون العودة وعقيدة « جمع شمل يهود العالم فى إسرائيل ».

ثالثاً — تعود جذور الأزمـــة إلى سبب مباشر يتعلق بالخلاف الذى نشب فى شهر تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٥٧. فقد توفى أحد الأطفال اليهود البولونيين — صموئيل شتاينبرغ — فى إحدى مستشفيات حيفا . وبما أن الأم كاثوليكية المذهب ، اتجه الوالدان إلى إدارة المقبرة المسيحية فى حيفا طالبين دفن الجثة هناك . لكن المشرفين على المقبرة رفضوا الاستجابة للطلب ، لأن الطفل المتوفى لم يدخل فى سر المعمودية وعليه أن يكتسب ديانة أبيه اليهودى . فانتقل الأبوان إلى مستعمرة « باردس حناه » ، حيث تقيم الأسرة منذ هجرتها إلى إسرائيل عام ١٩٥٥، لكى يأمر الحاخام هناك بدفن الطفل خارج سور المقبرة اليهودية على اعتبار انه غـــير يهودى . والمعروف أن التعاليم اليهودية تعتبر دفن جثة الميت كفريضة دينية .

إن هذا التصرف من جانب الحاخام أثار غضب العلمانيين فى المستعمرة، فقامت بعض العناصر فى الليلة التالية للدفن بتهديم سور المقبرة اليهودية المجاور لمكان دفن الطفل. وانتقلت الأزمة إلى الأوساط الحكومية ، كما نوقشت داخل الكنيست فى جلسة كاملة فأعلن وزير الداخلية العلمانى أن الحكومة بحثت هذه المسألة فى اجتماعها الوزارى الأخير ومن المتوقع صدور بيان حول ذلك فى وقت لاحق . أما وزير الشؤون الدينية وممثل حركة مزراحى فى الحكم فقد سارع إلى التأكيد بأن دار الحاخامية وحدها تتمتع بصفة

ولا غرو فالمقصود بهذه التسهيلات هم أولئك اليهود الذين هاجروا من بلدان أوربا الشرقية ومن الدول الاشتراكية . فقد جاءت تعليمات وزير الداخلية لتفجر الأزمة على الصعيدين الرسمى والعام ولتطرح السؤال من جديد : « من هو اليهودى ؟ » .

وهناك أسباب عديدة وراء انفجار الأزمة على النحو الذى انفجرت به آنذاك ، يمكن تعدادها على النمط التالى :

أولا — نشبت الأزمة نتيجة الصراع الكامن بين العلمانيين والمتدينين فى إسرائيل ، إذ رأى المتدينون فى تعليمات وزير الداخلية خرقاً للشرط الرئيسى الذى اشتركوا على أساسه فى الحكومات الائتلافية المتعاقبة : أى ضمان سيطرة المزراحى على إدارة الشئون الدينية كشرط للتعاون مع الأوساط العلمانية فى إسرائيل .

ثانياً — فى ربيع ١٩٥٨ قدم إلى إسرائيل مهاجرون يهود من البلدان الاشتراكية واصطحب هؤلاء معهم زوجاتهم الأجنبيات أو الأمميات ،مثلما اصطحبوا أولادهم المتحدرين من أمهات نصف يهوديات (٧) .وينص قانون العودة (١٩٥٠) على حق كل يهودى « فى المجيء إلى إسرائيل بصفة مهاجر عائد » . كما يتضمن «إعلان قيام إسرائيل» (١٩٤٨) مناشدة للشعب اليهودى فى جميع انحاء المنفى أن يلتف حول يهود أرض إسرائيل ويوآزرهم فى مهام الهجرة والبناء ، وان يقف إلى جانبهم فى الكفاح العظيم لتحقيق ذلك الحلم القديم — ألا وهو خلاص إسرائيل » . فالتعليمات التى أصدرها وزير

---

(٧) انظر :
S. N. Eisenstadt, Israeli Society, (London 1967), p. 312

الشرعية التي تخولها تقرير من يجوز دفنه أو لا يجوز في مقبرة يهودية (٨).

على أن حكومة الائتلاف لم تنهار آنذاك رغم اشتداد حدة الأزمة وتصعيد الردود الانفعالية من الجانبين. فجاءت النتيجة المباشرة لهذه الحادثة تدعو إلى التعجيل في معدل سرعة اعتناق الديانة اليهودية وتخفيف بعض الإجراءات المتبعة. لكن الأوساط الحاخامية لم تعبأ بذلك مطلقاً، وأصرت على اتباع الإجراءات التقليدية وفقاً لأحكام الشرع الديني المتوارث. بينما مضت الدوائر العلمانية في الحكومة في محاولتها الإدارية الرامية إلى تطوير مخرج عملي من مأزق «فكرة اعتناق القومية اليهودية» — على حد قول مار مور شتاين.

رابعاً — دافع وزير الداخلية عن التعليمات التي أصدرها حينذاك بقوله إنها تعليمات أصدرها وزير سابق للداخلية (ممثل للصهيونيين العموميين) دون أن ينبس المزراحي بكلمة احتجاج. كما نبه إلى كونها تنسجم مع مع الممارسة الرسمية منذ قيام دولة اسرائيل، وإلى أنها ليست ملزمة للحاخامين الذين باستطاعتهم الاستمرار في ممارسة وظائفهم والتقيد بالتعريفات التوراتية لليهودية دون سواها.

خامساً — دخل النزاع بين الطرفين، العلماني والمتدين، في طور مكشوف. لا بل اصطدمت الصهيونية مع اليهودية في صراع مفتوح حول قضية حيوية بالنسبة لكل منهما (مارمور شتاين). واشتدت حدة الأزمة طيلة الأشهر التي دارت خلالها مفاوضات بين الجانبين. فتسربت الأنباء

---

(٨) راجع.
Emile Marmorstein, Heaven at Bay: The Jewish Kulturkampf in the Holy Land, (Oxford University Press : London, 1969), p. 188

عن خطط يجري إعدادها لإنشاء مؤسسات علمانية للدفن، مثلما كثر الحديث عن إبطال الإعفاء المتعلق بالخدمة العسكرية لطلاب أكاديميات التلمود (اليشيفا). لكن الحكومة تحركت بدوافع انتخابية لكسب المؤيدين بين صفوف اليهود الشرقيين. فأقدمت في مطلع شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٨ على تعيين الحاخام الأكبر لليهود الشرقيين في تل أبيب — توليدانو — وزيراً جديداً للأديان. وجاءت تصريحات الحاخام المذكور لتؤكد ذلك حين أعلن بأن تعيينه في هذا المنصب سوف يضع حداً للتمييز الذي مارسته الوزارة فيما مضى ضد اليهود الشرقيين. كما أن المفارقة العجيبة ظهرت من خلال الارتياح الذي ساد أوساط حركة أغودات اسرائيل التي أعربت عن ابتهاجها «لتحرير الوزارة من نفوذ الجناح الديني المنافس لها» (أي: المزراحي).

سادساً — تعرض الحاخام الأكبر توليدانو لنقد جارح ومتطاول من جانب حركة مزراحي. فقد قيل إنه وافق كعضو في المجلس الحاخامي على الرأي القائل في أن الوزراء المتدينين لا يسعهم البقاء في الحكم ما لم تسوى قضية التسجيل تمشياً مع أحكام الشرع التلمودي. وألح عليه الحاخام الأكبر للاشكنازيين — هرتزوغ — بالاستقالة لأن قبوله المنصب الوزاري يسيء إلى اليهودية الأرثوذكسية. بينما أكد الحاخام ميمون بأن الظروف السائدة تجعل قبول المنصب بمثابة خيانة بحق اليهود المتدينين. والمعروف أن الحاخام الأكبر توليدانو أشار إلى كونه يفضل الوصول إلى حل وسط في قضية تسجيل النفوس: فالشخص القادم من الخارج يقبل كيهودي للأغراض الرسمية بالاستناد إلى أقواله وحدها، وينبغي له التقدم من دار الحاخامية بإثباتات حول نسبه لكي يصار إلى التحقق من صحتها في حال رغبته بالزواج. لكن الزملاء المتدينين استنكروا هذا الحل ونددوا به معتبرينه شبيهاً بالتعليمات التي أصدرتها وزارة الداخلية. كما ألمحوا إلى أن قبوله

المنصب جاء بوحى من استيائه لانتخاب الحاخام الأكبر نيسيم إلى سدة الحاخامية الكبرى لليهود الشرقيين [٩] .

سابعاً — بلغت الأزمة ذروتها قبل أن يصدق الكنيست على تعيين الحاخام الأكبر توليدانو فى منصبه الوزارى الجديد فى الموعد الذى جرى تحديده بتاريخ ١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٨ . ففى السابع والعشرين من شهر تشرين الثانى (نوفمبر) بادر بن غوريون إلى توجيه الرسالة الاستفتائية الشهيرة إلى عدد من الشخصيات اليهودية البارزة فى ميدان الحياة الفكرية ، ومن العلمانيين والمتدينين فى اسرائيل والخارج . ثم أعلن رئيس الوزراء فى اقتراحه القاضى بتأجيل إتخاذ قرار نهائى فى المسألة الى حين تلقيه الأجوبة على السؤال المطروح فى رسالته . بيد أن الحكومة عمدت بلباقة وبراعة إلى تناسى الموضوع وإطراحه جانبا عندما جاءتها معظم الأجوبة التى بعث بها « حكماء اسرائيل » فى صالح الطرف الأرثوذكسى اليهودى ، ماعدا حالة واحدة من أصل ٤٣ رداً .

ولا ضير هناك فى نقل الفقرة الأولى من رسالة بن غوريون الى حكماء إسرائيل حيث خاطبهم بقوله .

« أتقدم منكم بهذا الطلب نتيجة لقرار اتخذته حكومة إسرائيل فى ١٥ تموز (يوليو) وتعينت بموجب هذا القرار لجنة مؤلفة من رئيس الوزراء ووزير العدل ووزير الداخلية لكى تنظر فى شروط تسجيل الأولاد المتحدرين من زيجات مختلطة ، إذ يرغب كل من الأبوين ، الأب والأم ، فى تسجيل أبنائهما كيهود. وفى سياق هذا القرار فرضت الحكومة على اللجنة مهمة الاستماع إلى آراء حكماء اسرائيل فى الداخل والخارج

(٩) المصدر نفسه ص ١٩٠

على حد سواء . لكى يصار إلى صياغة تعليمات بشأن التسجيل تتماشى مع التقليد المقبول فى جميع الأوساط اليهودية وتتلاءم مع الظروف الخاصة لإسرائيل باعتبارها دولة يهودية ذات سيادة ، تضمن حرية الوجدان والمعتقد الدينى وتؤلف مركزاً لتجميع المشتتين من يهود العالم أجمع »(١٠) .

فالملاحظ من قراءة هـــذه الفقرة بتمعن وفى ضوء الشروحات والاستنتاجات التى مرت معنا سابقاً ان رئيس حكومة إسرائيل ينشد الجمع والتوفيق بين مسألتين تقفان على طرفى نقيض: إن التعليمات التى يريد الوصول إليها يجب أن تماشى التقليد السائد « فى جميع الأوساط اليهودية » ، من جهة ويجب أن تأخذ أيضاً بعين الاعتبار معطيات المنطق الصهيونى لدولة إسرائيل بالنسبة لعقيدة تجميع يهود العالم قاطبة فى إسرائيل ، من جهة ثانية . ومن الواضح أن هذه المحاولة الرامية إلى الجمع بين الضدين تكشف عن نشوب صراع حول قضية تسجيل النفوس بين متطلبات المنطق الصهيونى للدولة وبين الأحكام الشرعية فى التقليد الدينى لليهودية .

ومما لا ريب فيه أن القضية التى فجرت الأزمة الوزارية عام ١٩٥٨ وشغلت الكنيست الإسرائيلى فترة من الزمن مثلما أثارت نقاشاً حاداً فى مختلف الأوساط وسادها جو من الانفعال الشديد ، صارت تعرف منذ ذلك الحين بقضية « من هو اليهودى ؟ » فالسؤال الأساسى والكامن خلف المجادلات والمناقشات حول بعض الشؤون الإجرائية والشكلية ليس إلا السؤال التالى :

(١٠) راجع النص الكامل للرسالة والردود عليها فى المجموعة الوثائقية التالية :
Jewish Identity - Modern Responsa and Opinions: A Documentary Compilation by Baruch Litvin, ed. by Sidney B. Hoenig, (Feldheim Publications : New York, 1965) pp. 11-5 .

ماهي مقومات القومية اليهودية ؟

أو : ما يجب أن تتألف عناصر القومية اليهودية ؟ وهل يمكن الفصل بين القومية اليهودية والدين اليهودي .

هنا يجدر بنا التعرف إلى نماذج للآراء التي أعرب عنها أصحابها داخل الكنيست وأثناء المناقشات الحامية التي أعقبت استقالة الوزراء المتدينين من حكومة بن غوريون . وقد نقل غولدمان في كراسه عن «القضايا الدينية في حياة اسرائيل السياسية» بعض الأقوال التي وردت على لسان الوزراء المستقيلين ورؤساء الكتل النيابية في الكنيست بصدد هذه القضية — الأزمة .

ب — منطق الدولة وأحكام التقاليد :

إن السؤال عن مقومات القومية اليهودية ، والذي أثير في إسرائيل حول قضية «من هو اليهودي ؟» آنذاك يعكس لنا طبيعة النزاع الدائر بين الفئات العلمانية والجماعات الدينية داخل المجتمع الإسرائيلي. وهو يكشف لنا بالتالي كيف يصطدم المنطق الصهيوني لدولة إسرائيل بأحكام الشرع التلمودي التي يتمسك بها المتدينون . وسوف نتبين في مكان لاحق من هذا القسم شيئاً عن الخلفية العقائدية والتاريخية التي تكمن وراء هذا النزاع ، مثلما تطالعنا اعتبارات المصلحة التي تسير الأطراف المتنازعة حول قضايا من هذا القبيل .

لنتساءل الآن : ما هي المواقف التي أعرب عنها مختلف الأطراف أثناء مناقشة القضية في الكنيست الإسرائيلي ؟ على أن نبدأ بعرض موجز لآراء الوزراء المتدينين الذين استقالوا من مناصبهم عقب تأييد الحكومة للتعليمات التي أصدرها وزير داخليتها آنذاك . ثم ننتقل إلى موقف أحدوت هاعفودا بشخص وزيرها إسرائيل بار يهوذا ، وموقف حزب حيروت بالإضافة إلى موقف الليبراليين المستقلين (الأحرار) .

١ — الوزيران المستقيلان :

أعلن حاييم موشيه شابيرو في معرض تبريره للاستقالة من حكومة بن غوريون ما يلي :

« في هذه الأيام سمحت دولة إسرائيل بزج نفسها في مجادلات عنيفة حول الدين اليهودي والطابع القومي للشعب اليهودي بالإضافة إلى الخصائص القومية المميزة لهذا الشعب .

. . . من هو اليهودي ؟ لقد أدرج هذا السؤال على جدول أعمالنا اليوم في دولة إسرائيل . وطيلة آلاف السنين كنا نعرف من هو اليهودي ، ونعرف ما كنا على استعداد لمقاساة الآلام في سبيله كيهود . بيد أن دولة إسرائيل ، التي أتمت بالضبط السنة العاشرة من عمرها ، رأت إنه من المناسب إثارة هذا السؤال واتخاذ قرار بشأنه يتجاهل عمداً آلاف السنين من التاريخ اليهودي »(١١).

بينما راح الدكتور يوسف بورغ ، الزميل في الاستقالة بناء على إلحاح الحزب القومي الديني ، يتساءل أثناء مناقشات الكنيست على نحو مماثل بقوله :

« هل من الممكن تصوره أن يستطيع مرسوم إداري إزالة الحد الفاصل بين اليهودي وغير اليهودي ؟ وهل نحن أمام قضية تقررها أكثرية ثلاثة أصوات أو ستة أصوات في الحكومة؟»(١٢).

---

(١١) انظر « وقائع جلسات الكنيست » :
Divrei Haknesset, vol. 24, p. 2330
نقلا عن كتاب غولدمان ، المصدر السابق ، ص ٦٩

(١٢) المصدر نفسه (انظر : «وقائع جلسات الكنيست» ، المجلد ٢٤ ، ص ٢٢٣٤) .

ثم أضاف قائلا ما معناه : كيف يجوز لهيئة تمثل جميع مواطنى إسرائيل من اليهود وغير اليهود (يقصد الكنيست الإسرائيلى) إن تبت فى أمر وثيق الصلة باليهود فى كل أنحاء العالم ؟ أى أن القضية تتجاوز صلاحيات السلطة التشريعية فى دولة اسرائيل ، وتعنى بالتالى جميع الموجودين فى العالم اليوم .

٢ — وزير الداخلية :

حاول إسرائيل بار يهوذا الرد على معارضى التعليمات الصادرة عن وزرائه مبيناً أن التقيد بالتعليمات المشار إليها لن يكون من شأنه التأدية إلى عواقب ونتائج ذى أهمية قانونية أبداً . فقد اشترك فى المناقشات الحامية داخل الكنيست لكى يعلن ما يلى :

« إن مأمورى السجلات التابعين لوزارة الداخلية لا يقررون ما هى شريعة التوراة . هذا من اختصاص الحاخامين. أما السؤال عمن يحمل الجنسية اليهودية وينتمى إلى القومية اليهودية ، فهو سؤال نقرره نحن ، كنيست اسرائيل المنتخب من جانب الشعب . اذا كان هذا الأمر يؤلف موضوع النقاش، فنحن أمام نقاش خطير للغاية . ان دولة اسرائيل قامت من أجل هذا الغرض ، وأنا على أتم استعداد لاتخاذ موقفى الحاسم بالنسبة لتلك القضية »(١٣).

والسؤال الذى يكمن وراء هذه التصريحات : هل يمكن فصل القومية اليهودية عن الدين اليهودى ؟ فالمتدينون وغيرهم يصرون على أن هذا الفصل لم يحدث اطلاقاً على مر الأزمنة التاريخية ، بل كانت القومية صفة ملازمة

(١٣) المصدر نفسه ص٧٠ (« وقائع جلسات الكنيست » ، المصدر نفسه ص٢٢٣٦).

للدين اليهودى . أما العلمانيون من الصهيونيين فقد اعتبروا أن خلق قومية يهودية لا تمت بصلة جوهرية الى الدين يؤلف جزءاً لا يتجزأ من الصهيونية التى اعتنقوها . واذا عجز الكنيست الإسرائيلى عن تقرير من هو الشخص الذى ينبغى اعتباره حاملا للجنسية اليهودية ، وسرى مفعول أحكام الشرع التلمودى كما تضع المحاكم الحاخامية هذه الأحكام وتفسرها ، فإن ذلك معناه أن الصهيونية العلمانية قد أخفقت حتى الآن فى تحرير القومية اليهودية من القيود التقليدية للدين اليهودى . هذا هو التحليل الذى يقدمه غولدمان فى معرض تعليقه على موقف الأوساط العلمانية التى تمثلت آنذاك بالآراء التى أدلى بها وزير الداخلية والتعليمات التى أصدرها .

فالجناح الصهيونى اليسارى داخل الكنيست رأى العقبة الكأداء متمثلة فى الواقعة التالية : ان القوميــة اليهودية فى دولة اسرائيل لا يتم تعيينها وتقريرها وفقاً للمقاييس التى يرسمها الكنيست الإسرائيلى أو تضعها الحكومة الإسرائيلية . بل تفرضها المعايير النافذة المفعول داخل المحاكم الشرعية والحاخامية . وثمة تساؤل عن الأسباب الكامنة وراء ذلك : هل يرجع الأمر الى الطبيعة البالية للتوحدن التقليدى بين الدين والقومية لدى الجماعات اليهودية فى العالم ؟ أم أننا نقف وجهاً لوجه أمام تناقض مستأصل فى مفهوم الدولة القومية ـ بحيث برز هذا التناقض للعيان بنوع خاص عندما جرى تطبيق المفهوم على دولة اسرائيل ؟

٣ — حيروت والتباس المعنى :

ان زعيم حزب حيروت ، مناحيم بيغين ، أسهم فى مناقشات الكنيست آنذاك بتوجيه أنظار النواب الى التباس المعنى فى لفظة « قومية » أو جنسية (تابعية) (Nationality) . ومما قاله فى معرض توضيح الالتباس الذى عناه : فى كل من أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأميركية نجد أن « القومية » (الجنسية) مرادفة « للمواطنية » (Citizenship) . فالشخص الذى يحمل

عدوان الخامس من حزيران ١٩٦٧ ، وبعد أن تألفت كتلة « غاحال » اليمينية لتضم نواب حيروت والأحرار فى الكنيست .

٤ – الأحرار والدستور المؤجل :

أما عضو الكنيست وزعيم حزب الأحرار ، بيريتز برنشتاين ، فقد ارتأى ربط النقاش الدائر حول من هو اليهودى بالنقاش الذى سبق أن شهده الكنيست قبل ثمانية أعوام حول قضية الدستور (١٩٥٠) . واعتبر القضية الأولى « من هو اليهودى ؟ » ، متفرعة عن الثانية (غياب الدستور المكتوب) ونابعة منها إلى حد بعيد . فوقف يقول :

« كيف تجيز الحكومة لنفسها سلطة تقرير قضية أساسية من هذا النوع عن طريق الإجراءات الإدارية ، بينما هى تدرك تمام الادراك أنها بعملها هذا تضع على جدول الأعمال من جديد تلك المشكلة التى حاولنا إرجاء البت فيها إلى عقود عديدة من السنين على الأقل – إذ أحجمت آنذاك عن تبنى دستور مكتوب لكى نتحاشى النقاش العسير الذى سوف يؤدى له هذا التبنى . . . . وإنه أشبه بضرب من المحال ، فى نظرى ، أن نتحدث عن الاستمرارية التاريخية للشعب اليهودى فى كل من أرض إسرائيل ودولة إسرائيل ، بينما نحن ننكر ذلك التاريخ بالذات وهو الذى يخولنا وحده حق الوجود هنا »(١٥).

ومن الملاحظ أن أنصار المعسكر الدينى وممثليه داخل الكنيست دافعوا عن موقفهم المتصلب حينذاك باللجوء إلى حجة من هذا القبيل :

---

(١٥) المصدر نفسه ص ٧١–٧٢ (انظر « وقائع جلسات الكنيست » المصدر نفسه ، ص٢٢٤٧) .

تابعية دولة معينة ، أو على الأقل المولود تحت ظل سيادتها القانونية وضمن صلاحياتها ، هو مواطن فى تلك الدولة . أما فى كل من أوروبا الوسطى والشرقية ، فإن « القومية » (الجنسية) و « المواطنية » تؤلفان مفهومين متمايزين . فالقومية هناك ليست بالشىء الذى يتعين وفقاً لكيان الدولة . وهكذا الأمر بالنسبة لإسرائيل ، حيث يوجد تمييز واضح المعالم بين المواطنية والقومية .

ومن الملاحظ أن بيغين يأبى الإشارة الى العرب من سكان اسرائيل ؛ ويكتفى بالقول : تضم اسرائيل مواطنين ينتمون الى قوميات وجنسيات متنوعة ، مثلما انها تحوى مواطنين يعتنقون مختلف المذاهب والديانات . ثم يستطرد على سبيل الاستدراك قائلا : بيد أن القومية اليهودية والدين اليهودى يجب تلازمهما دوماً وأبداً . فالأسئلة التى من طراز « من هو اليهودى ؟ » و « بماذا تتعين القومية اليهودية ؟ » ، هى فى رأيه أسئلة أجاب عليها الأجداد الأوائل ، ولا يحق لأى شخص اليوم أن يخترع جواباً من عنده :

« من ذا الذى خول أية حكومة أو هيئة منتخبة فى اسرائيل سلطة تقرير من هو اليهوى ؟ »(١٤) .

ومن الواضح أن حزب حيروت يأخذ جانب المتدينين ويتبين موقف الحزب القومى الدينى من القضية المطروحة ، رغم ذلك الغلو المعروف عن الصهيونى المتطرف . فالتقارب بين الموقفين ينبع من اعتبارات المصلحة السياسية ، علماً بأن دافيد بن غوريون استطاع إبعاد حيروت عن مقاعد الحكم طيلة توليه لرئاسة الوزارة فى اسرائيل . ولقد تبدى هذا التقارب فى أجلى مظاهره على المسرح السياسى الإسرائيلى خلال السنوات التى أعقبت

---

(١٤) المصدر نفسه ، ص ٧١ (المصدر نفسه من وقائع الكنيست ، ص ٢٢٤٦)

المسألة لا تطال الإسرائيليين وحدهم ، بل تتعداهم لتتناول يهود العالم قاطبة . وهى مسألة تقع بحكم طبيعتها خارج نطاق الصلاحيات القانونية والتشريعية لأية حكومة أو هيئة برلمانية . فقد حاول موشيه أونا ، ممثل الجناح العمالى لحركة مزراحى ونائب وزير التعليم (١٩٥٦ — ١٩٥٨) ، إقناع المتجادلين فى المسألة بأنها ليست على أية صلة وثيقة بأمر النزاع بين سلطتين : سلطة حاخامية تبدو كالبعبع المتحفز للوثوب على السلطة المنتخبة والمؤلفة بطريقة شرعية بغية ، الحلول محلها وإقصائها بالقوة عن موقعها . ومما قاله فى هذا الصدد :

« إن الشعار القائل بـ « دولة يحكمها القانون » ضد « دولة تخضع لأحكام الشرع التلمودى » ، (الحلقا) ، هو شعار لا معنى له ضمن نطاق النقاش الحاضر.. إن موضوع النقاش الدائر حالياً ليس الديمقراطية ، بل هو القومية اليهودية . »(١٦) .

* * *

نعود إلى الأزمة التى أدت إلى استقالة الوزراء الذين يمثلون الحزب القومى الدينى فى الحكم ودفعت بن غوريون إلى توجيه الاستفتاء الشهير لحكماء إسرائيل فى الداخل والخارج . ثم نتساءل مع مارمورشتاين : ماذا كانت النتيجة التى أسفرت عنها مناقشات الكنيست ورسالة بن غوريون إلى الحكماء البالغ عددهم ٤٣ شخصاً ؟ يقول مارمورشتاين : إن النتائج التى أدت إليها الردود على سؤال بن غوريون لا تستحق الذكر ، إذ لم تضف تلك الردود سوى القليل الى الأمور التى سبق قولها بصورة مفصله وعلى

(١٦) المصدر نفسه ، ص ٧٣ (ص ٢٢٨٩ من « وقائع الكنيست ») .

كثير من الاسهاب ، فالظروف السياسية واعتبارات المصلحة هى التى أملت على حزب مزراحى العودة إلى مقاعد الحكم والتعاون مع الماباى وإرجاع الأمور إلى سابق عهدها بحيث يبقى الوضع الراهن على حاله قبل الأزمة . أما الردود التى جاءت فى معظمها مؤيدة للموقف الدينى فهى ليست صاحبة الفضل فى حمل المزراحى على الرجوع عن استقالته من الحكومة (١٧).

لكن مارمورشتاين يتوقف فى دراسته عند مفهوم القومية اليهودية الذى برز من خلال نصوص الردود التى جاءت على الاستفتاء . فيعتبر هذا المفهوم بأنه كناية عن حل وسط بين النظرية القومية والإيمان التقليدى . وتطالعه المشكلة الكامنة فى هذا الحل الوسط على النحو الآتى :

إن هذا الحل حين يجرى تطبيقه على قانون العودة (١٩٥٠) ، يسىء إلى كل من اليهودية ومبدأ انعدام الصلة الوثيقة بين الانتماء القومى والاعتقاد الدينى على حد سواء . فهو يرفض بالنسبة لليهودية تلك القواعد الحاخامية عن الدخول فى جماعة المؤمنين ، لصالح مزيج من النسب اليهودى الجزئى مع إرادة الانتماء إلى الأمة اليهودية . وبالنسبة لمبدأ انعدام الصلة الوثيقة بين الانتمائين ، الدينى والقومى ، نجد هذا الحل يستثنى أولئك الأشخاص المتحدرين من أصول يهودية لكنهم ينتمون إلى ديانة أخرى .

ثم ينتهى مارمورشتاين إلى استخلاص النتيجة التالية : إن قضية الراهب الكرملى (سوف يأتى الحديث عنها فيما بعد) ترينا بوضوح كيف يتلاءم الحل الوسط الصهيونى إلى حد وثيق للغاية مع الممارسة العملية ، بدلا من تقيده بمعطيات نظرية القومية فى معظم أنحاء العالم . أو كما قال القاضى فى محكمة العدل العليا ، برينسون ، عقب صدور الحكم فى قضية الراهب دانيال (١٩٦٢) : إن ما يقلقه هو تلك الهوة الفاصلة بين النظرية الصهيونية من جهة وتطبيقها وممارستها على الصعيد العملى ، من جهة ثانية . وسوف نتبين

(١٧) راجع Marmorstein ، المصدر السابق ، ص ١٩٣

صحة هذا الرأى من خلال تناول بعض القضايا المماثلة التى أثارت أزمات فى إسرائيل ودارت حول مسألة « من هو اليهودى ؟ » بالذات .

ج — مسلسل القضايا والأزمات :

مما لا ريب فيه أن دراسة بعض القضايا التى أثيرت فى إسرائيل عقب أزمة عام ١٩٥٨ وعادت إلى تفجير النزاع الكامن بين الأوساط الدينية والسلطات الرسمية هى كفيلة بإبراز النواحى المتعددة للمشكلة الأساسية فى طبيعة الوجود الصهيونى والعلاقات التى تربط هذا الوجود فى نظر المتدينين بالتقليد اليهودى المتوارث . وربما جاز لنا استخدام تلك القضايا النموذجية كمحك للتثبت من صحة الرأى القائل فى أن ثمة هوة شاسعة تفصل بين النظرية الصهيونية وتطبيقها على صعيد الممارسة العملية . كما أن التوقف عند مثل هذه القضايا قد يتيح لنا التعرف إلى كيفية عمل منطق الدولة فى إسرائيل إزاء الضغوط والشروط التى يمارسها المعسكر الدينى ويساوم عليها لقاء المشاركة فى مقاعد الحكم الائتلافى وإبقاء الوضع الراهن على حاله . ومن يدرى : لعل بن غوريون فى شيخوخته على حق ، إذ قال عام ١٩٧٠ : « اليهودى هو .. يهودى ، وكفى ! » .

١ — قضية الراهب « اليهودى » دانيال :

إسمه الأصلى هو أزوالد روف آيزن ، ولد فى بولونيا عام ١٩٢٠ من أبوين يهوديين ، وشارك فى صباه بالنشاطات الصهيونية هناك . فكان عضواً عاملا فى إحدى الحركات الصهيونية الدينية ، وقضى عامين يعد نفسه للتدريب على حياة الرواد الصهيونيين قبل مجيئهم إلى فلسطين للإسهام فى العمل الاستيطانى والنشاط الاستعمارى(١٨) .

(١٨) راجع Talmon ، المصدر السابق ٢٧٨ـ٢٨٠ وانظر Eisenstadt ، المصدر السابق، ص ٣١٥ وأيضاً Marmorstein ، المصدر السابق، ص ١٩٢ـ١٩٤ فقد اعتمدنا هذه المصادر لاستقاء المعلومات عن هذه القضية .

حين اندلعت نيران الحرب العالمية الثانية وقع الشاب الصهيونى واليهودى فى قبضة النازيين الذين احتلوا بولونيا ، لكنه استطاع إقناع الألمان بفضل وثائق مزورة أنه ينتمى إلى الشعب الألمانى الأصيل . فأقام صلات وثيقة معهم وعمل لدى الجستابو كترجمان فى الادارة الألمانية للمناطق المحتلة . وأتاح له هذا العمل تزويد حركة المقاومة السرية بالسلاح والمعلومات، كما تمكن من إنقاذ حياة ١٥٠ يهودياً على الأقل ، لكى ينضم هؤلاء بدورهم إلى حركات الأنصار الناشطة ضد الاحتلال النازى .

اكتشف النازيون أمره بناء على وشاية أحد المخبرين ، فاعتقلوه وحكموا عليه بالموت . وللمرة الثانية استطاع روف آيزن الافلات من المعتقل الألمانى ، والهرب إلى دير للراهبات الكاثوليكيات ، حيث اختبأ طيلة ١٦ شهرا متنكراً فى زى راهبة . ثم اعتنق الديانة الكاثوليكية عام ١٩٤٢ عن قناعة تامة ، وأخذ يعد نفسه للدخول فى سلك الرهبنة بعد الحرب .

جاء هذا الراهب إلى إسرائيل والتحق بدير الرهبان الكرمليين فى حيفا عام ١٩٥٩ . وبدأت قضيته عندما تقدم بطلب للحصول على تأشيرة مهاجر إلى إسرائيل بموجب قانون العودة ، مؤكداً أن تغيير دينه لا يعنى بالنسبة له التخلى عن قوميته اليهودية أو عن الانتماء الى الشعب اليهودى . لكن الضجة التى أثيرت عام ١٩٥٨ حول مسألة « من هو اليهودى ؟ » كانت قد هدأت نسبياً ، بينما انتقلت وزارة الداخلية الى ممثل حركة مزراحى فى الحكم .

وعلى الرغم من كون الراهب المذكور يتحدر من صلب عائلة يهودية وفقاً لأحكام الشرع التلمودى (أى أن اليهودى هو المولود من أم يهودية) ، فإن وزير الداخلية رفض الاستجابة لطلبه وعرض عليه الحصول على

المواطنية الإسرائيلية بواسطة التجنس (by Naturalization) . فالانتساب إلى الشعب اليهودى فى نظر الوزير هو فقط من حق ذلك الشخص الذى يعلن عن كونه يهودياً صادقاً ومخلصاً ، دون خداع أو زيف (bona fide) . وهذا لا ينطبق على صاحب الطلب .

إزاء رفض وزير الداخلية وممثل الحزب القومى الدينى فى الحكم إجابة طلبه ، ولكونه شخصاً يعتبر نفسه يهودياً من الناحية الإثنية ، قام الراهب دانيال برفع قضيته إلى محكمة العدل العليا فى إسرائيل . ونظرت المحكمة فى القضية لكى تصدر قرارها فى السادس من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٢ بأكثرية ٤ أعضاء ضد عضو واحد : « إن اليهودى الذى يعتنق ديانة أخرى لا يحق له التمتع بالامتياز الممنوح لليهود فى ظل قانون العودة » .

— ومما جاء فى قرار الأكثرية على لسان القاضى سيلبرغ أن المحكمة ، إذ تعرب عن إعجابها بصاحب الطلب وتعبر عن امتنانها لكونه قد جازف بحياته مرات عديدة فى سبيل إنقاذ إخوانه اليهود من النازيين :

« ... لا تتجرأ على السماح بجعل هذا الأمر كتبرير لإفراغ كلمة يهودى من مدلولها ومحتواها . إن ما يطالبه الراهب دانيال منا هو التشطيب على المعنى التاريخى والمقدس لدلالة اليهودى ، والتنكر لجميع القيم الروحية التى تعرّض شعبنا للاضطهاد من أجلها عبر فترات مختلفة من شتاتنا الطويل . إن أمجاد شهدائنا فى القرون الوسطى سوف تبهت وتزول ، بينما يفقد تاريخنا استمراريته . فلا يحق لأحد أن يطلب إلينا تقديم مثل هذه التضحية(١٩) » .

(١٩) نقلا عن Marmorstein ، المصدر السابق ، ص ١٩٤

— أما القاضى لاندو ، وهو الذى رضخ لقرار الأكثرية دون تحفظ ، فقد عمد بدوره إلى استخلاص النتيجة الحتمية من القرار الذى أصدرته المحكمة . ففى رأيه ليس هناك من شىء يمنع « اليهودى الذى لا يعتبر نفسه عضواً فى ديانة معينة » أن يتسجل كيهودى . ولكن ...

« الشخص الذى يحمل ديانة معينة على محمل الجدية بحيث يغير دينه طائعاً مختاراً — وهذا يصدق على صاحب الطلب الذى جعل من الدين محور حياته إلى هذا الحد الكبير — يثير تناقضاً فيصبح من المحال أن يتم الاعتراف به كيهودى من ضمن مدلول قانون العودة ، وفى المعنى الشائع استخدامه بين الناس لكلمة يهودى (٢٠) » .

— بينما نجد القاضى برينسون لا يخفى قناعته بالأدلة العائدة لماضى الراهب دانيال الصهيونى واقتناعه بصدق الرغبة التى أعرب عنها فى الطلب المقدم منه إلى السلطات البولونية لأجل « العودة » إلى الدولة ، فى أن الراهب دانيال هو يهودى وفقاً لجميع المقاييس والمعايير . ثم يؤكد أنه شعر مرغماً وبكثير من التردد أن عليه رفض الطلب تمشياً مع نصوص القانون .

والقاضى الوحيد الذى خالف رأى زملائه الأكثرى وأعلن تمسكه الشديد بالنظرية الصهيونية هو حاييم كوهن . فقد أعلن كوهن أن الشرط القائل بأن قبول ديانة أخرى يبطل حق الراهب دانيال فى أن يعتبر يهودياً هو شرط غير دستورى لأنه يتعارض مع روح قانون العودة .

هذا الشرط هو فى نظره من المخلفات الباقية عن أسلوب التفكير أثناء الشتات والنفى ، لذا فإنه يتطلب بصورة ملحة إعادة نظر وتعديل فى ضوء الواقع الثورى الذى أحدثه إنشاء دولة إسرائيل فى التاريخ اليهودى(٢١) .

(٢٠) المصدر نفسه (نقلا عن : Jewish Review, 21 Dec. 1962)
(٢١) المصدر نفسه ، ص ١٩٥

على أن الملاحظ من قرار الأكثرية فى محكمة العدل العليا هو أنه لم يستند إلى الشرع التلمودى ، حيث يجب اعتبار الراهب دانيال مولوداً من أم يهودية ، بل إلى المعنى الشائع لكلمة «يهودى» . فالقاضى سيلبرغ هو صاحب القول إن قانون العودة هو قانون علمانى ، وينبغى تفسيره بالتالى وفقا لمعناه «العادى» . أو كما يفهمه الإنسان اليهودى العادى ، فلا يمكن إذاك أن يشمل المرتد عن دينه . وفى رأى أيزنشتات أن بعض قضاة المحكمة بنوا قرارهم على ما أسموه بـ «الوعى التاريخى للشعب وتقاليده» . فقد لخص القاضى سيلبرغ هذا الوعى على النحو الآتى :

«القاسم المشترك لجميع الناس القاطنين فى إسرائيل (باستثناء أقلية ضئيلة جداً — يقصد العرب) هو أننا لا ننقطع عن ماضينا التاريخى ولا نتنكر لتراث الآباء والأجداد(٢٢)» .

والمرتد عن دينه ، فى نظر المحكمة ، لايحق له أن يكون يهوديا معترفا به فى إسرائيل ، مهما تكن رغبته صادقة فى الانتماء إلى الشعب اليهودى . فالقضاة الذين أصدروا الحكم الجديد فى قضية الراهب دانيال انتهوا إلى نتيجة هى أقرب إلى المفارقة منها إلى التعريف التلمودى لمن هو اليهودى . حيث أطلقوا قولهم الشهير : «نحن لا نعرف من هو اليهودى ، لكننا نعرف من هو غير اليهودى . والمرتد ليس يهوديا على الإطلاق» .

حدث كل ذلك رغم الشعور الذى يكنه صاحب الطلب بيهوديته وانتمائه إلى الشعب اليهودى ، ورغم كونه يصر على تعريف نفسه وتحديد هويته بالاستناد إلى هذا الانتماء اليهودى .

(٢٢) راجع Eisenstadt ، المصدر السابق ، ص ٣١٥

٢ — «بنو إسرائيل» أو يهود الهند :

يقول مارمورشتاين فى معرض تقديمه لقضية هؤلاء المهاجرين إلى إسرائيل من الهند مايلى :

«إن حكام دولة إسرائيل ، فى إعتقادهم الأساسى بأن الشعور القومى يؤلف الرباط الرئيسى للوحدة ، عمدوا إلى تشجيع الهجرة بحيوية ونشاط لجميع الذين يعتبرون أنفسهم يهودا — بغض النظر عن تعريفات الشراح المؤهلين لتفسير التوراة — كما شددوا على الحاجة إلى إدماجهم المتكامل والتام فى جسم الحياة القومية» (٢٣) .

ويبلغ تعداد هؤلاء اليهود الهنود حوالى ١٠ آلاف نسمة فى إسرائيل تقريباً . أما مجموعهم الإجمالى فيصل إلى حدود الثلاثين ألف نسمة فى الهند . قبل عام ١٩٥٢ كان قد وصل منهم إلى إسرائيل مايعادل خمس المجموع . والمشكلة التى واجهت هؤلاء المهاجرين بموجب سياسة قانون العودة تتلخص على الشكل الآتى : إن يهوديتهم نشأت فى عزلة عن الجماعات اليهودية الأخرى فى العالم ، فاقتبست بعض العادات والتقاليد الهندوكية . وأثناء الحكم البريطانى فى الهند خدموا فى قوات الجيش وكانوا على اتصال وثيق باليهود القادمين من العراق فتلقوا عن العراقيين مزيداً من التعاليم الدينية ومراعاة الشعائر ، مثلما بدأت محاولة إغرائهم بالهجرة إلى فلسطين .

يعرف يهود الهند أو «بنو إسرائيل» (Benei Israel) قانوناً للأسرة تختلف تفصيلاته عن القانون التقليدى اليهودى والسائد حالياً فى

(٢٣) انظر Marmorstein ، المصدر السابق ، ص ١٧٨

إسرائيل بفضل قانون الزواج والطلاق الصادر عام ١٩٥٣ . فهم يتزاوجون من غير اليهود ، ويمارسون الزواج المختلط . ولقد درجت دار الحاخامية قبل عام ١٩٥٢ على السماح لنفر من هؤلاء المستوطنين بالزواج من خارج الملة والجماعة تمشياً مع تقاليدهم المتوارثة . وعندما أزداد عددهم فى إسرائيل أخذوا يلاقون صعوبات متزايدة من جانب الحاخامين فى مدن المهاجرين الجدد وقراهم . مما حدا بالحاخام الأكبر لليهود السفارديين والشرقيين ، اسحق نيسيم ، أن يطلب إلى نفر من الثقاة البارزين دراسة المسألة من جميع جوانبها .

ففى أواخر الخمسينيات عقدت دار الحاخامية عزمها على معالجة قضيتهم من الأساس . وأصدر المجلس الحاخامى الأعلى قراراً تقدمياً ينص على ضرورة الاعتراف بشرعية التزاوج لدى يهود الهند ، لكن هذا القرار حظى بتأييد الأقلية من بين أعضاء المجلس . فالأوساط الأرثوذكسية المتطرفة ثارت ثائرتها لهذه البدعة ، مما أرغم المجلس الحاخامى على إعادة النظر فى قراره وإدخال المزيد من التعديلات عليه .

غير أن النتائج النهائية التى توصلت إليها الأوساط الحاخامية فى إسرائيل عبر المجلس الحاخامى الأعلى جرت صياغتها على النحو الآتى : (٢٤)

(أ) لامجال للشك بيهودية بنى إسرائيل . فقد اعتبروا منذ زمن بعيد انهم ينتمون إلى ذرية إسرائيل ونسبوا جدودهم إلى هذه الذرية . لكن انفصالهم عن مراكز التوراة لمدة طويلة أثار بعض الشكوك الشرعية حول عادات الزواج والطلاق لديهم .

---

(٢٤) المصدر نفسه ، ص ١٨١ (نقلا عن الدراسة التى أصدرتها دار الحاخامية :
Bene Israel, published by the Chief Rabbinate, Jerusalem (1962).

(ب) أمام المجلس الحاخامى ردود صادرة عن عدد من كبار الحاخامين بصدد حالات إفرادية من أبناء هذه الجماعة ، وهذه الردود تمنحهم الإذن بالتزاوج .

(ج) بالاستناد إلى هذه الردود ، وبناء على الإيضاحات الشرعية الأساسية والشاملة التى تم إعدادها حتى الآن ، يقرر المجلس عدم وجود مبرر لحظر زيجات بنى إسرائيل ، ويعلن بالتالى أن التزاوج معهم ومنهم محلل . لذا يتوجب على الحاخامين الذين يقومون بتسجيل عقود الزواج إجراء التحقيقات الصحيحة فى كل حالة تمثل أمامهم بناء للتعليمات الصادرة عن دار الحاخامية . وإذا ساورهم الشك فى قضية معينة ، عليهم بإحالتها إلى أقرب محكمة حاخامية فى المنطقة ، كما جرت العادة بالنسبة لجميع حالات تسجيل الزواج .

(د) سوف يقوم الحاخام الأكبر اسحق نيسيم بنقل قرار المجلس الحاخامى الأعلى وإبلاغه إلى الحاخامين الذين يقومون بوظيفة تسجيل الزيجات ، مع إرفاقه بالشروحات والتعليمات .

(هـ) إن قرار المجلس الحاخامى الأعلى ليست له أية صلة مطلقاً بمسألة التزاوج من اليهود القرائين . فالشريعة التى تحكم زواج هؤلاء تختلف تمام الاختلاف . وهى مشروحة فى كتاب « الشولحان عاروخ » (المائدة المصفوفة) ، الفصل الرابع من القسم الثالث بعنوان « الحجر المعين »
(Even Ha-ezer)

أما التعليمات التى أصدرها الحاخام الأكبر إلى الحاخامين المسؤولين عن تسجيل الزواج فى حال تقدم أحد أبناء هذه الطائفة من اليهود بطلب للزواج من خارج الملة ، فهى أشد صراحة وإفصاحاً من قرارات المجلس الحاخامى الأعلى . إذ رسم لهم ما يلى :

أولا — وجوب التقصى ما إذا كانت أم صاحب الطلب وأمها من اليهوديات ، بقدر ما أمكن الرجوع إلى الوراء فى النسب ،أو أنهن يتحدرن من عائلات اختلطت فيها عن طريق التزاوج عناصر غير يهودية المولد أو اهتدت إلى الدين اليهودى حديثاً .

ثانياً — وجوب التقصى بقدر ما أمكن الرجوع إلى الوراء عما إذا كان أبوا أو صاحب الطلب وأجداده قد تزوجا بعد طلاق سابق ، أو عقدا زيجات ضمن الدرجات المحظورة من قرابة الدم وصلات الرحم .

لكن القضية مالبثت أن خرجت عن طورها ، ودخلت فى مرحلة الأزمة فقد سبق لهؤلاء اليهود المهاجرين من الهند أن عانوا الاضطهاد والتمييز العنصرى ضد لون بشرتهم على يد إخوانهم فى الدين من مهاجرى أوروبا الشرقية . ورفعوا صوتهم بالاحتجاج عقب وصولهم إلى الأرض الموعودة .

وخلال انشغال المجلس الحاخامى الأعلى بدراسة قضيتهم وتحليلها ، انتقلت الضجة إلى الميدان العام وملأت صفحات الجرائد ، فتبين وجود ناحية عنصرية وعرقية خلف قضية يهود الهند ، كما جىء على ذكر التمييز العنصرى مرة واحدة فى تقرير دار الحاخامية لكى يطرح الأمر جانباً باعتباره غير ذى صلة بالموضوع . وشاعت فى أوساط الرأى العام الاسرائيلى أقوال مفادها أن اليهود العراقيين تحت التاج البريطانى فى الهند سعوا إلى التقرب من حكامهم الامبراطوريين على حساب ابتعادهم عن أخوانهم الهنود من ذوى البشرة المائلة إلى السواد . كما أنهم يعمدون الآن إلى تسميم آذان مواطنهم الحاخام الأكبر نيسيم (جاء إلى إسرائيل من العراق) بقصص

ترمى الى تشويه سمعة « بنى اسرائيل » والافتراء عليهم وإلصاق شتى التهم بهم .

ومن الطريف أن الأوساط المؤيدة لموقف يهود الهند اتهمت اليهود العراقيين بأنهم حملوا معهم تعصبهم الأعمى إلى دولة اسرائيل ، فأساؤوا بذلك إلى علاقات إسرائيل مع البلدان الأفرو آسيوية وجعلوا الدولة عرضة لسخرية الإذاعة المصرية . فالعلمانيون وجدوا فرصتهم المناسبة للهجوم على الأوساط المتدينة واتهامها بعرقلة سياسة الدولة « التقدمية » فى الميدانين الداخلى والخارجى ، كما سبق لرئيس الوزراء أشكول أن اتهم دار الحاخامية فى أنها تضع العراقيل فى طريق تحقيق المبدأ الصهيونى الأساسى والأعلى عن « جمع شمل المنفيين » .

أما بنو إسرائيل ، فقد وجدوا أنفسهم بين نارين . فاللجان التى تشكلت لتأييدهم ودعم مطالبهم جرى اتهامها بالعمل على إقصاء المهاجرين عن الإيمان الذى تمسكوا به وسط بيئة هندوكية . والتدابير الجزئية التى اتخذتها دار الحاخامية بصدد قضيتهم لم تبعث الارتياح والرضا فى نفوسهم ، إذ أصروا على وجوب مساواتهم مع سائر فئات المواطنين اليهود فى دولة إسرائيل . واعتبروا الضمانات التى أعطاها لهم الحاخام الأكبر تنطوى على قدر من التمييز ضدهم . فتابعوا تساؤلهم : لماذا أخفق الذين سعوا آنذاك لإقناعنا بالهجرة من الهند إلى إسرائيل فى إفهامنا طبيعة الوضع الدونى الذى ينتظرنا فى إسرائيل ؟ ولماذا يرفض الحاخامون إجراء مراسم الزواج رغم الاحتياطات الدقيقة التى يتخذونها ، زاعمين أن ذلك يتعارض مع وجدانهم ؟ بينما تطالب الصحافة العلمانية بصرف « موظفى الدولة » (الحاخامون يتقاضون رواتبهم من الدولة) الذين يتمنعون عن تأدية الوظائف التى استخدموا من أجلها .

على أن « التراجع » فى موقف دار الحاخامية واعتمادها « الحل الوسط » من خلال التعليمات التى أشرنا اليها أعلاه (« سوف يتم التحقيق فى حالات الأبوة والأمومة المشكوك بصحتها بالنسبة لجميع الطلبات المقدمة من أفراد ينتمون إلى يهود الهند فى إسرائيل ») لم ينج من انتقادات الأوساط التابعة لحركة أغودات إسرائيل . فقد اتهمت المجلس الحاخامى الأعلى بالرضوخ لضغط الحكومة الإسرائيلية والانصياع لأوامرها . بينما شاركها « نواطير المدينة » فى هذا الرأى ، وزاودوا عليه بتفسيرهم لقرار المجلس « كخطة تآمرية تهدف إلى الجمع بين القضاء التام على اليهودية والتزويد بمؤونة وفيرة من طعام المدافع عن طريق استيراد واستقدام القبائل الآسيوية والأفريقية واسباغ الهوية اليهودية عليها (٢٥) » .

ومما تجدر الاشارة إليه أن النقطة المحورية فى هجوم الأوساط الدينية المتطرفة على قرار المجلس الحاخامى الأعلى كانت تدور حول إلغاء القرارات السابقة التى صدرت عام ١٩١٤ عن المحكمة الشرعية فى كل من بغداد والقدس. فقد تقدم الرؤساء الروحيون والزمنيون آنذاك ليهود الهند فى بومباى برفع قضية التزاوج لديهم إلى المحكمة الشرعية فى البلدين ، وصدر قرار يحظر التزاوج معهم « إلى حين مجىء المخلص » (٢٦) وعندما أثيرت القضية مجدداً فى إسرائيل رأت الأوساط الدينية المتطرفة أن الأسباب الأصلية لحظر التزاوج مع « بنى إسرائيل » لاتزال قائمة على حالها السابقة .

٣ — قضية الحزب الحاكم (١٩٦٥) :

تُعرف هذه القضية فى مسلسل الخلافات الإسرائيلية حول تحديد هوية

---

(٢٥) المصدر نفسه ، ص ١٨٣
(٢٦) المصدر نفسه ، ص ١٨٠

اليهودى بقضية السيدة رينا آيتانى . كانت هذه السيدة عضواً فى المجلس البلدى للناصرة العليا (اليهودية) وممثلة لحزب الماباى الحاكم فى المجلس المذكور. ثم حدث أنها عارضت فى تقديم المساعدات المالية لإحدى المدارس التابعة للهيئات الدينية فى إسرائيل . فثارت ثائرة المتدينين ، وعمدوا إلى نبش ماضيها ، لكى يكتشفوا أنها لم تكن مولودة من أم يهودية ولم تعتنق الدين اليهودى فى حياتها .

ورغم أن السيدة آيتانى هاجرت من ألمانيا ، حيث قاست الأمرين على يد النازيين ، وتسللت إلى فلسطين خلسة بطريق غير مشروعة زمن الانتداب، ثم خدمت فى صفوف الجيش الإسرائيلى ولم تقصر فى أداء الواجب الصهيونى — فإن وزارة الداخلية التى يشغل حقيبتها ممثل عن الحزب القومى الدينى أصرت على التشكيك بيهوديتها وراحت تنبش الدلائل لإثبات صحة ذلك . فأوعزت إلى دائرة النفوس الاسرائيلية أن تبادر إلى الاتصال بدوائر النفوس فى ألمانيا طلباً للمعلومات اللازمة عن الأصول العرقية التى تحدرت منها والدة السيدة آيتانى . ثم تسلحت الوزارة بالمعلومات التى توفرت لديها لكى تطالب زوجة اليهودى الإسرائيلى بإرجاع جواز سفرها إلى الدوائر المسؤولة على جناح السرعة ، لأنها حصلت على المواطنية الإسرائيلية بناء على إدعاءات خاطئة . فلم يشفع لها كونها متزوجة من رجل يهودى ، حيث يقوم الاثنان على تربية أولادهم تربية يهودية سليمة . وعلاوة على ذلك ، فإن الزوجة غير اليهودية وفرت لزوجها اليهودى أثناء وجودهما فى ألمانيا كل حماية ممكنة من الاضطهاد النازى .

بيد أن زواجها من رجل يهودى لايجعل منها يهودية . فهى متحدرة من أم غير يهودية فى نظر الشرع التلمودى . وهنا أصرت دار الحاخامية على على اعتبار الزواج غير شرعى ، مالم تتم مراسم الاهتداء إلى الدين اليهودى بالطرق الرسمية . وترددت فى إقامة تلك المراسم متذرعة بالزعم القائل

إن دخول السيدة آيتانى إلى حظيرة الدين القويم لن يكون الآن صادراً عن اعتقاد راسخ وإيمان صحيح أو قناعة ثابتة (٢٧) .

وحين قامت الضجة فى أوساط الرأى العام واشتد الضغط العلمانى ، وجدت وزارة الداخلية نفسها مرغمة على التراجع لأن السيدة آيتانى تنتمى إلى حزب الماباى الحاكم . ففى ٢٣ آزار (مارس) ١٩٦٥ أعلنت الحكومة بأنها سوف تجدد جواز السفر وتعيده إلى صاحبته . ويؤكد المؤرخ الاسرائيلى تالمون بأن المعلومات التى توفرت فيما بعد لدى الدوائر المعنية تشير إلى كون « الأم الآرية » لم تتخل عن زوجها الذى لاينتمى إلى العنصر الآرى فى ساعة الشدة والخطر ، بل أمنت له الحماية اللازمة ؛ ولم تتنكر أبداً لولائه اليهودى أو لإخلاص أبنائهما لديانة الأب .

إن هذه « العنصرية البيولوجية » فى تشديدها على النقاء العرقى لاتختلف كثيراً عن تلك العنصرية التى مارستها النازيه ضد اليهود فى ألمانيا وأوروبا . ففى نظر المتدينين وغلاة التعصب أصبح الدم الذى يجرى فى عروق السيدة آيتانى بين عشية وضحاها حائلا دون قيـــامها بدورها كأم فى إسرائيل وكخادمة للشعب المختار . وفى رأى المؤرخ تالمون أن «العنصرية البيولوجية» (biological racism) باتت تطغى على المضمون الروحى وتنفى حرية الاختيار . فحتى لو تنازل الحاخامون وقاموا بمنحها نعمة الاهتداء الدينى ، فإن تنازلهم ينم عن التراجع أمام الضغط الاكراهى الذى مارسه الرأى العام فى إسرائيل . وقد علق الصهيونى تالمون على استنجاد وزارة الداخلية الإسرائيلية بدوائر النفوس الألمانية قائلا :

---

(٢٧) انظر Talmon ، المصدر السابق ، ص ٢٨١ وراجع مايلى :
Jewish Observer, vol. XIV, No, 6. Feb. 1956; Time Magazine, Feb. 12, 1965; New York Times, Jan. 29 1965 (Rina Eitani's Case : on Nationality).

« إن مجرد فكرة استعانة مسؤول رسمى ، إسرائيلى — يهودى ، بالسجلات النازية عن الأجداد « الآريين » و « غير الآريين » كانت مبعثاً لأعمق مشاعر الاشمئزاز فى النفوس » (٢٨) .

٤ — غلبة المنطق فى الصهيونى :

وليست قضية السيدة آيتانى ، التى جرى حلها على صورة معجلة بسبب انتماء صاحبتها إلى الحزب الحاكم ، بفريدة من نوعها فى المسلسل الاسرائيلى للبحث عن الهوية وإقامة محاكم التفتيش الحاخامى. فاليهود الاصلاحيون الذين استجابوا لنداء قانون العودة الصهيونى واجهوا صعوبات وعراقيل مماثلة .

وفى شهر تموز (يوليو) ١٩٦٤ ، مثلا ، نقلت صحيفة « الجويش كرونيكل » الصهيونية البريطانية خبراً مفاده أن ممثل الوكالة اليهودية صرح دون مواربة بما يلى : « إن حكومة إسرائيل لا تعترف أو تعتبر يهودياً من اعتنق اليهودية عن طريق المذهب الاصلاحى اليهودى » . ثم تبين أن التصريح المذكور صدر بعد محاولة قام بهـا أحد اليهود الاصلاحيين فى بريطانيا للحصول على مساعدة مالية تمكنه وزوجة المستقبل من الهجرة إلى إسرائيل بموجب قانون العودة . فالزوجة اعتنقت اليهودية على يد حاخام إصلاحى ، مما يمنع عنها المساعدة لأنه « لن يعترف بها كيهودية فى إسرائيل » . بينما جرى تقديم المساعدة للزوج بمفرده .

والملاحظ أن تصريح النـاطق بلسان الوكالة اليهودية فى القـدس جاء بمثابة تأكيد على ما ورد فى تصريح ممثلهـا اللندنى . فقد أفضى الأول بما يلى :

---

(٢٨) راجع Talmon ، المصدر السابق ، ص ٢٨١

« إن الوكالة اليهودية لا تقرر من هو اليهودى ، بل تقبل المقياس العائد لحكومة إسرائيل ، وهو المقياس الذى توجهه دار الحاخامية فى اسرائيل . وهذا يعنى أن الحكومة والوكالة تقبلان كيهودى ذلك الشخص الذى يكون يهوديا فى نظر أحكام الشرع التلمودى — أى المولود من أم يهودية أو من اعتنق الدين اليهودى وفقاً للطقوس الرسمية وتمشيا مع الأحكام الشرعية ، ولم يعتنق ديانة أخرى (٣٩) .

غير أن هذا التصريح يضع الحكومة الاسرائيلية والوكالة اليهودية فى جانب ودار الحاخامية فى الجانب الآخر . فالمنطق الصهيونى للدولة درج قبل صدور هذا الاجتهاد فى التفسير النظرى على اتباع الأمر التالى :

إن المهاجرين الذين لم يتمكنوا من البرهان على يهوديتهم وفقاً للمقاييس والمعايير السائدة فى أحكام الشرع التلمودى جرى اعتبارهم يهودا فى نظر كل من الدولة والوكالة اليهودية متى قاموا بالاعلان عن أنفسهم كيهود . وفى الافتتاحية التى نشرتها صحيفة «الجويش كرونيكل» آنذاك (تموز ١٩٦٤) نجد الكاتب يعرب عن شكوكه ازاء مسألة حرمان معتنق اليهودية عن طريق المذهب الاصلاحى من « حق الحصول على المساعدات المالية التى تقدمها الوكالة اليهودية للمهاجرين الى اسرائيل من أموال التبرعات التى جمعتها الفئات اليهودية فى العالم قاطبة بغية تدعيم المهام العلمانية والقومية لدولة اسرائيل »

---

(٣٩) انظر صحيفة « الجويش كرونيكل » ، ٢٨ تموز (يوليو) ١٩٦٤ وراجع المقال التالى :

Dwight Baker. « Theocracy vs. Democratic State : The Other Schism in Israeli Life», in Issues (ACJ), vol. 20, No. 1, Spring 1966, pp. 6 - 14

إن قانون العودة فى نظر المنطق الصهيونى هو قانون علمانى الطابع . ولم يتم وضعه أو تصوره لخدمة أولئك الذين يثبت نقاؤهم الشرعى أمام كل امتحان . ولا علاقة لدار الحاخامية الأرثوذكسية بذلك على الاطلاق .

فلو ان مثل هذه الامتحانات والاستقصاءات أصبحت بمثابة المعيار السوى للهجرة الى اسرائيل ، أين تبدأ القصة وأين تنتهى إذن ؟

ففى شهر تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٦٤ وجه موشيه شاريت ، الرئيس السابق للوكالة اليهودية ، إتهاماً للمتدينين فى اسرائيل بأنهم أثاروا الصعوبات والعراقيل أمام هجرة اليهود الذين لا يمارسون الشعائر الدينية . لكن رئيس لجنة الاستيعاب فى الوكالة إياها وعضو الحزب القومى الدينى — شراغاى — رد على اتهام شاريت بتصريح له فى حيفا (١٩ نوفمبر ١٩٦٤) قال فيه :

« ليس هناك من يهودى إصلاحى واحد أو ثمة شخص اعتنق اليهودية عن طريق حاخام اصلاحى وقد رفض السماح له بالهجرة إلى إسرائيل بسبب القوانين الدينية الاسرائيلية (٣٠) .

لكن ممثل الحزب القومى الدينى فى الوكالة اليهودية تعمد تجاهل الاشارة إلى إجراءات اعتناق الدين اليهودى بالنسبة للزوجات الأجنبيات أو غير اليهوديات .

ففى شهر حزيران فى العام نفسه (١٩٦٤) تسبب بن غوريون فى اثارة فضيحة تتعلق بمسألة الاستحمام الشعائرى للنساء اللواتى يردن الدخول فى حظيرة اليهودية . ونشب خلاف مرير نتيجة لتدخل بن غوريون بين الفئات الأرثوذكسية الدينية وغيرها . عما إذا كان يتوجب على المرأة المريدة للدين اليهودى أن تدخل الى الحمام الشعائرى تحت أنظار الحاخامين عارية من ملابسها كلها أم ينبغى السماح لها بارتداء بعض الملابس !

---

(٣٠) راجع « الجيروسالم بوست » ، ١٦ و ٢٠/١١/١٩٦٤

وفى ٢٢ شباط (فبراير) ١٩٦٣ صدر عن محكمة العدل العليا قرار يناشد وزارة الداخلية (وهى بيد الحزب القومى الدينى) أن تعترف بالزواج المدنى ، على أساس أنه لايجوز تغريم الأزواج الشبان الذين يعقدون قرانهم خارج البلاد (فى قبرص ، مثلا) دون الالتفات الى أحكام الشرع الدينى . لكن الأوساط الأرثوذكسية الرسمية فى اسرائيل لم تعر مثل هذه القرارات والأحكام أذناً صاغية . فقد درجت السلطات المسؤولة فى وزارة الداخلية — وهى خاضعة لتوجيهات الحزب القومى الدينى — على اضافة العبارة التالية الى بطاقات الهوية بالنسبة للمتزوجين فى الخارج : « لم يتم الزواج وفقاً لشرائع اسرائيل» . ثم عادت وزارة الداخلية اياها فى ٢٨ أيار (مايو) من العام نفسه فأصدرت الى الدوائر المختصة تعليمات منعت بموجبها الإقدام على مثل هذا الاجراء .

حقاً ، ان المسلسل لا نهاية له . والمنطق الصهيونى لايبالى متى كان الحل الوسط هو طريق انتصاره . ان بن غوريون بالذات لم ينج من مغبة النفوذ الدينى الذى أسهم هو فى ترسيخه وتزويده بأوراق الاعتماد السياسى . ففى شهر شباط أيضا (فبراير) من عام ١٩٦٨ كان حاخام حيفا الأكبر ، موسى فيدلنغ ، يرفض عقد قران حفيدة « النبى المسلح » — جاليا بن غوريون على أحد ضباط سلاح المظليين الاسرائيلى ، لأنه لم « يقم أى دليل على أن الحفيدة يهودية » . فالمعروف أن والدتها تنحدر من أصل انجليزى مسيحى ، وشهادة أمها على اعتناق اليهودية غير موجودة فى حوزة الحاخام الأكبر . لذا أصر الحاخام على موقفه : لايمكن عقد الزواج حتى تقدم له شهادة اعتناق الأم للديانة اليهودية .

غير أن التشدد الحاخامى فى مسائل الأحوال الشخصية يتراجع أمام المنطق الصهيونى المتجسد فى قانون العودة . فالأوساط الدينية لاتستطيع

الوقوف حجر عثرة فى سبيل الهجرة إلى إسرائيل ، مهما أمعنت فى الغلو والتطرف وتمادت فى التزمت . والهجرة هى وظيفة رئيسية من وظائف الأمن والتوسع الاسرائيلى ، يهون كل شىء فى سبيلها وتكثر التنازلات لأجلها . فالبحث عن الهوية لن يتوقف فى ظل التمسك بمسألة النقاء العرقى ومن ضمن الاطار الأوسع للمغامرة الصهيونية . وقد علق المؤرخ الصهيونى الاسرائيلى تالمون على هذه المسألة المحيرة بقوله :

« ها نحن نجد أنفسنا إزاء جماعة اعتبرها الناس طيلة آلاف من السنين ، وغالباً ماأجبروها أن تكون كذلك ، أشد الفئات عناداً فى عشائريتها وتعنتاً فى انعزاليتها الاستثنائية والاقتصادية . غير أنه لايزال ضرباً من المحال ، بعد مضى حوالى ٣٥٠٠ سنة على تلك الجماعة ، أمر تحديد وتبيين من ينتمى إليها ومن يعتبر خارجاً عنها » (٣١) .

٥ — جماعة اليهود السود (١٩٦٩ — ١٩٧٠) :

ثمة جماعة من الملونين الأميركيين فى مدينة شيكاغو أعلن أفرادها أنهم من اليهود ، بعد اعتناقهم للديانة اليهودية منذ سنوات قليلة . ومما يجدر التنبه له هو أن دخول هؤلاء اليهود المتحدرين من شيكاغو فى اليهودية يأتى عن احتجاج ضد البيئة الأمريكية أكثر منه عن اقتناع داخلى . فقد انضموا فى أمريكا الى جماعة من الملونين تعرف ب « أبيتا اسرائيل » (Abeta Israel) ويعيش أفرادها حسب الشرائع اليهودية ، كما يتشددون فى التطبيق أكثر من اليهود البيض . حتى أنهم لم يشأوا اقامة علاقات مع اخوانهم البيض فى الدين .

(٣١) راجع Talmon ، المصدر السابق ، ص ٢٨٠

هناك حاخام مسؤول عن هذه الجماعة ويدعى « بن كارثر » ، لكنه صار يطلق على نفسه اليوم اسم « بن أمين » . خطرت للرجل قبل عامين (١٩٦٧) فكرة عن هجرة الجماعة اليهودية التى يتزعمها إلى افريقيا أو إلى وطن الملونين الأميركيين . وهنا تبدأ قصة ارتحالهم من شيكاغو بحثاً عن جنة عدن . وانتقالهم فى نهاية المطاف إلى إسرائيل زاعمين أنهم عادوا أخيراً إلى الوطن الأصلى (٣٢). لقد اعتقدوا أن جنة عدن تقع فى ليبريا التى أسسها الملونون الأميركيون بعد تحررهم عام ١٨٤٧ ، فشدوا الرحال إلى هناك واشتروا قطعة أرض فى الأدغال ، حيث حاولوا إقامة بعض الأكواخ السكنية . بيد أن إقامتهم فى الجنة المزعومة لم تدم سوى عامين تقريباً ، إذ عمدوا من جديد إلى تغيير وجهة سيرهم بحثا عن الوطن الضائع .

ففى الثانى والعشرين من شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٩ حطت الطائرة فى مطار اللد حاملة على متنها رهطا من أفراد هذه الجماعة ، معظمهم من الشبان ويصطحبون حوالى ٥٠ طفلا معهم . وسارع الناطق بلسان القادمين إلى التباهى بأنهم «يعودون إلى وطنهم بعد لجوء دام ٤٠٠ سنة » ! رغم أنه من الصعب جداً التكهن بالمعنى أو المغزى الذى ينطوى عليه هذا الرقم .

وتفتقت عندهم الحيلة فأعلنوا — المرة الثانية — أنهم عادوا أخيراً إلى وطنهم الأصلى وأرض تطلعاتهم . ثم زعموا أن الإقامة الليبرية لم تكن سوى « محطة مؤقتة » فى طريق عودتهم إلى إسرائيل ، أو كناية عن مرحلة تمهيدية قبل « العودة الى وطن الآباء بعد غياب دام ٤٠٠ سنة » .

---

(٣٢) انظر صحيفة «سود دويتشه تزايتونغ» (١٧ و١٨/١/١٩٧٠)، العدد رقم ١٥ وتحت عنوان :

“U. S. Neger Werden Israelis : Von Chicago durchs Paradies ins Heilige Land» .

خلاصة القول إن هؤلاء جاؤوا يطلبون اعتبارهم يهوداً بموجب قانون العودة الإسرائيلى . ولا نعرف بالضبط ما هو الدور الذى لعبته الأجهزة الصهيونية فى تشجيع هؤلاء « المتهودين » على التوجه صوب اسرائيل . بيد أن سلطات المطار فى اللد كان لها رأى مخالف تماماً ، ورفضت وزارة الداخلية الإسرائيلية الاعتراف لهم بحق الاستفادة من قانون العودة . فقد أعلن المسئولون فى الوزارة أنهم لم يتأكدوا من كون هؤلاء القادمين الجدد يهوداً حسب المقاييس المعمول بها فى اسرائيل . وغاب عن بال هؤلاء اليهود السود ما حدث ليهود الهند من قبلهم ، رغم انتسابهم التاريخى الى « بنى اسرائيل » وحملهم هذا الإسم بالذات .

فالمعروف أن حالات التشكيك فى الأصل اليهودى والنصب المباشر تحتاج الى قرار من دار الحاخامية . وهنا تبدأ المشكلة التى طالعتنا حتى الآن فى شتى تنويعاتها وملابساتها : ان قرار دار الحاخامية فى اسرائيل لن يأتى فى صالح الاعتراف بيهوديتهم . لذا جاء من أوعز لهم بالتجمع أمام مبنى الحاخامية فى القدس للإعراب عن احتجاجهم والمطالبة بإنصافهم أسوة بيهود الهند قبل ستة أعوام. وهبّ أحد الحاخامين من تل أبيب لاستقبال هؤلاء الوافدين الجدد ، فاستطاع بمساعدة لفيف من أصدقائه تأمين اقامة لهم فى مستعمرة ديمونا ، حيث يقيم الكثيرون من الجماعات التى هاجرت حديثاً الى اسرائيل . لكن رحلتهم الطويلة لم تقارب نهايتها على ما يبدو .

ففى زعمهم أن اسرائيل هى نهاية المطاف بعد رحلة طويلة ضائعة ، حملتهم من أحياء شيكاغو الى أدغال افريقيا . ومن الطريف أن نلاحظ كيف أن ليبريا التى امتدحوها وأشادوا بها لدى وصولهم اليها فاعتبروها الوطن المنشود ، قد أصبحت اليوم فى نظرهم « محطة انتقالية » ، حيث يستحيل عليهم العيش كيهود . أما فى اسرائيل « البيضاء » ، فإنهم يصرون على الاعتقاد فى أنهم عثروا على ضالتهم المنشودة ووطنهم الحقيقى .

والمستقبل وحده أن يرينا ما إذا كان هؤلاء اليهود السود قد انخدعوا وخدعوا أنفسهم ، على غرار ما حدث لمن هم أعرق منهم فى اليهودية . على أنه ليس بمستبعد مطلقاً أن تعمد الأجهزة الصهيونية والسلطات الإسرائيلية إلى استنباط حل وسط لقضية هؤلاء ، طمعاً بتحقيق المكاسب الأخرى من وراء توطينهم فى إسرائيل : سواء كان ذلك على صعيد العمل الدعائى فى أوساط الكتلة الأفروآسوية ، أو بالنسبة لاستخدام ورقة « اليهود السود » ضد الاتجاهات المعادية لإسرائيل والصهيونية فى أوساط الزنوج الأميركيين . ولا سيما بين صفوف المتعاطفين مع حركة الفهود السود . فالقيمة الدعائية لوجود (اليهود السود) فى اسرائيل قد تؤدى بالتالى إلى حمل دار الحاخامية على التراجع عن موقفها والتساهل ازاء اليهودية التى يدعى هؤلاء اعتناقها ، رغم ابتعادها كلياً عن مقاييس الشرع التلمودى وأحكام التقاليد اليهودى المتوارث .

فالقول بأن (الدين فى اسرائيل هو السياسة) ، وهو « الأعمال التجارية الكبرى » التى تعود لصالح دار الحاخامية والأوساط المتحلقة حولها ، هذا القول ليس من قبيل التعميم الجائر ، بل تؤيده الدلائل وتثبت صحته مختلف الوقائع . ومهما استطال مسلسل القضايا التى تدور حول مسألة الهوية اليهودية ومقومات الانتماء الى الشعب اليهودى كقومية وأمة ، فإن موجة الأزمة الصاعدة سرعان ما تنحسر عند أقدام المصلحة الصهيونية ومقتضيات منطق الدولة فى اسرائيل . فالمؤكد هو أن اسرائيل تضم أكثرية من الفئات التى تعارض تسلط المتدينين واستئثار دار الحاخامية بهذا النفوذ الهائل . وهناك قلق يساور العديدين من جراء النزعات الثيوقراطية التى يخشى من استفحال أمرها . بيد أن الطرفين على حد سواء — دعاة العلمانية وأصحاب التدين — يلتقيان عند قاسم مشترك يجمع بينهما .

فقد كتب ليونارد فاين فى دراسته عن (السياسة فى اسرائيل) يقول :

« على الرغم من القلق الذى يساور الكثيرين من العلمانيين والانزعاج الذى يعتريهم لفكرة الثيوقراطية ، فإنهم يجدون أنفسهم أشد قلقاً وأكثر انزعاجاً لمجرد التفكير بالرفض الصريح لعقيدة دينية ، مهما جرى تفسيرها على نحو متطرف وشديد الغلو ، علماً بأن الحفاظ على تلك العقيدة كان من المقومات الأساسية للدولة اليهودية »(٣٣).

بينما يطالعنا المؤرخ الصهيونى والإسرائيلى — تالمون — على طريقته الخاصة وفى معرض تناوله لمسألة « من هو اليهودى » بالاستطراد التالى :

« لا يمكن للمرء أن يتصور دولة يهودية دون أن تجسد هذه الدولة أنماطاً تاريخية وعريقة فى القدم ، وهى الأنماط التى حافظت على هوية الشعب اليهودى ، وتألفت منها شخصيته التاريخية المميزة والفذة »(٣٤) .

والمشكلة تكاد تنحصر أحياناً فى الطريقة المستخدمة للبحث عن تلك الأنماط والهويات الضائعة ، حيث يصطدم المنطق الصهيونى والاتجاه العلمانى مع الأحكام التى ينص عليها الشرع التلمودى و يتمسك بها المتدينون أشد التمسك .

وربما أتيح لنا الوقوف على أبعاد المشكلة من خلال النظر إلى جذورها ومنذ ظهور الدعوة الصهيونية السياسية على يد ثيودور هرتزل . لكى ننتقل

---

(٣٣) راجع مايلى :

Leonard Fein, Politics in Israel (Toronto. 1967), p. 51

(٣٤) انظر Talmon ، المصدر السابق ، ص ٢٨٥

من ذلك إلى معالجة الموضوع من زاوية القوى والمؤسسات الدينية فى المجتمع الإسرائيلى . فالحديث عن جذور المشكلة الدينية ، أو الصراع الكامن بين العلمانيين والمتدينين فى المجتمع الإسرائيلى ، يستند دون ريب إلى خلفية عقائدية وتاريخية . مثلما أنه يرجع بنا إلى نشأة الصهيونية الدينية وقيام الأحزاب والحركات التى حملت لواء فكرة الصهيونية الدينية ضمن إطار المنظمة الصهيونية العالمية ، وسارعت إلى التصالح مع الفئات العلمانية عشية قيام إسرائيل . ولا بد لنا أيضاً من التعرف إلى الأحزاب الدينية العاملة فى ميدان السياسة داخل إسرائيل ، وكيفية استئثارها بنفوذ غير متكافىء مع قوتها العددية وتمثيلها البرلمانى . كما تجدر الاشارة الى مكانة المؤسسات الدينية فى إطار الدولة والمجتمع وبالنسبة لدرجة الفصل ومداه بين الدين والدولة .

د — جذور المشكلة الدينية :

« هل ينتهى بنا الأمر الى دولة ثيوقراطية اذن؟ كلا .
اذا كان الإيمان يحافظ على وحدتنا ، فإن العلم يحررنا .
وبناء عليه فلن نسمح بظهور النزوات الثيوقراطية من
جانب رجالاتنا الروحيين . بل سوف نبقي رجال الدين
فى معابدهم ، مثلما نحتجز جندنا فى ثكناتهم » .

(هرتزل فى : الدولة اليهودية)

يمكننا ارجاع المشكلة الدينية فى المجتمع الاسرائيلى الى أربعة أصول أو جذور رئيسية ، تتفاوت من حيث ظهورها التاريخى والدور الذى مارسته خلال حقبة معينة فى تطور الحركة الصهيونية . وهناك أمور ومسائل عديدة تتفرع عن تلك الجذور الأربعة ، فتندرج بالتالى تحتها . أما الجذور المشار اليها فهى على النحو الآتى :

١ — علمانية الصهيونية السياسية بمفهومها الهرتزلى .
٢ — تخوف المتدينين من ارتفاع المد العلمانى داخل الصهيونية .
٣ — الدين اليهودى فى حد ذاته (« الدين مصدر القومية ») .
٤ — معطيات الواقع السياسى والمجتمعى بعد قيام اسرائيل .

ومما لا ريب فيه أن الحركة التى رفع لواء الدعوة لها ثيودور هرتزل اتسمت بطابع علمانى وسياسى أكثر منه دينياً . أو على الأقل ، هكذا جرى تصور الصهيونية السياسية فى كتابات مؤسس الدعوة والحركة . فالمعروف أن الصهيونية الهرتزلية لا تقوم فى الدرجة الأولى على فكرة تحقيق الحنين الدينى اليهودى إلى صهيون ، ولا هى ترمى فى المقام الأول الى خلق مركز روحانى ثقافى للشعب اليهودى . بل يؤخذ من كتابات هرتزل أن « محنة اليهود » (Judennot) تؤلف الدافع المحرك بالنسبة له ، حيث يستمر هذا الدافع طالما أن العداء للسامية لا يمكن استئصال شأفته من العالم . ولكى يتسنى لليهود إزالة أسباب المحنة التى يقاسون منها ، عليهم أن يدركوا المسائل التالية :

— « نحن شعب ، وشعب واحد » .
— إرادة اليهود هى السبيل إلى خلق الدولة المنشودة .
— التنظيم السياسى ليهود العالم يؤلف « الدولة فى طور التكوين » .

بكلام آخر ، إن « المسألة اليهودية » فى نظر هرتزل هى مسألة قومية ينبغى حلها عن طريق تحويلها إلى قضية سياسية على صعيد العالم ، ومن خلال طرحها على مجالس الشعوب المتحضرة ، حيث تتم معالجتها والتداول بشأنها .

لنتساءل ، إذن ، عن موقف هرتزل من الدين اليهودى وعن المكانة التى أحله إياها فى الدولة اليهودية العتيدة وعلى مستوى النظر والتجريد .

١ — الدين اليهودى فى دولة هرتزل :

هناك أقوال كثيرة وردت على لسان هرتزل قبل تدوينها فى الكتابات واليوميات عن العلاقة التى يتوسمها مؤسس الحركة الصهيونية الحديثة بين الدين اليهودى من جهة والكيان السياسى للدولة العتيدة من جهة أخرى . ففى كراس « الدولة اليهودية » أو « دولة اليهود » (١٨٩٦) تطالعنا عبارات شتى حول التصور الدينى من الزاوية الهرتزلية :

— « نحن نشعر برابطتنا التاريخية فقط عن طريق إيمان الآباء والأجداد ... فالإيمان يوحد بيننا ، والمعرفة تحررنا ... »

— « سوف يقوم حاخامونا ، الذين نتوجه إليهم بنداء خاص ، بتكريس جهودهم وطاقاتهم لخدمة فكرتنا ؛ وسوف يغرسونها فى نفوس الرعية اليهودية عن طريق الوعظ والارشاد من على منابر الصلاة » .

— « كذلك سوف نقيم مركزاً للحاجات الدينية العميقة لدى شعبنا . وسوف يكون رجال الدين اليهود فى طليعة المتفهمين لنا والواقفين إلى جانبنا » .

— « لن نسمح إذن بظهور أية نزعات ثيوقراطية لدى سلطاتنا الروحية وسوف نعمل على إبقاء هذه السلطات داخل الكنيس والمعبد ... بينما يكون تكريم الجيش والحاخامين على ذلك المستوى الرفيع الذى تتطلبه وظائفهم القيمة وتستحقه . لكن يجب عليهم الا يتدخلوا فى الشؤون الادارية للدولة ... »

— « سوف نترك لكل أمرىء حرية الوصول إلى خلاص نفسه

بطريقه الخاص . وفوق كل ذلك ، لا بل قبل كل شيء ، سوف نفسح المجال أمام تلك العصبة الخالدة من مفكرينا الأحرار لكى يتسنى لهم المضى فى تحقيق الفتوحات العلمية بصورة مستمرة ولخير الانسانية جمعاء » .

— « فالمتسلطون الدينيون ، إذا حاولوا التدخل فى إدارة شؤون الدولة ، سوف يلقون مقاومة عنيدة وشديدة من جانبنا » .

— « ولن يلقى أى امرىء الازعاج بين ظهرانينا من جراء معتقده أو عدمه ، مثلما ان غير اليهودى سوف يتمتع بالحماية والمساواة داخل أسوارنا » .

على ان هذه الأقوال والعبارات ، رغم الاتجاه العلمانى السائد فى معظمها تنطوى فى الوقت نفسه على إقرار من جانب مؤسس الصهيونية السياسية بضرورة الاستفادة من الرصيد الشعورى وتوسل العاطفة الدينية لدى اليهود. فالدين اليهودى — إيمان الآباء والأجداد ، كما يقول هرتزل — هو الرباط المشترك والتاريخى مثلما انه عامل التوحيد بين اليهود . ولقد ناشد هرتزل يهود العالم آنذاك من خلال مخاطبته الذين حضروا المؤتمر الصهيونى الأول عام ١٨٩٧ بقوله « إن الصهيونية هى عودة إلى أحضان اليهودية قبل الرجوع إلى أرض صهيون » . كما أعلن ماكس نوردو والساعد الأيمن لثيودور هرتزل كلمته الشهيرة : « اليهودية : أما أن تكون صهيونية ، أو لا تكون » .

ومن الصحيح أن نوردو بالذات يميز بين أمرين : الصهيونية الدينية القديمة من جهة والصهيونية السياسية الجديدة ، من جهة ثانية . فهو ينسب إلى الصهيونية الجديدة مايلى :

— رفض المضمون الصوفى الدينى .

— الابتعاد عن فكرة انتظار مجىء المسيا (المخلص والمنقذ) .
— لا تتوقع حدوث العودة إلى فلسطين عن طريق المعجزة .
— تريد تمهيد السبيل أمام إقامة المستوطن الجديد بواسطة الجهود الذاتية والنشاط الاستعمارى .

لكن هذه النزعات العلمانية القوية لم تقف حائلا دون استفادة المؤسسين عن وعى أو غير وعى، من القيمة الدعائية التى ينطوى عليها التصور الدينى. فالجماهير اليهودية التى استقطبتها الدعوة الصهيونية فى بلدان أوروبا الشرقية كانت تتحرك أيضاً بفعل حوافز دينية تقليدية، ولذا فقد رأت فى الصهيونية تجسيداً لمعتقداتها وأمانيها النابعة من مصادر دينية يهودية .

ومن الملاحظ ان هرتزل ونوردو يلتقيان مع الجناح الدينى المتطرف فى موقفهما من احتجاج الطائفة اليهودية الاصلاحية ضد الفكرة الصهيونية. فعندما نشرت الهيئة الادارية لاتحاد الحاخامين فى ألمانيا بيانها الاحتجاجى ضد الدعوة الموجهة إلى عقد المؤتمر الصهيونى الأول، كان تعليق هرتزل على الشكل التالى : « يالها من وثيقة غريبة كل الغرابة ! ولحسن الحظ ان جميع الحاخامين لا يشاركون فى هذا الرأى». ثم راح يعدد أسماء الحاخامين الذين يناصرون دعوته ، أمثال : موهيليفر (بياليستوك) وزادوك كاهن (باريس) وإيزاك رولف (ميمل) وموزس غاستر (لندن) . بينما عمد ماكس نوردو إلى رسم صورة تحقيرية لما دعاه بالأنموذج الجديد من اليهود . فالحاخامون المحتجون (Protestrabbiner) فى نظره يمثلون أولئك الناس الذين يجلسون فى سفينة أمينة ويضربون برؤوس المجاديف على المعرضين للغرق والراغبين فى الامساك بطرف السفينة بحثاً عن النجاة .

أما البيان الصادر عن هيئة الحاخامين الألمان الخمسة احتجاجا على الدعوة إلى المؤتمر الصهيونى ، فإنه يكشف لنا عن الجانب الآخر من المشكلة الدينية،

ولا مشاحة فى نقله بالحرف الواحد قبل التعرف إلى آراء الصهيونية الدينية من كتابات دعاتها وأربابها الكبار .

يقول بيان الحاخامين المحتجين ما يلى :

« إن الدعوة إلى عقد مؤتمر صهيونى وإذاعة جدول أعمال هذا المؤتمر أدت إلى بث تصورات خاطئة ومضللة عن مضمون التعاليم اليهودية ، وحول الأمانى والتطلعات التى تجيش فى نفوس معتنقيها . وهذا مما يرغم الهيئة الموقعة أدناه على اصدار البيان التوضيحى التالى :

أولا : ان مساعى الذين يسمون أنفسهم بالصهيونيين ، وهى المساعى الرامية الى تأسيس دولة قومية يهودية فى فلسطين ، تتنافى مع العقائد المتعلقة بانتظار مجىء المسيح فى اليهودية ، وكما توجد هذه العقائد والتعاليم فى الكتاب المقدس وفى المصادر المتأخرة للديانة اليهودية .

ثانياً : إن اليهودية تلزم معتنقيها بالواجب الآتى :

العمل فى خدمة الوطن الذين ينتمون إليه بكل إخلاص وتفان والدفاع عن مصالحه القومية من صميم القلب وبجميع الطاقات والامكانيات .

ثالثاً : إن المساعى النبيلة التى تهدف إلى تعمير (استعمار) فلسطين عن طريق توطين المزارعين اليهود هناك، هذه المساعى لا تتعارض مع تلك الواجبات والالتزامات . لأنها غير متصلة بتاتاً بمسألة تأسيس دولة قومية هناك .

إن الدين اليهودى وحب الوطن يجعلان من واجبنا على حدّ سواء مناشدة جميع الذين تهمهم مصلحة اليهودية ويحدوهم العمل فى سبيل خيرها ورفعتها ، مايلى :

— الابتعاد عن المحاولات والمساعى الصهيونية الوارد ذكرها أعلاه .

— وبنوع خاص ، الابتعاد كلياً عن المؤتمر الصهيونى الذى يصرون على عقده رغم كل التحذيرات والتنبيهات التى أطلقت ضد الفكرة والدعوة » .

٢ — الخطر العلمانى على الدين : مع بروز الاتجاه العلمانى داخل الحركة الصهيونية ، أخذت مخاوف المتدينين تزداد شيئاً فشيئاً . فالحاخامون الذين تدرع هرتزل بتأييدهم لدعوته سرعان ما تنادوا إلى تزعم دعوة صهيونية دينية ضد الاتجاه العلمانى السائد داخل المنظمة العالمية . فالحاخام إيزاك جاكوب راينس (١٨٣٤ - ١٩١٥) هو صاحب الفكرة الداعية إلى إنشاء المركز الروحانى ، والتى تبلورت عام ١٩٠٢ فى تأسيس حركة مزراحى بين اليهود المتدينين من سكان أوربا الشرقية .

مارست حركة مزراحى نشاطاتها داخل الحركة الصهيونية ، لكن الخلافات التى نشبت فى المنظمة العالمية والفروقات التى ظهرت خلال العقد الممتد من ١٩٠٢ إلى ١٩١٢ لم تدفع بالمزراحيين إلى الخروج من حظيرة المنظمة . فقد آثروا التسوية على المقاطعة ، بقصد الحفاظ على وحدة العمل الصهيونى ، وعلى أساس امتناع سائر الفرقاء والأطراف عن الخوض فى النقاش والجدل حول المسائل والقضايا الحساسة .

على أن هذه المهادنة الدينية لم تدم طويلا . فانفجرت الخلافات من

جديد حول مدى الاهتمام الصهيونى الرسمى بالنشاطات والمخططات الاستعمارية والاستيطانية على حساب التثقيف الدينى اليهودى (١٩١١) . مما أدى بدوره إلى خروج جماعة « أغودات » من المنظمة الصهيونية العالمية ، حيث قامت هذه الجماعة عام ١٩١٢ بتشكيل « اتحاد اليهود المتدينين » (Agudat Israel) . وأصبحت أوروبا الشرقية مركز الثقل والقوة بالنسبة إلى حركة أغودات إسرائيل ، التى جاهرت بمعارضتها للصهيونية باعتبارها خطراً علمانياً على الدين اليهودى .

والمراحل الرئيسية لتطور كل من الحركتين الدينيتين على صعيد النشاط الصهيونى يمكن اختصارها بما يلى :

١٩١٨ — المزراحى ينشىء فرعاً له فى فلسطين .

١٩٢١ — تأسيس الجناح العمالى الدينى لحركة مزراحى فى القدس : (هابوعيل ها مزراحى = عامل المزراحى Hapoel Ha - Mizrachi) فى محاولة تهدف إلى الأمور التالية :

(أ) الأخذ بزمام المبادرة من الحركات الصهيونية العمالية .

(ب) المزايدة على هذه الحركات فى الاشتراكية .

(ج) رفع الشعار الداعى إلى « التوراة والعمل » (Torah ve - Avodah)

(د) البقاء ضمن إطار المنظمة الصهيونية .

١٩٢٢ — أغودات إسرائيل تقتفى خطوات المزراحى ، فتنبثق

الحركة العمالية المعروفة بـ « بوعالى أغودات اسرائيل »
(Poalei Agudat Israel)

وتتخذ من بولونيا مقرها الرئيسى . لكى تسعى جاهدة إلى الحد من تغلغل النشاط العلمانى والاشتراكى فى أوساط العمال اليهود هناك .

بيد أن حركة أغودات اسرائيل لم تقف مكتوفة الأيدى من النشاط الاستيطانى الصهيونى فى فلسطين . فقد أيدت الاستعمار الدينى وحصرت نشاطها أول الأمر فى بناء المدارس الدينية والعمل على نشر التعليم الدينى . وظلت على تمسكها بالموقف الدينى المتشدد من قيام الدولة العتيدة على أيدى العلمانيين ، زاعمة أن التعاون مع العناصر المناوئة للدين سوف يستنزل غضب الله على اسرائيل ويحول دون مجىء المسيا المنتظر .

وهنا لابد من الإشارة إلى الدور الذى لعبه حاخام فلسطين الأكبر ، ابراهام اسحق كوك ، (١٨٦٨ — ١٩٣٥) إذ تزعم حركة التأثير على اليهود المتدينين لحملهم على تأييد المزاعم الصهيونية . ونادى بفكرة جمع اليهود فى فلسطين على أساس التوراة ، مثلما دعا إلى حل المشاكل اليهودية فى أرض اسرائيل بروح التوراة .

أما التحول الأساسى الذى طرأ على موقف أغودات اسرائيل فيرجع تاريخه إلى عام ١٩٣٧ ، لدى صدور توصيات التقسيم الأولى عن « لجنة بيل » . والبيان الذى صدر آنذاك عن المجلس الحاخامى الأعلى لحركة أغودات يوضح شيئاً من موقفها .

بيان مجلس الحاخامين الأعلى
لمنظمة أغودات إسرائيل العالمية
عن سياسته حول فلسطين
سنة ١٩٣٧

١ — يعلن مجلس الحاخامين :

(أ) إن أرضنا المقدسة قد منحت لنا من قبل سيد الكون عن طريق ميثاق أبدى لكى نمارس فى هذه الأرض قوانين وتعاليم التوراة ، ولكى نحيي بروح التوراة . وهكذا يرتبط الشعب اليهودى إلى الأبد بهذه الأرض بكل خلجات نفسه .

(ب) ولما كنا قد طردنا من أرضنا لما ارتكبناه من خطايا ، فإن الله قد وعدنا عن طريق أنبيائه المقدسين أنه سوف يحررنا مرة أخرى عن طريق المسيا ، وإن الإيمان بهذا الوعد هو أحد المبادىء الأساسية للعقيدة اليهودية ، وهو إيمان إلزامى مفروض على كل شخص يهودى المذهب .

(ج) وهكذا فإن حق الأمة اليهودية فى أرضها المقدسة تمتد جذوره إلى توراتنا المقدسة وفى الضمانات التى أعطاها الأنبياء كرسل للرب .

(د) إن قيام دولة يهودية ممكن فى حالة واحدة ، وهى إذا ماجرى الاعتراف بقانون التوراة دستوراً أساسيا للدولة ، وكانت للتوراة السيادة فوق الادارة (الحكومة) .

(هـ) إن الدولة اليهودية إذا لم تكن قائمة على أساس التوراة فإنها تؤلف انكاراً للتاريخ اليهودى وإنكاراً للجهود الحقة للقومية اليهودية . وسوف تؤول بالتالى إلى تحطيم أساس الحياة القومية .

٢ — إن مجلس الحاخامين يعلن بروح التوراة أن المفاوضات والقرارات التى تتخذ بخصوص مستقبل أرض إسرائيل ، وهى إرث الشعب الاسرائيلى كله ، لايمكن اعتبارها شرعية ، مالم يكن الممثلون الذين يقومون بهذه المفاوضات مخولين الصلاحيات من قبل اليهود الأرثوذكس .

إن أية مفاوضات تتم دون اشتراك ممثلين عن اليهود الأرثوذكس تعتبر تحدياً للعدالة والأخلاق (٣٥)

٣ — الدين هو مصدر القومية :

إن هذه العبارة هى عنوان لمقالة كتبها أحد الممثلين البارزين للصهيونية الدينية : يحييل ميخائيل بينس (١٨٤٢ – ١٩١٢) . فقد تساءل بينس عام ١٨٩٥ عما تراه يتبقى من القومية اليهودية (الصهيونية العلمانية) فيما لو جرى طلاقها عن الدين اليهودى ؟ وأجاب على التساؤل بقوله : لن يبقى منها سوى معادلات فارغة وعبارات جميلة ومنمقة . ثم أضاف : إن القومية التى أمثلها هى تلك « القومية التى روحها التوراة وحياتها مستمدة من تعاليم التوراة ووصاياها » .

إن الصهيونية التى ينادى بها هذا المفكر ترفض الفصل بين الدين اليهودى والقومية اليهودية ، مثلما انها تؤكد استحالة الأخذ بالمفهوم الإصلاحى لليهودية . فى مقالة أخرى بعنوان « القومية اليهودية لايسعها أن تكون علمانية » (١٨٩٥) نجد المنظر الصهيونى الدينى يرفض الفكرة السائدة فى أوساط العلمانيين من أن الشعب اليهودى يؤلف أمة علمانية بحتة . ثم

---

(٣٥) انظر مايلى : Samuel Halperin, The Political World of American Zionism, (Detroit, 1961), p. 321 (Appendix)

يعلن بأن التوافق بين الدين والقومية فى اليهودية هو الذى أتاح لليهود فرصة البقاء على قيد الحياة حتى اليوم .

فاليهود فى رأى بينس :

(أ) لايؤلفون جماعة إثنية أو قومية على غرار الجماعات والشعوب الأخرى فى العالم .

(ب) لايمكن تعريفهم بواسطة المفاهيم القومية الطبيعية السائدة فى أوروبا آنذاك .

(ج) يقترفون بحق أنفسهم بدعة لا مثيل لها ، فيما لو تحققت الغلبة للتعريف الصهيونى العلمانى أو جرى الاقدام عليه والأخذ به . وهنا يتساءل بينس من جديد :

« كيف يمكننا تطعيم فكرة القومية العلمانية على شجرة الشعب اليهودى ، مادام هذا الشعب تنقصه الخاصيتان الرئيسيتان لمفهوم القومية الشائع ؟ أى أن اليهود لا يقطنون فى بقعة أرضية واحدة ولا ينطقون بلغة تخاطب مشتركة .

إن الأفكار التى يدعو لها بينس تمثل على الموقف الصهيونى الدينى خير تمثيل من الناحية النظرية . وعلى الصعيدين التاريخى والعينى يمكننا استخلاص النتائج والآراء التالية بالنسبة لدور الدين اليهودى فى تعيين الهوية القومية لليهود — من وجهة نظر صهيونية دينية . وأيضا من زاوية قيام إسرائيل والمغزى الذى ينطوى عليه قيامها :

* أولا — كان الدين اليهودى خلال حقبة طويلة من الزمن يؤلف أحد العناصر الرئيسية فى تركيب الشخصية اليهودية وفى تكوينها .

وفى نظر المتدينين : هو العنصر الجوهرى الأوحد .

* ثانياً — إذا كان الدين يؤلف الخاصة المميزة للشخص اليهودى ، فمنى ذلك أن هذا التداخل ينطوى على طريقة فى الحياة تتناول جميع أعمال الحياة اليومية للمرء .

* ثالثاً — إن هذا التداخل والتشابك يؤدى بالضرورة إلى تآين الطابعين القومى والاجتماعى للمشكلات الدينية فى إسرائيل . (Simultaneous) مثلما نشهد هذا التآين فى الديانة اليهودية بالذات .

* رابعاً — لنتذكر أن مؤسسى إسرائيل ومعظمهم من الصهيونيين والاشتراكيين الذين أظهروا ابتعادهم عن الدين ، تحدثوا عن العودة إلى صهيون ضمن إطار تورانى متسام (بن غوريون مثلا) (العلمانيون والتنقيب عن آثار الماضى) .

* خامساً — مثال ذلك : لو عدنا إلى مراجعة النص الذى أعان قيام إسرائيل والمؤرخ فى ١٤ مايو (أيار) ١٩٤٨ لوجدنا كما يلى :

(ا) استثارة روح الأنبياء القدامى واستلهامهم .

(ب) الاحتماء بالرب العلى القدير .

(ج) مناشدة جميع اليهود فى العالم أن يلتفوا حول الدولة ويدعموها بغية تحقيق الوعود الألفية .

راجع أيضاً بن غوريون : « قانون إيمان اليهودى » ١٩٥٧ .

* سادساً — اليهود المتدينون ، ماذا كان موقفهم من العودة؟

يمكن القول إن هؤلاء ، بشكل عام ودون الالتفاف إلى الفروقات

بينهم — اعتبروا عودة بنى إسرائيل إلى الأرض المقدسة غير مطابقة لمقدم ملكوت السموات الذى تحدث عنه الأنبياء .

فالمتطرفون أو المغالون ، مثلا ، (نواطير المدنية) يقولون :

— لا علاقة لدولة إسرائيل بالوعود الإلهية الواردة فى الكتاب المقدس. هذه الدولة هى نفى أو نقض صارخ لتلك الوعود !

المعتدلون (وهؤلاء يؤلفون أكثرية بين المتدينين) هناك رباط صوفى يشد بين أرض إسرائيل والشعب اليهودى .

ولقد جاء تأسيس الدولة بمثابة إحياء لهذا الرباط من جديد . رغم أنه لم ينقطع أبداً بصورة كلية .

يقول الحاخام ميمون (الحاخام يهوذا ل . هاكوهين فيشمان) أول وزير إسرائيلى للشؤون الدينية ومؤلف كتاب بعنوان :

« تطور الصهيونية الدينية » القدس ١٩٣٧ .

« إن الرباط بين إسرائيل وأرضها ليس كالرباط الذى يشد سائر الأمم إلى بلادها وأوطانها . فهو لدى الأمم ، وفى أجلى مظاهره — رباط سياسى وعلمانى وخارجى ، رباط عرضى ومؤقت .

بينما الرباط القائم بين الشعب اليهودى وبلاده هو كناية عن سر خفى من القداسة . فالشعب والأرض قد أنعم عليهما بتاج القداسة حتى فى زمن خرابهما . والرباط الذى يشد بينهما هو رباط متعال وسماوى وأبدى — إنه رباط أزلى » .

أو كما قال زيراخ فارهافتيغ (وزير الشؤون الدينية) : « ها قد عدنا إلى الوطن ، من الآن وإلى أبد الآبدين » .

* سابعاً — الولاء للتوراة — هو العامل الذى يجمع بين اليهود فى الظاهر، على الأقل . وحجة المتدينين فى ذلك تقوم على العناصر التالية :

(ا) إن الحق التاريخى الذى يخول الإسرائيليين العيش فى فلسطين يستمد مقوماته الجوهرية من ولائهم للتوراة .

(ب) إن فقـــدان ديننا يعنى خسارة حقنا فى العيش داخل الأرض الموعودة .

(ج) إن تكريم الآباء والأجداد الذين جاهروا بدينهم وذاقوا الأمرين فى سبيله يعنى القبول بتراثهم وتقديس ذكراهم — وهذا ينطوى على مسألة الحفاظ على الدين كأساس للدستور .

(د) ان البقاء اليهودى واستمرارية الحياة اليهودية على قيد الحياة، عبر العصور والقرون الألفية هو أشبه بالمعجزة أو الأعجوبة التى لا يمكن تفسيرها الا على أساس الدين .

وخلاصة القول : ان مبرر وجود اسرائيل ، لا بل حقها فى الوجود ، يقوم فى نهاية المطاف على الأمر التالى : الولاء للتقليد الدينى اليهودى(٣٦).

فالمشكلة تبدأ ضمن اطار الدولة وفى مجال المجتمع عندما يأخذ هذا الولاء فى نظر الكثيرين طابع التحول صوب اقامة دولة ثيوقراطية .

أما المفارقة العجيبة فى الوضع الإسرائيلى بالنسبة للخلافات القائمة بين العلمانيين والمتدينين ، فهى تتجلى على الشكل التالى :

---

(٣٦) راجع مايلى .
Georges Feridmann, The End of the Jewish People? (trans. from the French by E. Mosbacher), Anchor Books Edition : New York, 1968, pp. 183-185

هناك حكومة تضم أكثرية اشتراكية أو تدعى الاشتراكية ويتباهى معظم أفرادها وأعضائها بنزعتهم العلمانية واتجاههم الديمقراطى السليم . لكن هذه الحكومة اياها تريد الإبقاء على التشريعات الدينية، غير عابئة باستنكار أغلبية الإسرائيليين لهذا الأمر .

فلو سلمنا جدلا مع أصحاب الرأى القائل بأن هذه الحكومة قادرة نظرياً على تغيير الأوضاع السائدة بفضل استحكام النفوذ الدينى المتزمت ، لأصبح لزاماً علينا البحث عن الأسباب التى تكمن وراء إحجامها عن الإقدام على مثل تلك الخطوة المنطقية . هل هى أسباب حقيقية ومصلحية أم اخلاقية ومعنوية ؟ ثمة قيمة سياسية واخلاقية ينطوى عليها قيام الحكومة باتخاذ الاجراءات ضد التسلط الذى تمارسه الفئات الدينية المتطرفة . لكن المراقبين للأوضاع الإسرائيلية عن كثب يشيرون إلى الثمن المرتفع الذى سوف تتكلفه الحكومة إن هى بادرت من طرفها إلى اتخاذ اجراءات مضادة. وهناك أسباب من النوع الوارد أدناه يجرى التذرع بها عادة لتبرير الإحجام. هذه الأسباب هى كما يلى :(٣٧)

أولا — خوفها لئلا يؤدى إبطال الشرع الدينى إلى إشعال نزاع بين الدين والدولة (Kulturkampf) .

ثانياً — لئلا يؤدى ذلك إلى حمل الفئات المتدينة على الإمعان فى العزلة ، علماً بأنها تميل فى الأساس إلى نوع من الانعزالية الذاتية المريرة .

ثالثا — لكى لايؤثر ذلك على فقدان عطف قطاع هام بين اليهود الأميركيين النافذين بحيث يحد من مدى سخائهم !

---

(٣٧) انظر المصدر نفسه ، ص ١٨٣ — ١٨٤

٤ — مقومات وجود التوراة فى دولة إسرائيل :

إذا كانت جذور المشكلة الدينية التى طالعتنا حتى الآن ترجع إلى خلفية تاريخية وعقائدية متواجدة مع تطور الحركة الصهيونية ، فإن الجذر الرابع لمنشأ الخلافات بين العلمانيين والمتدينين فى إسرائيل يجمع بينها كلها ويضعنا بالتالى على عتبة قيام الدولة وعشية إعلانها .

قلنا فيما سبق إن المنظمة العالمية لأغودات إسرائيل أخذت منذ عام ١٩٣٧ تظهر تقرباً من الصهيونية السياسية فى محاولة لإضفاء الطابع الدينى على المفاهيم الرئيسية فى الايديولوجية الصهيونية التى ينادى بها العلمانيون . فقد تصالحت منذ ذلك الحين مع فكرة « الدولة اليهودية »، وأدرك زعماؤها ان مرتجيات المستقبل بالنسبة لمركز الأرثوذكسية فى الدولة العتيدة هى رهن بتأييد الصهيونية السياسية فى أطماعها الاقليمية لقاء إظهار التضامن اليهودى وانتزاع الحد الأقصى من التنازلات والامتيازات لصالح الدين اليهودى .

فحين مثل زعماء أغودات أمام لجنة التحقيق الانجلو — اميركية عام ١٩٤٦ أظهرت الشهادات التى أدلوا بها — كما قال مارمورشتاين — كيف ان نفورهم من المثال الأعلى القومى العلمانى لايقف حائلا دون دفاعهم المتحمس عن المزاعم اليهودية بفلسطين استناداً إلى أسس لاهوتية ودينية . وعندما تأزم الوضع الداخلى فى فلسطين وتبين ان الدولة المنتدبة تريد التنصل من من مسؤولياتها ورفع القضية إلى هيئة الأمم المتحدة، كان قادة حركة أغودات يوسطون أحد الصحفيين اليهود المتدينين لإجراء اتصالات مع المجلس التنفيذى للوكالة اليهودية طمعاً بالحصول على تعهد ملزم ووعد قاطع بشأن المكانة الدستورية للدين اليهودى فى الدولة العتيدة . ولقد نشر الصحفى المذكور (موزس بريغر) ذكرياته فيما بعد (١٩٦٤) ليتحدث فيها عن « كيف تم الوصول الى الاتفاق التاريخى بين الوكالة اليهودية والمنظمة

العالمية لحركة أغودات إسرائيل بشأن ضمان مقومات وجود التوراة فى دولة اسرائيل (٣٨) .

ومن الملاحظ أن تعيين لجنة من الأمم الخاصة بفلسطين (UNSCOP) فى التاسع والعشرين من شهر نيسان (أبريل) ١٩٤٧ حمل مجلس الوكالة اليهودية على التعجيل فى إعطاء الجواب كتابة بتاريخ ١٩ حزيران (يونيو) من العام نفسه . فقد جاء فى الرسالة الموجهة من المجلس التنفيذى للوكالة اليهودية إلى حركة أغودات إسرائيل ما يلى :

« علمت الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية من رئيسها بطلبكم المتعلق بتقديم ضمان لمسائل الزواج والسبت والتربية وقوانين الأطعمة فى الدولة اليهودية ، متى تم إنشاؤها فى أيامنا هذه .

« وكما سبق إبلاغكم بواسطة رئيس الهيئة التنفيذية للوكالة ، فإن المجلس التنفيذى للوكالة أو أية هيئة أخرى فى البلاد ليس مؤهلا لتعيين دستور الدولة اليهودية بصورة مسبقة عندما يتم تأسيسها . إن إقامة الدولة تتطلب تصديق الأمم المتحدة وتثبيتها ، وهذا الأمر سوف يكون محالا دون توفير ضمانة حرية المعتقد والوجدان لجميع المواطنين فى الدولة العتيدة ، ودون تقديم الإيضاحات الكافية على أن النية لا تتجه إلى إقامة دولة ثيوقراطية » .

ورغم هذه التحفظات الواردة فى الفقرتين الأولى والثانية من الرسالة ، فإن المجلس التنفيذى للوكالة فوض الأشخاص الثلاثة الذين قاموا بالتوقيع عليها صلاحية صوغ موقفها من المسائل التى أثارها الوسيط المكلف من

(٣٨) راجع Marmorstein، المصدر السابق ، ص ٨٦

جانب أغودات إسرائيل . لذا جاء القسم الثانى من رسالة الوكالة بتعيين لموقف مجلسها التنفيذى من المسائل التالية :

(١) السبت : « من الواضح أن يوم الراحة المشروع فى اليهودية يجب أن يكون يوم السبت ، بينما يحق للمسيحيين وغيرهم من أبناء الطوائف والديانات الأخرى أن يرتاحوا ويعطلوا فى اليوم المناسب لمعتقداتهم من أيام الأسبوع » .

(ب) قوانين الأطعمة : « سوف يتم اتخاذ جميع التدابير والإجراءات اللازمة لضمان كون الطعام المقدم إلى اليهود فى كل مطبخ من مطابخ الدولة طعاماً « كوشير » . (أى مباحاً ومحللا فى نظر الشرع اليهودى) .

(ح) الزواج : « يدرك جميع أعضاء المجلس التنفيذى للوكالة اليهودية خطورة المشكلة والصعوبات الجمة التى تنطوى عليها . وبالنسبة لجميع الهيئات الممثلة فى المجلس التنفيذى للوكالة سوف يتم بذل كل جهد ممكن بغية إرضاء الحاجة العميقة لدى معتنقى الإيمان ، وذلك للحؤول دون انقسام بيت إسرائيل إلى شقين » .

(د) التربية : « سوف يتم ضمان الاستقلال الذاتى الكامل لكل « اتجاه » من اتجاهات التربية والتعليم . (وبالمناسبة . فإن هذا هو التطبيق المعمول به داخل الاتحاد الصهيونى وفى المتحد اليهودى الرسمى حالياً) . إن الحكومة لن تتدخل أبداً فى مسائل القناعة الدينية والوجدان الدينى لدى أى قطاع من قطاعات السكان فى إسرائيل . لكن الدولة سوف تقوم طبعاً بتعيين الحد الأدنى من الدراسات الإلزامية ، فيما يتعلق باللغة العبرية والتاريخ والعلوم الخ . كما أنها سوف تشرف على تحقيق هذا الحد الأدنى وتنفيذه ، على أن تمنح الحرية التامة لكل « اتجاه » فى تسيير شؤونه التربوية وفقاً

لقناعته الذاتية ، وتمتنع عن أى تدخل فى الوجدان الدينى »(٣٩)

أما الأشخاص الثلاثة الذين وضعوا تواقيعهم فى أسفل الرسالة المشار إليها فهم : دافيد بن غوريون (رئيس المجلس التنفيذى للوكالة اليهودية وزعيم الحركة الصهيونية العالمية فى فلسطين)، الحاخام يهوذا لايب ها كوهين فيشمان (ممثل حركة مزراحى) ، واسحق غرونباوم (ممثل الصهيونيين العموميين ، والمعروف بعدائه الصريح لليهود المتدينين فى بولونيا) .

فماذا كانت نتيجة هذه الضمانات الصهيونية بالنسبة لموقف حركة أغودات اسرائيل من قيام الدولة والمشاركة فى مؤسساتها ؟

أولا — على الصعيد النظرى ، ترك قيام الدولة وانتصار الصهيونيين بصورة غير متوقعة أثراً عميقاً فى نفوس « الأغوديين » وأنصارهم . فدب الحماس لديهم وراحوا يهللون لقيامها . ثم رأوا « إصبع الله » فى ذلك و« بداية الخلاص » . كما أنهم عمدوا إلى التمييز بين الصهيونية التى يعارضونها لأسباب دينية ، والدولة التى قد يكون التعاون معها مثمراً . فالدولة فى نظرهم ليست احتكاراً صهيونياً ولا هى بالانجاز الصهيونى ، بل تؤلف « هبة السماء لإسرائيل الشهيدة » ، حيث ينبغى التمتع بها وتطويرها تحت إرشاد التوراة التى لا يمكن لها البقاء بدونها » .

ثانياً — على الصعيد التأسيسى والعملى : اشتركت أغودات فى عضوية « مجلس الدولة المؤقت » — أى فى الحكومة الانتقالية — من ١٤ أيار (مايو) ١٩٤٨ إلى العاشر من شباط (فبراير) ١٩٤٩ .

ثالثاً — على صعيد القوى الدينية فى الميدان السياسى : دخلت حركة أغودات شريكة فى « الجبهة الدينية المتحدة » (United Religious Front) إلى جانب المزراحى . وشاركت فى الحكومات الائتلافية الأولى منذ ١٠ آذار

(٣٩) المصدر نفسه ، ص ٨٧ — ٨٨

(مارس) ١٩٤٩ وحتى أواخر عام ١٩٥٢ (١٩ / ١٢ / ١٩٥٢). فوضعت بذلك حداً لتظاهرها بالعزلة السياسية .

رابعاً — وقعت حركة أغوداث مع ممثلى الأحزاب الدينية الأخرى على إعلان قيام اسرائيل ، رغم أن الوثيقة المذكورة جاءت خالية من أى نص يكفل مراعاة الدولة لشرائع التوراة . فالمعروف أن ممثلى الهيئات الصهيونية الدينية تمنعوا فى بداية الأمر عن توقيع إعلان وثيقة قيام إسرائيل. ثم عادوا عن موقفهم بعد أن جرى إدخال عبارة « صخرة اسرائيل » مكان « اسم الجلالة » . للتدليل على دور العناية الإلهية فى عملية خلق الدولة و نصرة الإيمان .

بيد أن التسويات والضمانات سرعان ما اصطدمت بصخرة الواقع السياسى وتكسرت عـــلى جبهة الحكومات الائتلافية الأولى والأطماع السياسية المتضاربة للفوز بنصيب وفير من المغانم والأسلاب . فالمشكلة الدينية أخذت تتكشف من جديد ضمن اطار الدولة الناشئة ومؤسساتها ، رغم إجماع الفرقاء على المشاركة فى حكومات الائتلاف الوطنى . والتنافس بين المزراحى وأغودات سرعان ما اتخذ طابعاً مكشوفاً يهدف الى الاستئثار بالنفوذ ونيل الحظوة من جانب الأكثرية العلمانية ، كما ينطوى على التراشق بالتهم المتبادلة بين الأحزاب الدينية داخل الجبهة الواحدة .

لذا نجد المشكلة الدينية قد استمدت الكثير من جذورها الأصلية ، انما تكيفت ضمن اطار الدولة وعلى صعيد مؤسساتها . فأصبح تشكيل الحكومات الائتلافية فى اسرائيل يدفع بحزب الماباى الى استرضاء شركائه من ممثلى الأحزاب الدينية لقاء تنازلات معينة لصالحهم ، وبناء على صفقات متبادلة بين الطرفين . لنتساءل الآن عن دور المشاكل الدينية فى اثارة الأزمات الوزارية .

٥ — الأحزاب الدينية فى الدولة :

يتناول بن هالبرن فى فصل طويل بعنوان « إسرائيل والدياسبورا » من كتابه عن « فكرة الدولة اليهودية » المعضلة التى واجهتها حركة أغودات إسرائيل إزاء قيام الدولة على الشكل التالى ، فيقول :

« إن قيام دولة إسرائيل لم يهـــدىء من تأنيب الضمير وتبكيته لدى اليهود الأرثوذكسيين ، حيث أدى الأمر فى الحالات المتطرفة مثل حالة « نواطير المدينة » إلى حملهم على إنكار شرعية الدولة .

« لكن أغودات أدركت ، منذ اقتراح التقسيم الأول عام ١٩٣٧ ، أن الدولة اليهودية ممكنة القيام والوجود دون الالتفات إلى رغباتها . وبدأت تفكر فى أنه قد يترتب عليها منح الاعتراف الفعلى (الأمر الواقع) لهذه الدولة ، إن لم يكن الاعتراف القانونى .

« وعندما قامت الدولة بالفعل ، سارعت أغودات إلى التفاوض بشأن اتفاقية لإنشاء جبهة دينية متحدة مع المزراحى ، بحيث تستند هذه الجبهة العتيدة إلى ذلك النمط من السياسة التى اتبعها المزراحى داخل المنظمة الصهيونية والوكالة اليهودية — وهى السياسة التى درجت أغودات فى السابق على رفضها كأساس للانضمام إلى هاتين المنظمتين أو الهيئتين(٤٠) » .

---

(٤٠) راجع :
Ben Halpern. The Idea of the Jewish State. (Harvard University Press, Cambridge 1961) p. 255

ربما كانت هذه الصيغة التى يسردها بن هالبرن لا تختلف من حيث الجوهر عن مضمون التعليل الذى مرّ معنا حتى الآن . فالرسالة التى بعث بها المجلس التنفيذى للوكالة اليهودية إلى الحركة العالمية لأغودات إسرائيل بعد انقضاء عشرة أعوام (١٩٣٧ — ١٩٤٧) على التحوّل الجذرى الأول فى موقفها من الدولة اليهودية ، لا تلزم الفئات الحاكمة وأجهزة الدولة سوى بحد أدنى من مراعاة الشرائع والشعائر الدينية . والملاحظ أن موقعى الرسالة ربما تعمدوا إطلاق التعميمات وإيراد المبادىء العامة دون التزام الدخول فى مزيد من التفاصيل ، لكى لا يتورّطوا فيها بعد . لكن أغودات من جانبها فهمت تلك الضمانات على طريقتها الخاصة ، وفسرت قبولها بالحد الأدنى على نحو يتلاءم مع معتقداتها ومبادئها الدينية .

فما هو هذا الموقف العام بالنسبة لحركة أغودات إسرائيل ، سواء كان ذلك على الصعيد الداخلى للدولة أو فى أوساط الجماعات اليهودية الأرثوذكسية خارج إسرائيل والمعروفة بتأييدها لمواقف أغودات ؟

١ — أغودات والحد الأدنى :

يتابع بن هالبرن فى المصدر المشار إليه آنفاً تحليله لموقف اليهودية الأرثوذكسية المتطرفة من قيام الدولة والاعتراف بمؤسساتها ، فيقول :

« تعهدت أغودات فى القبول ، كحد أدنى ، بضمانات تكفل لها الممارسة التامة للشروط والأحكام التقليدية فيما يتعلق بـ :

(أ) مسائل الأحوال الشخصية .

(ب) الجماعات والأماكن التى تخضع لسيطرة اليهود الأرثوذكسيين .

(ج) وفى جميع المنافع العامة التى كان يحق للأرثوذكسيين استخدامها » .

« لقد ارتضت أغودات بذلك لكى تتمكن من الكفاح، عن طريق المؤسسات السياسية للدولة اليهودية ، فى سبيل الوصول إلى غايتها القصوى : السيطرة الكاملة للشرع اليهودى التقليدى على إسرائيل كلها » .

« إن هذا التبدل فى الموقف حمل أغودات إسرائيل ، ليس فقط على القبول بالدولة اليهودية، بل وأيضاً على الانضمام للحكم الائتلافى . مما عنى بكل تأكيد : اعترافها الفعلى والقانونى بالدولة» .

ثم يستدرك صاحب « فكرة الدولة اليهودية » قائلا :

« لكن هذا الاعتراف كان خاضعاً لتحفظات معينة . فالأحزاب الأرثوذكسية استمرت فى النظر إلى التقليد اليهودى كدستور ينبغى لدولة إسرائيل أن تتوصل إلى احترامه فى نهاية المطاف .

أما القانون (العلمانى) الموجود ، والذى لا يخضع لحكم التوراة ، فقد جرى قبوله وسط نوع من الاحتجاج العام ودون أن يؤثر ذلك فى طبيعة المزاعم الشرعية(٤١) .

وليس فى إسرائيل وحدها ، بل إن جماعات الدياسبورا شعرت هى أيضاً بأن لها الحق فى الاحتجاج بشدة كلما انتهجت

(٤١) المصدر نفسه ، ص ٢٢٥ — ٢٢٦

الدولة اليهودية سياسة ما ، واعتبرتها هذه الجماعات تشكل خرقاً أو انتهاكا لدستور إسرائيل الشرعى .

هذا الدستور هو نفسه القانون الذى اعترفوا به كقانون إلهى منزل يحكم حياتهم كيهود فى الدياسبورا .

وعلى حد قول بن هالبرن أيضاً :

« إن هذا الموقف لم تتبناه الأحزاب الشقيقة فى الدياسبورا لكل من أغودات والمزراحى فحسب ، بل تبنته المنظمات الأرثوذكسية التى لا فروع لها فى إسرائيل مثل :

— مختلف منظمات الحاخامين الأرثوذكسيين .

— وإسرائيل الفتاة (Young Israel) (وهى منظمة أميركية من العلمانيين « الأرثوذكس ») .

لذا يمكن القول ، على سبيل التعميم ، إن جميع فئات اليهودية الأرثوذكسية (سواء كانت صهيونية أو معادية للصهيونية قبل قيام الدولة ، وسواء كانت اليوم صهيونية رسمياً أو لا صهيونية) تشعر فى أنها تتأثر فى الصميم بطابع إسرائيل ، مثلما أنها تتأثر بالسياسات التى تنتهجها إسرائيل(٤٢) .

وتتابع بن هالبرن فى تحليله لموقف الأرثوذكسية اليهودية خارج إسرائيل من المشكلة الدينية . حيث يمضى فى القول :

فمن جهة ، هناك الاحترام الذى تكنه هذه الأوساط لتبحر حاخامى إسرائيل فى علوم الدين .

(٤٢) المصدر نفسه ، ص ٢٢٦

وعلاوة على ذلك : إن وجود مجتمع متماسك وقادر على تطبيق الشرع اليهودى بصورة أكثر كمالا وحرية منها فى الدياسبورا يحمل بعض اليهود الأرثوذكسيين فى الغرب على عقد الآمال ببروز أحكام دينية وأمثلة جديدة فى إسرائيل تمكنهم بدورها من الحفاظ على طريقة تقليدية فى الحياة داخل مجتمعات الدياسبورا .

ومن الجهة الأخرى لهذه العلاقة : فإن انتهاك المطالب الأرثوذكسية فى إسرائيل يحظى بالاهتمام المباشر من جانب الدياسبورا ، وليس هناك من منظمة أرثوذكسية تردعها الروادع الأيديولوجية عن ممارسة أى نوع من الضغوط التى تقدر عليها ، ضمن نطاق الوجدان ، بغية التأثير فى السياسات التى قد تنتهجها إسرائيل فى مثل تلك الشئون والمسائل(٤٣) .

ومما لا ريب فيه أن اعتراف الدولة الإسرائيلية رسمياً بالطائفة اليهودية الأرثوذكسية دون سواها — حيث لا تتمتع كل من الطائفتين المحافظة والإصلاحية بصفة رسمية — أكسب القوى الدينية فى إسرائيل مزيداً من الثقل الضاغط والنفوذ الواسع .

لذا نعود إلى إثارة السؤال عن دور المشاكل الدينية فى إثارة الأزمات الوزارية ، لكى نصل إلى تحديد طبيعة العلاقة القائمة بين الماباى ، باعتباره حزب الأكثرية الحاكمة ، وبين أحزاب الأقليات الدينية (أغودات والمزراحى بجناحيهما العماليين) .

٢ — استيفاء ثمن الائتلاف :

لو عدنا إلى مراجعة مصير الحكومات الأربع الأول منذ قيام إسرائيل ،

(٤٣) المصدر نفسه ، ص ٢٢٦

لتبين لنا - على حد قول مارمورشتاين وغيره من الباحثين فى المسألة - ذلك الحظ الأوفر للمشكلات الدينية فى إحداث الأزمات الوزارية وتطويرها . ومن المفيد لنا متابعة المعلومات التى يقـــدمها مارمورشتاين حول هذا الموضوع :

أولا : كان ثمن الحكومة الائتلافية الأولى بين الماباى والجبهة الدينية المتحدة صدور مرسوم (١٩٤٩) بحظر استيراد الأطعمة الممنوعة دينياً إلى البلاد . وبعد نشوب أزمة ثانوية جرت تسويتها فى أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٥٠ حول نسبة التمثيل الحزبى داخل الوزارة ، إنهار الحكم الائتلافى الأول فى شباط (فبراير) ١٩٥١ بسبب الخلاف حول التربية الدينية للأطفال اليهود اليمنيين فى معسكرات العبور .

ثانياً : استطاعت الجبهة الدينية المتحدة، كشرط لاشتراكها فى الحكومة التالية (أكتوبر ١٩٥١) ، انتزاع المكاسب الآتية:

(ا) تأخير الإجراء الرامى إلى تجنيد النساء المتدينات فى الخدمة العسكرية ، لمدة سنة واحدة على الأقل .

(ب) تمديد مفعول الحظر على اســتيراد الأطعمة المحرمة دينياً .

(حـ) استمرار الدعم المالى للمدارس الدينية دون إخضاعها لمراقبة الدولة العلمانية وإشرافها .

(د) تعيين شخص يهودى متدين فى منصب وكيل وزارة التربية والتعليم .

ثالثاً : انتهى أمر هذا الائتلاف الثانى فى شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢،

عندما انسحبت حركة أغودات إسرائيل وجناحها العمالى من الجبهة الدينية المتحدة ومن الحكومة على حد سواء . فقد استاء الأغوديون من قرارات الحكومة بتجنيد النساء المتدينات ، وغضبوا لعزمها على تحويل نظام التعليم المؤلف من أربعة اتجاهات (الاتجاه العام العلمانى الاتجاه العمالى والاشتراكى، اتجاه المزراحى الدينى واتجاه أغودات التقليدى) إلى نظام ذى اتجاهين : علمانى ودينى.

رابعاً : أما الائتلاف الجديد (الحكومة الخامسة من ١٩٥٢/١٢/٢٤ إلى ١٩٥٤/١/٢٦) والذى انضم إليه الصهيونيون العموميون ، فقد تصدع حول قضية علمانية الطابع فى آيار (مايو) ١٩٥٣ . وخلاصة القضية التى أثارت غضب الصهيونيون العموميين فى الوزارة تتعلق بتصميم حزب الماباى آنذاك على وجوب إلزام المدارس العلمانية فى المناطق التى تقطنها أكثرية مؤيدة له برفع العلم الأحمر إلى جانب علم إسرائيل يوم عيد العمال فى أول آيار (مايو) وإنشاد النشيد الأممى بالإضافة إلى النشيد القومى الإسرائيلى . فالصهيونيون العموميون رفضوا استئناف أعمالهم الوزارية قبل تراجع الماباى عن قضية العلم والنشيد . وهكذا كان لهم ما أرادوا(٤٤).

وهناك تفسيرات عديدة وراء تهالك الماباى على التعاون مع الأحزاب الدينية ، رغم قوتها السياسية البرلمانية المحدودة. منها ما يرجع إلى فترة ما قبل قيام إسرائيل ، عندما تحقق نوع من التعايش بين الطرفين العلمانى والدينى داخل الحركة الصهيونية . هذه الصيغة فى التعايش (Modus Vivendi) خلال عهد « اليشوف » (المستوطن اليهودى بفلسطين حتى عام ١٩٤٨) كان لابد من تعرضها للتغيير والتعديل غداة قيام الدولة واستتباب الأمر لمنطق مؤسساتها وسلطاتها وأجهزتها . لذا يذهب بعض المراقبين

(٤٤) راجع Marmorstein ، المصدر السابق ، ص ١٣١

إلى القول بأن « تحيز » الماباى لشركاء الائتلاف المتدينين وتفضيله التعاون معهم ، رغم الأزمات الوزارية التى نشبت حول القضايا الدينية ، هذا التحيز والتفضيل أسهم فى استقرار الحكم نسبياً وأبقى بالتالى على الصراع بين الدين والدولة ضمن حدود مرسومة سياسياً .

فالمعروف أن التنازلات التى يقدمها الماباى لا تلزمه إلا لغرض الائتلاف المعين وطيلة مدته فقط . أى أنها تنازلات مرهونة بحاجات الائتلاف ومقتضيات التعاون المرحلى . وهى تنازلات — كما يلاحظ الكثيرون — يتم منحها بواسطة المرسوم الإدارى، وليس عن طريق القوانين والتشريعات الثابتة . لذا يمكن التراجع عنها دون سابق إنذار . أى أن القصد العملى منها هو تثبيط عزيمة الذين يهددون بالخروج عن طوق الائتلاف ، وفى الوقت نفسه تعليلهم بالمكاسب والتسويات . ولا غرو فإن الوعود التى يطلقها الماباى بشأن استصدار القوانين والتشريعات الملائمة للمطالب الدينية هى معرضة لتدخل محكمة العدل العليا فيما لو تحولت إلى تعهدات مقطوعة بشكل صريح . لذا تكثر الوعود ، ويقل التنفيذ والتحقيق ، أو يكثر التنصل من المسئولية ويزداد التهرب من جعل الأقوال مقرونة بالأفعال .

ولقد تجلى موقف الماباى على خير وجه بعد إجراء أول انتخابات عامة فى إسرائيل . فاتجهت أنظاره إلى الأحزاب الدينية تحت ستار تشكيل حكومة اتحاد وطنى فى البلاد . وتبين لزعماء الماباى ، وفى طليعتهم بن غوريون آنذاك ، أن إشراك الفئات الدينية فى الحكم هو أرخص ثمناً من إشراك غيرها . فهى أحزاب وفئات - على حد قول تالمون :

« لا تملك نظرات خاصة إلى المسائل الاقتصادية أو القضايا الاجتماعية ، أو بالنسبة لاتجاه سياسات خارجية معينة . مثلما أنها على أتم الاستعداد لتقبل أى خط سياسى يجرى اعتماده

بصدد تلك المسائل ، طالما توجد هناك استجابة لمطاليبها الدينية »(٤٥).

وسوف تتجسد مواقف الماباى من مجمل القضايا الدينية عبر الموقف الذى اتخذه الحزب الحاكم من مسألة الدستور المكتوب لدولة إسرائيل ، وذلك خلال مناقشات الكنيست عام ١٩٥٠ بشأن التصديق على مشروع دستور للدولة .

إن انسحاب أغودات من الحكم الائتلافى بصورة نهائية لا عودة منها منذ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢ لا يعنى مطلقاً تقلص نفوذها على صعيد السياسة العليا للدولة . صحيح أن « الحزب القومى الدينى » (المزراحى) ثابر على الاشتراك فى جميع الحكومات الائتلافية منذ قيام إسرائيل . لكن ثمة رأى له نصيب وافر من الصحة ويقول إنه ما من حكومة إسرائيلية استطاعت أن تدير ظهرها لمطالب حركة أغودات إسرائيل . مما يؤكد المفارقة الكبرى فى أن أهمية الأحزاب الدينية لا تقوم أبداً على قوتها البرلمانية فحسب .

ولنا عبرة فى الجواب الذى أعطاه بن غوريون أثناء أحاديثه مع موشيه بيرلمان رداً على السؤال التالى : لماذا لا تتحرك الحكومة ضد جماعة « نواطير المدنية» المتطرفة (تقف إلى أقصى حد من أغودات) والتى لا تعترف بالدولة وسلطاتها ، كما يتحتم على كل دولة أن تفعله إزاء أقلية لا تراعى القوانين أو تحترمها ؟ فقد أجاب بن غوريون بما يلى :

— هناك صعوبة متزايدة باستمرار تكتنف عملية اتخاذ الإجراءات بحق أناس تنبع أفعالهم عن إيمان دينى عميق . وليسوا بالتالى من مخالفى القوانين بالمعنى الاعتيادى والمألوف .

(٤٥) انظر Talmon ، المصدر السابق ، ص ٢٨٩

— يمثل هؤلاء عالماً تحدر معظمنا من صلبه ، وهو عالم الأجداد والآباء الذى عرفناه فى سن الطفولة . فكيف تريدون أن يقدم المرء على زج جده الأكبر فى السجن ، وحتى لو أقدم هذا الجد على رمى الغير وقذفهم بالحجارة ؟(٤٦).

على أن بن غوريون هو صاحب الرأى القائل بضرورة معالجة المشكلة الدينية فى إسرائيل باعتبارها مشكلة سياسية فى معظم نواحيها . فالأحزاب الدينية هى أحزاب سياسية منظمة ، لها برامجها وشعاراتها ومؤسساتها . مثلما أنها تتوسل المشاركة فى الحكم لتحقيق مبادئها وأهدافها . وهذا يصدق على الحزب القومى الدينى إلى أبعد حد . وعلى حركة أغودات أيضاً إبان اشتراك ممثليها فى الحكومات الائتلافية المتعاقبة حتى خريف عام ١٩٥٢ .

ويقول بن غوريون فى معرض إشارته إلى تداخل الدين والسياسة فى إسرائيل الكلام التالى :

« كنت عاقداً العزم على أن أجعل من إسرائيل دولة علمانية تقودها حكومة دنيوية ، وليس رجال الدين الرسميون . ولقد بذلت جهدى ، قدر المستطاع ، لإبعاد الدين عن الحكم وعن ميدان السياسة . فتسنى لنا إحراز النجاح بالنسبة للدولة كدولة . إن إسرائيل هى دولة دنيوية . لكننا مع الأسف لم نتمكن من إبعاد الدين كلياً عن مجال السياسة، لوجود أحزاب دينية يرجع عهدها إلى زمن المؤتمرات الصهيونية وإلى ماقبل قيام الدولة (٤٧)» .

---

(٤٦) راجع :
Ben Gurion Looks Back in Talks with Moshe Pearlman, (London 1965), 221

(٤٧) المصدر نفسه

رغم هذه الاجتهادات والتبريرات التاريخية يبقى السؤال قائماً وماثلا لدينا: ماهى القوة الحقيقية لتلك الأحزاب ، وهل تتكافأ قوتها العددية أو يتكافأ تمثيلها البرلمانى فى الكنيست مع نفوذها والسيطرة التى تمارسها ؟ هنا ينبغى لنا التعرف بشكل مقتضب ومركز إلى ميزان القوى التى تمثلها الأحزاب الدينية فى إسرائيل على صعيد الكنيست . لكى ننتقل من ذلك إلى تناول قضية الدستور كمثال صريح على فاعلية هذه القوى ومدى استعداد الماباى للتعاون معها مهما كلف الأمر .

٣ — القوى الدينية فى الكنيست :

لقد مر معنا شيء عن الخلفية التاريخية للأحزاب الدينية العاملة فى ميدان السياسة الإسرائيلية . فلا حاجة بنا إلى التكرار . بل نكتفى بإيراد بعض الملاحظات التى لها صلة وثيقة بتركيب هذه الأحزاب ومواقعها الطبقية فى المجتمع الإسرائيلى .

أولا — يمكن النظر إلى الأحزاب الدينية فى إسرائيل من زاوية الخطوط الفاصلة بينها . فثمة تناقض بين طرفى الاعتدال والتشدد فى الأرثوذكسية اليهودية الدينية ، حيث يميل المزراحى إلى الاعتدال فى معظم الأحيان وتتمسك أغودات بالغلو والتشدد فى أمور الدين . وثمة تناقض ثان داخل الحزب الواحد منها بين الاتجاه العمالى والاتجاه البورجوازى .

ثانياً — إن الشعار الدائم للمزراحى . مثلا ، هو كما يلى : «أرض إسرائيل لشعب إسرائيل ، وفقاً لشريعة إسرائيل » . أى المناداة بالأرض والشعب والتوراة . ويضم المزراحى عضويته من بين أوساط الطبقات الوسطى فى المدن . كما ان زعامته تتألف من الرجال العلمانيين ، بعكس أغودات التى يتزعمها الحاخامون . فالمزراحى يطالب باحلال المؤسسات الدينية والمقاييس

التقليدية فى مكانة لائقة ضمن إطار الدولة. لكنه لا ينادى بالدولة الثيوقراطية. بل يعبر عن وجهة نظر صهيونية دينية ترى فى الفصل بين الدين والدولة فصماً للعرى الوثيقة بين الشعب والدين اليهودى ورغم معاداته للأفكار الاشتراكية ، فإنه لم يتردد عن الاشتراك فى حكومات تدعى اليسارية . متى أتاح له ذلك خدمة الأهداف الدينية . ومن الملاحظ أن الجناح العمالى لحركة مزراحى قد اختار شعاره الانتخابى ببراعة فائقة تتيح له المزايدة على العلمانيين من الصهيونيين العماليين ، فهو يرفع الشعار التالى : « قديم قدم الوصايا العشر ، وجديد جدة تأميم صناعات الصلب » !

ثالثاً — تطالب حركة أغودات إسرائيل بدولة ثيوقراطية وترفض الدستور الذى يضعه الانسان ، كما تصر على مراعاة الشرائع الدينية بحذافيرها ودون تساهل فى جميع مرافق الدولة وميادين الحياة العامة . وتدعو إلى استبدال المحاكم المدنية بمحاكم شرعية ودينية . أما على صعيد الاقتصاد فإنها تؤيد الاقتصاد الرأسمالى القائم على الجهد الفردى ، وتطالب بنزع السلطات الواسعة من الهستدروت. وتتألف زعامة أغودات إسرائيل فى معظمها من رجال الدين اليهود .

رابعاً — يهدف الجناح العمالى فى حركة أغودات إلى الوقوف بوجه علمنة الطبقة العمالية اليهودية . وهو أشبه مايكون بالنقابة العمالية الدينية والحزب السياسى فى آن واحد معاً . استطاع التغلب على معارضته لقيام الدولة اليهودية بصورة أسهل من الحركة الأم ، ولم يتردد أبداً عن المشاركة فى الخدمة العسكرية وشؤون الدفاع . كما انه يشدد على قيم الرواد التى نادت بها الصهيونية العمالية .

خامساً — يتصور « الحزب القومى الدينى » (المزراحى) نفسه

كحزب دينى على الشكل الذى رسمه له وزير الشؤون الدينية — فارهافتيغ — بقوله :

« إن المهمة التى يضطلع بها حزب دينى مثل حزبنا هى التشديد على القيم الدينية والارتفاع بها ، واكتشاف العنصر الدينى فى كل قضية تطرأ ، بالإضافة إلى تعيين القرار بشأن تلك القضية وفقاً لأحكام الشرع التلمودى . فالحزب الدينى لا يسعه ان يعزل نفسه ويحصر نشاطاته بالمسائل الدينية فى معناها الضيق . بل ينبغى له الاهتمام بكل قضية والتصريح برأى حولها ، سواء كانت قضية اقتصادية أم عسكرية أم داخلية أو خارجية . والسبب فى ذلك هو ان كل شىء يمت بصلة وثيقة إلى الدين اليهودى . ويمكن بالتالى إضفاء طابع الاتجاه الدينى عليه . إن الحزب الدينى الصحيح ، مثل حزبنا ، لا يسعه القول أبداً : نحن سوف نترك الشؤون اليومية العامة للأحزاب الأخرى ونركز جهودنا على الأمور والمسائل الدينية وحدها » . (٤٨)

سادساً — يزعم المزراحى على لسان قادته انه يتحمل العبء الأكبر فى تزعم الكفاح الدينى الرامى إلى الحؤول دون ترك العلمانيين فى إسرائيل يستصدرون تشريعات تأتى بمثابة تشويه للمبادىء الدينية التى استرشد بها اليهود عبر العصور . فلو كان الحزب القومى الدينى غير موجود حتى الآن

---

(٤٨) انظر :
Dr. Z. Warhaftig, « The Religious Party Moulds a Pattern of Life», in Religion and State in Israel: the Religious Zionist Standpoint (published by the Information Department, Mercaz Olami of the Mizrachi Ha Poel Ha Mizrachi Movement, Jerusalem, Dec. 1965) p. 4

لوجب وجوده بناء على حاجة ملحة قوامها تسيير دفة النضال التشريعي داخل الكنيست — على حد قول فارها فتيغ . أي ان الحزب الديني ضرورة لا بد منها ، بل هو واجب الوجود . ولو أجريت دراسة حول نشاط هذا الحزب كما يقول وزير الأديان – لتبين للباحثين ان الحزب القومى الدينى ينفرد من بين كافة الأحزاب الإسرائيلية بالتأثير العميق الذى مارسه فى العملية التشريعية :

« ليس هناك من قانون استنته إسرائيل ، فيما عدا بعض التشريعات المالية ، دون ان يقود الحزب القومى الدينى حملة بصدد هذا القانون . وهذا يشكل برهاناً ساطعاً على اننا لا نجيز لأنفسنا إقصاء حياتنا الدينية إلى مسائل الشعائر والطقوس فقط ، بل نسعى فى أمانة لمبادئنا نحو التعبير عن فكرة التوراة القائلة بأن الدين اليهودى لديه مايقوله عن كل ناحية من نواحى الحياة والمجتمع » . (٤٩)

ويدعى زعماء الحزب القومى الدينى لأنفسهم صفة الاستئثار بنصيب أوفر من كراهية العلمانيين ، يفوق نصيب أغودات إسرائيل ونواطير المدينة . فهم ينسبون الكراهية الى الأسباب التالية :

(أ) العلمانيون يجدونهم بالمرصاد لهم فى كل مكان ، بعكس جماعة أغودات اسرائيل ونواطير المدينة ؛

(ب) اعتراضات العلمانيين على التشريعات الدينية موجهة ضد المزراحى ، لأن المزراحى هو المسئول عن سن هذه التشريعات واستصدارها ؛

---

(٤٩) المصدر نفسه ، ص ٨

(ج) هناك عامل نفسانى يقوم على التحاسد والغيرة ويؤدى بدوره الى الكراهية ؛

(د) وأخيراً ، فإن الجهل وقلة الفهم والمعرفة بالنسبة لمواقفنا وآرائنا هما اللذان يولدان الشكوك ، والشكوك تؤدى بدورها الى زرع بذور الكراهية (٥٠) .

سابعاً — نأتى الى مسألة القوة العددية التى تتمتع بها هذه الأحزاب . ما هو توزيع هذه القوة بالنسبة لمجموع القوى الأخرى داخل الكنيست؟ وما هى النتائج التى يمكن استخلاصها من هذه المعطيات الإحصائية ؟

١ — انتخابات الكنيست الأولى (١٩٤٩)

خاضت الأحزاب الدينية هذه الانتخابات العامة الأولى فى « جبهة دينية متحدة» (United Religious Front) وحصلت على ١٢ ٪ من مجموع الناخبين و ١٦ مقعداً من أصل ١٢٠ ، توزيعها كما يلى :

عمال المزراحى	٦	١٢٫١٩٪
المزراحى	٤	
أغودات	٣	
عمال أغودات	٣	

٢ — الانتخابات الثانية (١٩٥١)

حصل الانشقاق إلى أربع جماعات ، لكن الفئات الدينية نالت ١١ ٪ من مجموع الأصوات . وجاء توزيع المقاعد على النحو الآتى :

---

(٥٠) المصدر نفسه ، ص ٢٣

Michael Ghazani, M. K., « Promoting a Dialogue »

الجناح العمالى للمزراحى (برز كأفواها)	٨ مقاعد	١٠	١١ر٨٥٪
المزراحى	٢		
أغودات	٣	٥	
عمال أغودات	٢		

٣ — الانتخابات الثالثة (١٩٥٥)

— اللائحة الموحدة للمزراحى بجناحيه (الجبهة الدينية المتحدة)	١١ مقعداً	٩ر١٣٪
« جبهة التوراة الدينية » (Torah Religious Front)	٦ مقاعد	٤ر٧٪

٤ — الكنيست الرابعة (١٩٥٩)

— المزراحى يؤلف الحزب القومى الدينى ويحتل المرتبة الثالثة	١٢ مقعداً	٩ر٨٦٪
كتلة أغودات	٦ مقاعد	٤ر٩٣٪

قيام الحزب الليبرالى يعيد المزراحى إلى المرتبة الرابعة !

الحزب الليبرالى المستقل (Hami flaga Haliberalit Haazmajit)

٥ — الانتخابات الخامسة (١٩٦١)

الحزب القومى الدينى	١٢مقعداً من أصل ١٢٠ ونسبة ٩ر٨١٪	
كتلة أغودات	٦ مقاعد	٤ر٩ ٪

٦ — الكنيست السادسة (١٩٦٥)

الحزب القومى الدينى (يسترجع المرتبة الثالثة)	١١ مقعداً	٨ر٩٪
كتلة أغودات	٦ مقاعد	٤ر٩٪

٧ — الكنيست السابعة (١٩٦٩)

الحزب القومى الدينى	١٢ مقعداً	٩ر٧٤٪
أغودات إسرائيل	٤ مقاعد	٣ر٥١٪
عمال أغودات إسرائيل	٢(مقعدان)	١ر٨٣٪

فلو أخذنا مجموع هذه النتائج بالنسبة للأحزاب الدينية فى إسرائيل لتبين لنا مايلى :

أولا — إن القاعدة الانتخابية للأحزاب الأربعة هى قاعدة ثابتة ومستقرة إلى حد كبير .

ثانياً — إن قوة أغودات إسرائيل تعادل نصف قوة الحزب القومى الدينى (المزراحى) بشكل عام.

ثالثاً — إن عدد المقاعد التى نالتها الأحزاب الدينية يتراوح فى مجموعه بين ١٦ و ١٨ مقعداً من أصل ١٢٠ ، أى بمعدل عام من ١٧ مقعداً ، وبنسبة مئوية تكاد تصل إلى حدود ١٥٪ .

كيف يمكن . إذن ، لهذه القوى المحدودة نسبياً أن تمارس ضغطاً هائلا وتستأثر بمقدار كبير من النفوذ والتسلط فى ميدان المسائل المتعلقة بحياة المجتمع وأحوال الناس الشخصية ، لابل فى الطابع العام للدولة بالذات ؟

٤ — الدستور المؤجل فى إسرائيل :

« إن إحدى اللجان الكبرى التى يترتب على الجمعية (جمعية اليهود) تعيينها سوف تكون مجلس القانونيين فى الدولة . ويجب على أعضاء هذا المجلس صياغة أفضل دستور عصرى ممكن . كما انى أعتقد بضرورة كون الدستور العتيد والجيد ذى طبيعة مطاطة ومعتدلة . . . وأظن أن الملكية الديمقراطية والجمهورية الارستقراطية هما أرفع أشكال الحكم فى الدولة . لأنهما ينطويان على تعارض بين شكل الدولة ومبدأ الحكومة ، وبذلك يحافظان على التوازن الصحيح للقوى » .

(هرتزل فى : الدولة اليهودية)

إلى أى حد ينطبق هذا القول على الواقع الاسرائيلى ، مع العلم بأنه قول صادر عن الأب الروحى لدولة إسرائيل ؟ وما هى علاقة الدستور بمشكلة النزاع بين العلمانيين والمتدينين فى إسرائيل ؟ .

غداة صدور قرار التقسيم بادرت الوكالة اليهودية إلى البحث جدياً فى موضوع الدستور العتيد للدولة المنوى إنشاؤها فى فلسطين . وسبق لرئيس المجلس التنفيذى للوكالة — دافيد بن غوريون — ان نشر فى خريف ١٩٣١ ماأسماه ب « الخطوط الرئيسية لمشروع دستور فى أرض إسرائيل » . بيد أن الحكومة المؤقتة عام ١٩٤٨ ارتأت تكليف المستشار السياسى فى وزارة الخارجية — ليو كوهين — برئاسة لجنة من فقهاء القانون لإعداد مشروع الدستور ، على أمل أن يعرض المشروع على الجمعية التأسيسية لدى انعقادها .

وبعد أول انتخابات عامة فى إسرائيل (١٩٤٩) قام البرلمان بتغيير اسمه من « جمعية تأسيسية » إلى « الكنيست الأولى » . ثم جرى تشكيل لجنة للدستور والتشريع والعدل ، وعهد إليها برفع تقرير عن ضرورة وضع

دستور لإسرائيل . لكن أعضاء اللجنة أخفقوا فى الوصول إلى اتفاق فيما بينهم . وانتهى بهم الأمر إلى التقدم من الكنيست بالاقتراحات الثلاثة التالية .

١ — المبادرة الفورية إلى وضع دستور وصياغة مواده .

٢ — تأجيل المسألة إلى تاريخ لاحق .

٣ — الاستعاضة عن الدستور باستصدار القوانين الأساسية تدريجياً (٥١) .

لكن الحكومة والكنيست لم ينجوا من تباين الآراء واختلاف النظر حول القضية المطروحة على النقاش . فالأحزاب الدينية لم تنل سوى ١٢ بالمائة من المجموع النسبى لعدد المقاعد فى الكنيست . ولذا فقد تخوفت لئلا ينتهى الأمر إلى إقرار دستور علمانى الطابع ، وتمسكت بموقف المعارضة لكل دستور جاهز فى إسرائيل .

إن الدستور العلمانى يتنافى بنظرها مع الأساس التوراتى للدولة ومع التفسير الأرثوذكسى للتوراة . والأحزاب الاسرائيلية — باستثناء الماباى والجبهة الدينية المتحدة — كانت تؤيد فكرة الدستور المكتوب ، رغم مهاجمتها لمشروع الدستور المعروض على الكنيست لأنه يقوم بإدخال المحاكم الدينية فى التركيب الدائم للدولة . ولأنه يقترح كذلك استرشاد التشريع بالمبادىء الأساسية للشرع الدينى اليهودى .

فقد وقف النواب المتدينون أثناء مناقشات الكنيست التى استمرت حتى الثالث عشر من حزيران (يونيو) ١٩٥٠ ، وأطلقوا على لسان وزير

(٥١) انظر :
Arye Arazi, Le Système Électorale Israélien, (Librairie Dros, Genève : 1963), p. 5

الأديان الحالى — زيراخ فارها فتيغ تهديدا بأن علمنة الدولة سوف ترغم المغالين فى التدين على الاعتصام فى أحياء خاصة بهم وإقامة محاكم دينية لهم وحدهم . وأعلن أحد الزعماء الدينيين أنه « لا حاجة بنا إلى الدستور . فالتوراة تشتمل على توجيهات وارشادات تتناول كل ناحية من نواحى وجود الفرد وحياته على الصعيدين الاجتماعى والدينى » .

ولا بد لنا من التساؤل عن الأسباب التى حدت بالماباى إلى الوقوف مع الجبهة الدينية المتحدة موقفاً مناوئاً لفكرة الدستور المكتوب . إن بن غوريون — كما سبق القول ، كان عاقد العزم على جعل اسرائيل دولة علمانية . والمعروف عنه حتى ذلك الحين هو تفضيله للدستور المكتوب . فما هى الأسباب التى حملته على تبديل موقفه ودفعته للوقوف الى جانب دعاة الدستور على مراحل ؟

ثمة تعليل لهذا التبدل الذى طرأ على موقف بن غوريون ، يرجع الى تخوفه من نشوب أزمة دينية فى البلاد . وقد أورد جوزيف بادى هذا التفسير للموقف الذى اتخذه بن غوريون آنذاك :

١ — « إنه من الأفضل تأجيل الموافقة على الدستور حتى يتم توطين أكثرية اليهود فى اسرائيل » .

٢ — « ان الوضع الراهن ليس مواتياً للتصديق على مشروعات قوانين قد تؤدى بدورها الى التضييق على تبادل الأفكار بحرية تامة فى المرحلة الأولى من حياة الدولة الجديدة » (٥٢)

---

(٥٢) راجع :
Joseph Badi, <u>The Government of the State of Israel,</u> (New York : 1963) p. 122

لكن هذه الاعتبارات الصهيونية لاتكفى وحدها لحمل بن غوريون واتباعه على تبديل موقفهم بين عشية وضحاها . هناك اعتبارات سياسية ومصلحية أخرى أملت على بن غوريون وحزب الماباى الوقوف الى جانب الأحزاب الدينية . فقد التقت مصالح الطرفين آنذاك عند جملة أمور يمكن تلخيصها على النحو الآتى :

١ — وجد الماباى نفسه بعد إجراء أول انتخابات عامة فى اسرائيل أنه لا يملك أكثرية مطلقة فى الكنيست .

٢ — والمعروف أن نظام التمثيل النسبى الذى تعتمده إسرائيل فى انتخاباتها يحول دون حصول حزب مفرد على أكثرية المقاعد فى الكنيست .

٣ — إذن ، لابد من حكومة الائتلاف — حكومة اتحاد وطنى . هنا تتجه أنظار الماباى إلى الأحزاب الدينية لأن إشراكها فى الحكم أرخص ثمناً من إشراك غيرها .

وعلى حد قول تالمون (الذى سبقت الإشارة إليه) :

« إنها لا تملك نظرات خاصة إلى المسائل الاقتصادية أو الاجتماعية . أو حول سياسات خارجية معينة . وهى على استعداد لتقبل أى خط يجرى اعتماده بصدد هذه المسائل، طالما أن هناك استجابة لمطالبها الدينية » .

٤ — « إن الأحزاب الدينية لم تتخوف من إقرار دستور علمانى الطابع والمضمون فحسب ، بل هناك صلة عملية بين رفض الدستور المكتوب وإفساح المجال أمام التقدم بمطالب دينية .

فهذا ناحوم نير رافالكس (عضو المابام) ، رئيس « لجنة الدستور والتشريع والعدل » يكشف عن بعض الدوافع

الكامنة وراء التخوف والتطلع نحو تأمين المكاسب الدينيه بقوله :

« لأنه بدون دستور تستطيع دوماً أن تتقدم بمطالب خاصة . سواء تحققت تلك المطالب أم لم تتحقق »(٥٣).

٥ — يدرك المتدينون أن ميزان القوى النسبي ليس فى صالحهم داخل الكنيست ، وعلى الصعيد الداخلى الإسرائيلى . لذا فإنهم يعربون عن استعدادهم المشروط لعقد صفقات سياسية لقاء الحصول على تنازلات معينة: مثل إرجاء الموافقة على مشروع الدستور .

٦ — زعماء المابای أنفسهم أطلقوا تصريحات من هذا القبيل :

«لقد كنا على استعداد للقيام بهذه التنازلات حتى ولو حصلنا على أكثرية مطلقة . ذلك أننا لا نريد شق الأسباط المختلفة للشعب اليهودى وانقسام الأمة التى ما زالت فى طور التكوين إلى أمتين »(٥٤).

٧ — ثمة سبب آخر من النوع الذى « لا سبيل لدحضه أو التدليل على صحته » . وهو ينسب إلى المابای باعتباره الحزب الأقوى فى إسرائيل تفضيله للحسنات الناجمة عن عدم قيام أكثريات شرعية تستطيع الحد من سلطته وقوته ، أو يمكنها فيما بعد إن تنازعه النفوذ . اى أن تأجيل الموافقة على الدستور هو فرصة تتيح أمام حزب المابای مجال الاستمرار فى استئثاره بالسلطة والتربع على كرسى الحكم .

فاذا كانت حصيلة النقاش الذى دار فى الكنيست آنذاك حول قضية

---

(٥٣) راجع Badi ، المصدر السابق ، ص ١٢٠

(٥٤) انظر المقال التالى :
Moses Cyrus Weiler. « The Religious Situation in Israel». in Aspects of Progressive Jewish Thought (London 1954) p. 120

الدستور ؟ لقد خرج النواب الإسرائيليون باقتراحات ثلاثة جرى طرحها على التصويت .

الاقتراح الأول : تقدم به إزهار هرارى ، نائب الحزب التقدمى ، وحظى بموافقة المابای . حيث نص على ما يلى :

« إن الكنيست الأول يكلف « لجنة الدستور والتشريع والعدل » بإعداد مشروع دستور للدولة . سوف يتم التأليف فى الدستور مادة تلو مادة ، بحيث تؤلف كل مادة من هذه المواد قانوناً أساسياً أو دستورياً فى حد ذاته .

« يتم عرض كل مادة بمفردها على الكنيست حالما تفرغ اللجنة من عملها . وسوف تؤلف جميع المواد دستور الدولة » .

طرح على التصويت وفاز بـ ٥٠ صوتاً مقابل ٣٨ . حظى بتأييد رسمى من :

— الحزب التقدمى .

— المابای .

— كتلة السفارديين .

— المنظمة الصهيونية العالمية للنساء (WIZO) .

الاقتراح الثانى : تقدم به ٢٧ نائباً يمثلون كل الأحزاب الأقلية الأخرى ، وجاء فيه :

« يكلف الكنيست لجنة الدستور والتشريع والعدل أن تقوم بإعداد دستور للدولة وتعرضه على الكنيست الأولى. وسوف يقرر الكنيست موعد انتهاء اللجنة المذكورة من أعمالها » .

لكن هذا الاقتراح لم ينل سوى ٣٩ صوتاً من ممثلي الأحزاب المعارضة.

الاقتراح الثالث : تقدمت به الأحزاب الدينية ودعت إلى إلغاء مبدأ الدستور المكتوب ، بحيث يتم الاكتفاء بالقوانين الأساسية لتحديد قواعد السلطات وتعيين الصلاحيات وتبيين حقوق المواطنين وواجباتهم .

نال هذا الاقتراح ١٣ صوتاً .

وهكذا فاز الاقتراح الذى أيده المابای والقاضى برفض الدستور المكتوب والجاهز لصالح الدستور المرحلى والتطورى ، أى استصدار القوانين الأساسية بصورة تدريجية (دستور بالتقسيط) ، حيث تؤلف فى مجموعها دستوراً بالمستقبل . وهى قوانين تخضع للتعديل داخل الكنيست بواسطة أكثرية بسيطة .

لكن اللقاء بين الماباى والأحزاب الدينية تم على صعيد رفض الدستور المكتوب . هذا مع العلم بأن الفصل الثانى من مشروع الدستور المقترح ينص على أن « كل تشريع مستقبل فى إسرائيل ينبغى له أن يسترشد بالمبادىء الأساسية للشرع اليهودى » . وقد علق المؤرخ الصهيونى تالمون على موقف الأحزاب العلمانية التى فضلت عقد الصفقات السياسية على التقيد بالمبادىء الأساسية لكل دولة بقوله : « إن دولة إسرائيل ، كما جاء فى إعلان الاستقلال ، تقوم على سيادة الشعب ، وليس على شريعة موسى وخلفائه »(٥٥).

ولا ضير هناك فى التعرف إلى الحجج التى تقدم بها مختلف الفرقاء والأطراف أثناء مناقشة مشروع الدستور فى الكنيست .

(٥٥) انظر : Talmon ، المصدر السابق ، ص ٢٨٥

موقف الجبهة الدينية المتحدة (٥٦) United Religious, Front

زايرخ فارهافتيغ :

« ليس هناك من دستور ذى قيمة وقوة أصيلة وقد تم التصديق عليه فى عجلة (بتسرع) . ففى الولايات المتحدة استغرقت عملية الإعداد (التحضير) مدة لا تقل عن أحد عشر عاماً (١٧٧٦ — ١٧٨٧) . وإبرام الولايات لم ينجز إلا عام ١٧٩١ .

وكذلك دستور سويسرا تطور ببطء . فالتعديل الكبير استغرق من ١٨٣٠ إلى ١٨٤٨ . والمدة القصوى التى احتاجها التنقيح الكبير استغرقت من ١٨٦٤ إلى ١٨٧٤ .

وفى الاتحاد السوفياتى لم يتم التصديق على الدستور الأول ، وهو من نوع القانون الانتقالى ، إلا عام ١٩٢٤ ، أى بعد انقضاء سبع سنوات على قيام ثورة أكتوبر . بينما نجد الدستور الذى أعيدت صياغته من جديد وتم توسيعه لم ينل الموافقة إلا عام ١٩٣٦ » .

موردخاى نوروك :

« إن شرائع التوراة هى عبارة عن العهد المقطوع لشعب إسرائيل ، وهذا هو السبب الذى يدفعنا لمقاومة كل قانون

(٥٦) اعتمدنا الأقوال التالية حسب ورودها فى كتاب Badi المصدر السابق ، ص ١٢٠ — ١٢٣

راجع أيضاً الفصل الثالث من كتاب اليعازر غولدمان (المصدر السابق) :
Knesset Controversies - I : The Constitution , Who is a Jew ? pp. 47 - 66

مصدق يتعارض مع شرائع التوراة بكل ما أوتينا من القوة ، وسوف نرى فيه إكراهاً لضميرنا الدينى » .

مئير دافيد لوفنشتاين (أغودات إسرائيل) :

« سوف نرى فى الدستور العلمانى محاولة للتخلى عن توراتنا المقدسة ، وهى التى ضحت فى سبيلها أجيال عديدة بحياتها ... وسوف نقاوم ذلك ونثور ضده بكل ما أوتينا من قوة وروح وقدرة ، ولا محل هنا للتسويات والتنازلات » .

وحين جرى التصويت على الاقتراحات الثلاثة وفاز اقتراح هرارى بتأييد من الماباى وحلفائه ، صدرت التعليقات التاليـــة عن الأطراف المعارضة :

موقف حيروت (أرى جابوتنسكى) :

« إن قرار التسوية هو خيانة للشعب الذى انتخب الجمعية التأسيسية لكى تقوم بتبنى دستور وفقا لقانون انتخاب الجمعية التأسيسية » .

الناطقون بلسان المعارضة (صحيفة « هابوكر » — لسان حال الصهيونيين العامين) :

« استخلصت النتيجة التالية : لقد جرى اتخاذ هذا القرار الإرجائى لخلق الانطباع بأن الجهود المبذولة تهدف إلى إيجاد شىء إيجابى وبناء . لكن الائتلاف يسعى فى الواقع إلى تحاشى معالجة المسألة » .

حزب المابام (الذى وقف مع الدستور المكتوب) :

« إن انعدام القانون الأساسى فى البـــلاد يضع

الحقوق الأساسية للشعب تحت رحمة الائتلاف » .

الحزب الشيوعى الإسرائيلى :

« إن الموافقة على الاقتراح الذى تقدم به النائب هرارى تعنى استمرار حكم الطوارىء الذى فرضته الإدارة البريطانية منذ عام ١٩٣٦ » .

إن أحزاب المعارضة العلمانية بشكل عام فسرت القرار بأنه يؤجل قضية الموافقة على الدستور at calendam grecam واعتقدت بأن لجنة الدستور والتشريع والعدل لم تقم بإنجاز شىء ذى قيمة لوضع هذا القرار موضع التنفيذ .

آريه بن اليعازر (حيروت) :

« إن حقيقة كون الماباى ، بشخص جميع الذين تحدثوا باسمه تقريباً إبان مناقشة التشريع ، قد صوت مع إعداد الدستور مادة تلو مادة ، تكشف لنا بأن الماباى مع شركائه فى الائتلاف سوف يبذل ما بوسعه لتأخير تنفيذ القرار إلى أجل غير مسمى » .

فالذين انتقدوا القرار ، جادلوا على الشكل التالى :

هناك دول أخرى ، وخاصة الدول الصغرى التى قامت بعد نهاية الحرب العالميـة الأولى عام ١٩١٨ وعند انهيار الامبراطورية النمساوية المجرية أو عقب ثورة أكتوبر الاشتراكية فى روسيا ١٩١٧ ، تصرفت على نحو مختلف تماماً . إن جميع الدول تبنت خلال فترة قصيرة دساتير وقوانين تتعلق بالمشكلات الرئيسية المتصلة ببلادها .

بينما رد عليهم وزير الأديان الحالى ، فارهافتيغ ، وممثل الجبهة الدينية المتحدة بحجة مضادة كما يلى :

« إن هذا الأمر يصدق أيضاً على أميركا الجنوبية والوسطى؟ لكن ماذا حدث هناك بالضبط ؟

« لو أخذنا مجموعة الدساتير لبلدان أميركا الجنوبية والوسطى (وقد ترجمت ونشرت مؤخراً فى كتاب بالانجليزية) ، أنا على استعداد للمراهنة مع كل واحد منكم فى هذه القاعة بما يلى :

بادروا إلى إزالة أسماء البلدان التى يحتوى الكتاب على دساتيرها ، ولن تتعرفوا عند ذلك إلى دستور منها ، كما أنكم لن تتمكنوا من التمييز بين دستور هايتى ودستور هوندوراس . أو بين دستور نيكاراغوا ودستور كوستاريكا .

« ولكى نحول دون شيء من هذا القبيل ، فإن الحزب الذى أمثله يعارض مسألة الموافقة على دستور ككل وبالجملة « in toto » .

لنعد إلى موقف المابای الذی جاء داعماً لمطالب الأحزاب الدينية ، ولو بصورة غير مباشرة . هناك ثمانية أسباب يمكن تعدادها على سبيل الإيجاز لتبرير الموقف الذى اتخذه المابای ، وهى أسباب يمكن يسهل استخلاصها من المناقشات والحجج التى ظهرت داخل الكنيست :

١ — الحليف السياسى : إن الأحزاب الدينية ، رغم تعنتها وعنادها ، هى الحليف السياسى للمابای . وهذا التحالف يرجع إلى فترة ماقبل قيام الدولة ، حيث نجح المابای بفضل حلفيه الدينى فى امتلاك أكثرية عملت

بلا انقطاع فى توجيه دفة المؤسسات الصهيونية وفى الاستئثار بمقاعد الحكم .

٢ — إن السكان اليهود فى إسرائيل عام ١٩٥٠ لايؤلفون سوى ٧ بالمائة من مجموع الشعب اليهودى . فهل يحق لهذا الأقلية أن تضع دستوراً يلزم الشعب اليهودى كافة، وهو له الحق فى الإعراب عن رأيه إزاء الأحداث التى تجرى داخل إسرائيل ؟ أى : هل يحق ليهود إسرائيل تقييد الأجيال القادمة من المهاجرين المنتظرين ؟

٣ — الدستور بالنسبة لإسرائيل ليس ضرورة ، بل هو ترف . فالمهام الرئيسية للدولة تقوم على تمكين جميع يهود العالم من العودة إلى إسرائيل ، وعلى استيعاب المهاجرين وبناء المساكن لقسم كبير من المهاجرين الذين مازالوا يعيشون فى معسكرات العبور أو تحت الخيام . بالإضافة إلى استعمار الصحراء التى تغطى أكثر من نصف رقعة البلاد ، واليقظة العسكرية والسياسية ، والنضال الاقتصادى فى سبيل تقويم ميزان المدفوعات ، حيث تبلغ الواردات نسبة ثمانية أضعاف من الصادرات .

٤ — إن بلداً ديناميا مثل إسرائيل ، عليه الحفاظ على هذه الدينامية ، لايسعه اتخاذ دستور جامد يعيق تطوره ونموه بشكل مصطنع .

٥ — إن صياغة الدستور ليست بالمسألة الملحة : ففى الولايات المتحدة مثلا ، لم يتم التصويت على الدستور إلا بعد ١٢ عاماً من نيل الاستقلال . وفى روسيا السوفياتية جرى تبنى الدستور المؤقت بعد سبع سنوات على ثورة اكتوبر ، أما الدستور النهائى فلم يصاغ إلا بعض مضى ١٩ عاماً على الثورة (أى فى الخامس من كانون الأول — ديسمبر — ١٩٣٦) . وفى سويسرا تستغرق مثل هذه العملية سنوات طوال .

(من الملاحظ أن هذه الحجة وردت على لسان الجبهة الدينية المتحدة) .

٦ — الشعب الذى أعطى التوراة إلى العالم ولقنه المبادىء الدستورية العظمى عن الأخلاق السامية ، ينبغى له الحصول على دستور أصيل يحترم مبادئه وتقاليده .

٧ — إن إعلان قيام إسرائيل الصادر فى ١٤ أيار (مايو) ١٩٤٨ ، رغم كونه لايفى بمتطلبات الدستور من حيث الشكل ، هو أفضل دستور من وجهة النظر الأخلاقية والمعنوية .

٨ — الاكتفاء بالقوانين الدستورية البسيطة هو أسهل ملاءمة للحاجات العملية والمشكلات الجديدة الطارئة ، مثلما انه يوفر علينا مؤونة الخوض فى مناقشات حامية حول المبادىء العقائدية المتضاربة . (٥٧)

هذه الحجج لاتقف عند حد معين . وثمة حجج أخرى من هذا الطراز ، مثل :

— إن شرعية الدستور المكتوب وسريان مفعوله قد يفسحا المجال أمام أقلية رجعية لكى تضع نفسها فوق إرادة الشعب السيدة .

— سواء كان الدستور المكتوب موجوداً أم لا ، فإن الحكومة سوف تحصل دوماً وأبداً على تلك السلطات والصلاحيات الاستثنائية فى زمن الطوارىء .

— والحجة المتكررة : إن الأخذ بدستور علمانى سوف يؤدى لشق الأمة إلى شطرين متنازعين : المعسكر الدينى والمعسكر العلمانى .

---

(٥٧) راجع Arazy ، المصدر السابق ، ص ٦ — ٧ . وانظر أيضاً مقالة « النظام السياسى » فى الكتاب التالى : Kurt Sontheimer (Hrsg.) Israel Politik, Gesellschaft, Wirtschaft (Munich 1968). p. 170-1

أما الداعون إلى ضرورة اعتماد الدستور المكتوب فقد تقدموا بمثل هذه الحجج :

١ — إن بريطانيا تنفرد وحدها من بين سائر الدول التى تمارس النظام الديمقراطى بعدم وجود دستور مكتوب لديها . لكن بريطانيا لها تقاليدها العريق فى هذا المضمار ، وهو الذى يتيح المجال أمام الحد تلقائياً من السلطة مثلما يؤمن لبريطانيا الاكتفاء دون دستور . كل ذلك لاينطبق على إسرائيل ولا وجود له فيها .

٢ — كيف تريدون أن تؤمنوا الحماية لئلا تتعدى أجهزة الدولة صلاحياتها عن غير طريق الدستور المكتوب .

٣ — هل هناك غير الدستور مايكفل ضمان حريات المواطن الأساسية ، خاصة متى كان الأمر يتعلق بدولة كدولة إسرائيل حيث السلطات قوية للغاية !

٤ — ماالذى يكفل لنا حماية الأقليات من احتمال طغيان الأكثرية فى الكنيست غير الدستور وحده !

٥ — الدستور يقوم بتحديد القيم الأساسية للدولة . وهذا التحديد يتحلى بقيمة بالغة كأداة للتربية والتعليم .

٦ — إنه لمن الصعب تصوره إخضاع الأكثرية لرغبات ونزوات النواب الدينيين الذين لايؤلفون سوى ١٢ بالمائة من مجموع أعضاء الكنيست.

٧ — من هو أجدر من الجيل الذى مهد السبيل لولادة الدولة للإضطلاع بمهمة سن دستور لإسرائيل . فالدستور يعبر عن آراء وأفكار الجيل الذى قام بوضعه . وليس هو بالضرورة جامداً وغيرقابل للتعديل . كما أن التنازلات

المتبادلة والتى لا بد منها لتنقيح الدستور وصوغه يمكن القيام بها على نحو أسهل بعد الفروغ مباشرة من الكفاح المشترك فى سبيل إنشاء الدولة .

٨ — إن الدستور هو الأداة المثلى والفعالة لتحقيق الوحدة والتماسك ، إذ يغرس فى نفوس المهاجرين الجدد والجنود على حد سواء انطباع الزمن الذى يعيشون فيه والفترة التى يعاصرونها(٥٨) .

---

(٥٨) المصدر نفسه ، ص ٧

القسم الثالث

الوجود اليهودى فى العالم

« إن الحفاظ على إسرائيل لا يتم إلا من خلال اعتبارها صنيعة الشعب اليهودى بأسره . فالإسرائيليون هم جيش الجبهة الأمامية : أما اليهود الذين يعيشون خارج إسرائيل ، فى الدياسبورا ، فإنهم يشكلون قوات الاحتياط الكبرى . وإذا ما قدر لهذه القوات الاحتياطية فى يوم من الأيام أن تتخلى عن إسرائيل وتخونها ، فإننى لا أرى ثمة مستقبل لهذه البلاد » .

(ناحوم غولدمان إلى مجلة « دير شبيغل »
الألمانية فى أواخر عام ١٩٧٠)

تناولنا فى القسم الأول من هذه الدراسات قضية الدين والمجتمع فى إسرائيل من زاوية مشكلة معينة تطرح السؤال « من هو اليهودى ؟ » ، وتدور حول معضلة الهوية اليهودية فى دولة إسرائيل الصهيونية . وحاولنا التركيز فى القسم الثانى على اصطدام منطق الدولة الصهيونى بالأحكام التى يراها المتدينون من جوهر التقليد الدينى اليهودى على مر الأزمنة والعصور . كما عمدنا إلى تتبع جذور المشكلة الدينية فى الفكر الصهيونى من خلال نماذج عينية تمثل هذا الفكر فى اتجاهاته العلمانية والدينية . وانتهينا إلى الوقوف عند طبيعة القوى الدينية فى ميدان السياسة الإسرائيلية ، والدور الذى لعبته تلك القوى فى حمل الأكثرية « اللامتدينة » على تأجيل الدستور المكتوب والاقتصار على « دستور مرحلى » قوامه سلسلة متراكمة

من القوانين الأساسية التى يأتى استصدارها تدريجياً وبالتقسيط التشريعى .

ويقودنا ذلك كله نحو النظر إلى قضايا الدين والمجتمع فى إسرائيل من زاوية أخرى : إذ نتساءل مع عالم الاجتماع الصهيونى — آيزنشتات — فى كتابه عن « المجتمع الإسرائيلى » (لندن ، ١٩٦٧) : ما هى المجالات الثلاثة بشكل عام لمنشأ الخلافات بين طرفى المجتمع الإسرائيلى ، الفريق العلمانى اللامتدين والفريق المتدين .

يحدد آيزنشتات مصدر الخلافات هذا بالمجالات الثلاثة التالية[1]:

١ — المسألة العامة المتعلقة بشرعية الدولة وبتحديد طبيعة المجتمع وتقاليده .

٢ — نطاق الكفاف (المحيط) الدينى للدولة أو درجة عدم الفصل بين الدين والدولة ومدى السماح للهيئات والمؤسسات الدينية بفرض قوانينها على كافة السكان . أى : مدى الصلاحيات التى تتمتع بها الهيئات الدينية والشرعية — دار الحاخامية — وتمارسها على السكان اليهود أجمعين .

ودرجة إعفاء هذه الهيئات من مراقبة السلطات العلمانية فى الدولة ومن الخضوع لإشرافها .

٣ — استقلال الجماعات والفئات الدينية فى الحقل التربوى ، ومدى استفادة المؤسسات الدينية المختلفة من تأييد الدولة ودعمها المادى والمعنوى .

ولقد مرت معنا حتى الآن أمثلة عديدة وإشارات كثيرة تتعلق بالقضايا

---

(١) راجع : S. N. Eisenstadt. Israeli Society (London 1967). p. 309

والمشكلات التى تقع ضمن نطاق هذه المجالات الثلاثة . فالنزاع حول الدستور المكتوب للدولة اليهودية والصهيونية يندرج تحت قضايا المجال الأول ، مثلما إنه وثيق الصلة بالسؤال المطروح عن الهوية اليهودية فى دولة إسرائيل على الشكل التالى : « من هو اليهودى ؟ » ، أو « متى يكون المرء يهودياً فى دولة اليهود الصهيونية ؟ » .

أما المجال الثانى ، بالنسبة لمكانة المؤسسات الدينية وسط إطار الدولة ولجهة درجة الفصل بين الدين والدولة فى إسرائيل ، فإنه يطالعنا على خير وجه فى المركز الاحتكارى الذى تتمتع به دار الحاخامية والنفوذ الذى تمارسه المؤسسات والهيئات التابعة لها . والمعروف أن دار الحاخامية تحولت غداة قيام إسرائيل إلى مؤسسة اكليريكية تتمتع بسلطات مركزية وصلاحيات مطلقة فى شؤون معينة . فهى تمارس سلطاتها على جميع السكان اليهود بلا استثناء ، ومن جملتهم الأكثرية اللامتدينة فى البلاد . وترفض الخضوع لمراقبة السلطات القانونية والقضائية فى الدولة ، كمحكمة العدل العليا ، مثلا . إن دار الحاخامية تأبى الاستجابة لقرارات هذه المحكمة أو للأحكام التى تصدر عنها ، وذلك تحت ستار القول بأن المحكمة المذكورة لايحق لها التدخل فى مسائل هى من إختصاص الشرع الدينى وحده .

ولقد أشار جورج فريدمان إلى هذا الوضع الممتاز لدار الحاخامية بإطلاق تسمية « الداتيكان » عليها ، نسبة إلى لفظة « داتى » ومعناها « دينى » وقياساً على دولة الفاتيكان ودورها فى أوساط الكثلكة . أى أن هذا الدار أشبه ما تكون بمركز « البابوية اليهودية فى القدس » مما يحمل للكثيرين من الإسرائيليين على التندر بتسمية «الداتيكان» إعراباً عن سخطهم واستيائهم من الدور الاحتكارى والتسلطى الذى تصر على القيام به رغم أنف الأكثرية غير المتدينة . ثم خلص فريدمان إلى القول فى معرض الحديث

عن علاقة الدين والدولة فى اسرائيل بأنه « رغم كل الأصوات الجماهيرية التى ترتفع بصورة متكررة لصالح المؤسسات العلمانية ، فإن إسرائيل قد تحولت من نواح عديدة إلى تلك الدولة الثيوقراطية التى سبق لثيودورهرتزل ان استنكرها بشدة » .[٢]

كما وردت الإشارة إلى تلك القضايا والمشكلات التى تندرج تحت المجال الثالث من حيث الصراع الدائم فى حقل التربية والتعليم بين الاتجاه المتدين والنزاعات العلمانية التى تسود المنهاج الصهيونى فى المدارس الرسمية الإسرائيلية . ولا حاجة بنا إلى تقديم المزيد من التفصيلات والشروح ، بل نكتفى بالوقوف عند المسألة المتعلقة بمكانة المؤسسات الدينية وسط إطار الدولة ، أو « مدى تحقق الفصل بين الدين والدولة فى إسرائيل » .

أ — المركز الاحتكارى لدار الحاخامية :

هناك شكل من أشكال الثيوقراطية فى إسرائيل لا سبيل إلى نكرانه أو التهرب من الإقرار بوجوده . ويتجلى هذا المنحى الثيوقراطى على أكمل صورة وفى طابعه الرسمى داخل الدولة من خلال السلطات المطلقة التى تتمتع بها دار الحاخامية فى شؤون تتناول حياة الفرد وأبسط حقوقه الإنسانية والمجتمعية . فالمعروف أن الأحزاب الدينية فى إسرائيل هى بمثابة الذراع السياسية لدار الحاخامية ، والأداة التى تستخدمها تلك الدار لتنفيذ مطالبها وتحقيق مآربها ، إلى جانب الحفاظ على مصالحها المعنوية والمادية .

ومما لا ريب فيه أن مركز دار الحاخامية والعلاقات القائمة بينها وبين الأحزاب والهيئات الدينية تنطوى على شىء من «تسييس» الدين اليهودى .

---

(٢) انظر Friedmann ؛ المصدر السابق ، ص ١٨٥

فالقول بأن الدين هو السياسة بعينها فى إسرائيل لم يفقد الكثير من صحته . وهناك أدلة عديدة على وجود اعتبارات مصلحية لدى دار الحاخامية ، مما يحمل هذه الدار على اتخاذ المواقف التى تتخذها . لأنها لا تكتفى بتسييس الدين اليهودى فحسب ، بل تعمد إلى ربطه فى أحيان كثيرة بعجلة الأعمال التجارية الكبرى والتى لها مصلحة فيها .

والتشريعات السائدة فى إسرائيل حالياً تؤلف بالفعل خليطاً متشابكا ، ومتداخل الصلاحيات ، يجمع النزعة العلمانية إلى واقعة دين الدولة ، ويمنح الطائفة اليهودية الأرثوذكسية كل ميزة وأفضلية . إذ يتيح لها عن طريق السلطات الممنوحة رسمياً لدار الحاخامية أن تمارس ضغطا اجتماعياً واسع النطاق فى مجالات متنوعة ، مما يؤدى بالتالى إلى التعلق بالشكليات الخالية من كل مضمون روحى أو دينى صحيح .

إن مفارقات الشرع الحاخامى لاحصر لها . وبفضلها تتزود الصحافة الإسرائيلية بتعليقات يومية ومادة غزيرة ومثيرة للقراء . لكن الطابع المهيمن على مكانة الدين والمؤسسات الدينية فى إسرائيل هو دون ريب طابع الاعتبارات السياسية ، إلى جانب ممارسة الإكراه الدينى على المواطنين الإسرائيليين فى الدولة .

فقد نقلت صحيفة « هآرتس » (١٩٦٥/٥/١٧) عن ممثل الحكومة لدى محكمة العدل العليا قولا مفاده إن تأمين الخدمات الدينية فى إسرائيل هو قضية سياسية . ولئن أزيلت الاعتبارات السياسية عن تلك القضية ، فهى تفقد روحها بالذات[٣] . أما الحاخام الأكبر للجيش الإسرائيلى ،

---

(٣) راجع مايلى :

Georges R. Tamarin. Forms and Foundations of Israeli Theocracy. (University of Tel-Aviv Department of Psychology). Shikpul Press, 1968

شلومو غورين ، فهو صاحب القول المأثور « إن التوراة تفرض الإكراه »(٤) .

بينما نجد أحد الأساتذة الإسرائيليين - البروفسور بار هيلل - يتوصل إلى النتيجة التالية بشأن علاقة الدولة مع المؤسسات الدينية :

« ليس من الصحيح دوماً أن نتحدث عن استغلال الفئات والهيئات الدينية للدولة ، بل على العكس من ذلك أيضاً : فإن الحكم العلمانى يستغل الدين فى سبيل تحقيق مآربه القومية الخاصة : فالسلطات العلمانية إياها لا تتجرأ صراحة على استصدار قانون يمنع الزيجات المختلطة ، بل تترك لدار الحاخامية أمر القيام بالعملية القذرة »(٥) .

إذن ، هناك استغلال متبادل بين الطرفين ، وهو استغلال تمليه اعتبارات المصلحة وصفقات السياسة ، مثلما توحى به الأيديولوجية الصهيونية . فالقول بأن العقبة الرئيسية فى وجه استصدار التشريعات العلمانية وسن الدستور المكتوب هى الخوف من جانب العلمانيين لئلا يؤدى الإقدام على خطوات حاسمة من هذا القبيل إلى اشعال نار الصراع بين الدين والدولة وإلى إحداث الانقسام فى صفوف الأمة ، وشطر البيت الواحد إلى شطرين — هذا القول ، ينطوى على شيء من المغالطة وتشوبه التعمية المقصودة .

وفى مقالة نشرها ييغال إيلام فى صحيفة هآرتس (١٩٦٥/١/٥) بعنوان « من يخشى الفصل ؟ » (Who is afraid of Separation ?) يطالعنا — على سبيل المثال لا الحصر — تحليل لحقيقة الخليط المتأصل بين

---

(٤) المصدر نفسه ، ص ١٠

(٥) المصدر نفسه ، ص ٧

المقدس والعلمانى فى الأيديولوجية الصهيونية ، ولطموح الدولة الصهيونية فى ادعاء تمثيل يهود العالم كافة والتحدث باسم « الشعب اليهودى قاطبة » — فى إسرائيل والخارج . ثم يعتبر كاتب المقالة أن هذه الأمور تقف حجر عثرة فى طريق الفصل بين الدولة والكنيس ، لأن هناك رأياً سائداً ينسب إلى الدين دور العنصر أو العامل الموحد بين مختلف القطاعات والجماعات اليهودية (٦) .

فما هى علاقة الأمر بيهود العالم وكيف تستمد المشكلة الدينية هذا الطابع الشمولى من خلال بعض المرتكزات الرئيسية للعقيدة الصهيونية والمقومات الأساسية لمنطق الدولة الأعلى فى إسرائيل ؟

نعود من جديد إلى طرح السؤال المتعلق بالاعتبارات التى تتحكم مباشرة بقضية النزاع بين الدين والدولة فى إسرائيل . وهنا يقول المؤرخ الصهيونى الاسرائيلى — تالمون — بوجود مسألتين على صلة وثيقة بمشكلة النزاع الدائر بين العلمانيين والمتدينين فى إسرائيل .

فالمسألة الأولى تتعلق بيهود العالم (الدياسبورا) ، حيث يستطرد تالمون قائلا :

---

(٦) المصدر نفسه ، ص ٦ — ٧

ملاحظة : كتب الحاخام كاهانى فى مقالة بعنوان « هل هو تمييز عنصرى ؟ » (Is it Apartheid ?) نشرتها صحيفة هآرتس بتاريخ ٦٥/١/٣١ ، مايلى نصه :

« ليس هناك من مبرر لاستنزال الغضب على اليهود الأرثوذكسيين بسبب قوانين التمييز العنصرى (Apartheid Laws) ، لأن هذه القوانين أقرتها أحزاب الأكثرية العلمانية . وإذا كانت الملامة تقع على أحد ، فانها من نصيب تلك الأكثرية الاشتراكية بالذات ، وهى التى وافقت على تأييد القوانين المذكورة وإقرارها » .

(انظر Tamarin ، المصدر السابق ، ص ١٠)

« إن أشــد اليهود القوميين تمسكا بالعلمانية فى الدولة الصهيونية تهزهم قضية اليهود المنتشرين فى كافة أنحاء العالم الغربى » .

ثم يشرح ذلك على النحو الآتى :

فالكنيس اليهودى لا يزال وحده محور الهوية الذاتية اليهودية فى بلدان الغرب (انظر ص ٢٨٦) وكل إجراء إسرائيلى يرمى إلى التخفيض من الحواجز الدينية فى إسرائيل سوف يؤدى بدوره إلى المزيد من علمنة الحياة فى الدولة اليهودية ، مثلما أنه يؤول بالتالى إلى إزالة الضوابط والموانع التى حالت حتى الآن دون تزاوج اليهود الغربيين واندماجهم الكلى فى المجتمعات التى يعيشون بين ظهرانيها . (المصدر نفسه) .

أى أن دولة إسرائيل تهدف إلى جمع شمل يهود العالم . ومنطق الدولة يدرك تمام الإدراك بأن الدين اليهودى هو وحده القاسم المشترك بين اليهود .

لذا فإن إسرائيل (والصهيونية) تتخوف لئلا يؤدى تحرر اليهود واختلاطهم بغيرهم من الناس والشعوب إلى إضعاف عنصرهم وزعزعة ولائهم الدينى .

وليس ذلك فحسب ، بل ثمة ارتباط وثيق بين خروج اليهود من عزلتهم والخطر الذى يتهدد نقاءهم العنصرى ، أو من شأنه « تلويثهم » وإقحام العناصر الدخيلة والأجنبية عليهم » .

لكن السؤال الذى يطالع الكثيرين إزاء هذا التعليل الذرائعى الصهيونى والتحليل اليهودى الضيق هو الآتى : هل تؤدى العلمانية حتماً وبالضرورة

إلى شىء من هذا القبيل ؟ فالمعروف ان إسرائيل قامت تحت ستار وضع حد نهائى لحياة الغيتو والعزلة اليهودية فى العالم . بينما نجدها تتحول منــذ قيامها إلى « معزل » كبير ، يسوده الإنغلاق الذاتى والتقوقع ، مثلما يخيم عليه التعصب الأعمى والضيق إلى جانب العنصرية والتمييز والغلو فى الشوفينية اليهودية .

أما المسألة الثانية، بنظر تالمون، فهى الوجه الآخر للمعضلة التى تجابهها الصهيونية منذ قيام إسرائيل . وقد شرح تالمون هــذه المسألة على الشكل التالى :

إن الصهيونية العالمية ودولة إسرائيل تحدوهما الرغبة العارمة لاستقدام المزيد من يهود الاتحاد السوفياتى إلى إسرائيل .

والسبب الرئيسى : يرجع إلى اعتبارات تتناول تركيب السكان فى المجتمع الإسرائيلى .

فالفئات الاشكنازية ، مثلا ، تسيطر على مقدرات الدولة والحكم وتريد تحقيق التوازن السكانى العددى مع السفارديين الذين يتزايد عددهم بصورة مستمرة ، دون أن يتمتعون بالمكانة والنفوذ المتكافىء مع قوتهم العددية وواقعهم الأكثرى .

وهناك أسطورة شائعة فى إسرائيل عن تفوق اليهود البيض على أولئك الذين تميل بشرتهم إلى السمرة أو السواد . كما يوجد تمييز شديد بين اليهود الشرقيين والسفارديين من جهة واليهود الاشكنازيين المتحدرين من بلدان أوروبا الشرقية والغربية. فلو تحققت هذه الرغبة الجامحة، هل تستطيع الدولة الصهيونية إبقاء الحاخامين فى معابدهم وإبعادهم عن ميدان السياسة ؟ إن ذلك السيل العرم من اليهود السوفيات ، فيما لو أتيح له أن يتدفق على إسرائيل ، سوف يجلب معه مشكلات عويصة . فالمعروف عن اليهود

السوفيات أنه تكثر بينهم الزيجات والولادات التى تنتفى شرعيتها فى نظر أحكام الشريعة التلمودية .

وهنا يتساءل تالمون عن كيفية الخروج من هذا المأزق الصعب، ويحاول التمكن بطبيعة الحل المناسب . فينتهى به الأمر (عام ١٩٦٥) إلى ما يلى :

أولا — من المستبعد قيام الحاخامين (دار الحاخامية) باستنباط حل دينى للمشكلة يقره الشرع اليهودى التقليدى .

ثانيا — لا بد من اعتماد الحل السياسى الصهيونى : بأن توضع مصلحة الدولة التوسعية فوق كل الاعتبارات الدينية ومصالح التسويات الفئوية على صعيد الحكم الائتلافى وبذلك تتحقق الغلبة لمبدأ تجميع يهود العالم وتوطينهم فى إسرائيل ، بغض النظر عن احتجاجات المتدينين والعراقيل التى يحاولون وضعها بطريق المنطق الصهيونى للدولة اليهودية .

يذكرنا هذا كله بما حدث بعد مضى خمس سنوات ، حيث صدقت توقعات تالمون عندما تم التصديق على قانون العودة فى صيغته المعدلة !

ولا بد أخيراً من تقديم بعض الأمثلة على السلطات والصلاحيات الاستثنائية التى تتمتع بها وتمارسها دار الحاخامية فى إسرائيل .فقد حاولت الجماعات الدينية فى البلاد ومنذ قيام الدولة اليهودية إرساء دعائم بعض الكفافيات الدينية (contours) بالنسبة لنواح معينة من الحياة العامة . ويمكن تعداد الأمثلة على ذلك بحيث تتجلى من خلالها مكانة المؤسسات الدينية فى إطار الدولة ، وعلى الشكل الآتى :

١ — استصدار قانون يحظر تربية الخنازير فى معظم أنحاء إسرائيل ، باستثناء مناطق الأقليات المسيحية(٧) .

(٧) The Anti - Pig Breeding Ordinance (1962)

٢ — سن القوانين المحلية التى تمنع النقل العام فى معظم الأماكن يوم السبت (ما عدا حيفا) .

— السبت يوم راحة رسمية لليهود .

— يجب إغلاق جميع الأماكن والخدمات — ما عدا المطاعم(٨) .

٣ — التقيد بقوانين الأطعمة الدينية (kashrut) فى جميع المؤسسات التى تملكها الحكومة وفى المؤسسات العامة أو شبه الحكومية (قانون ساعات العمل والراحة) شركة العال — شركة « زيم »(٩) .

٤ — مطالب الأحزاب الدينية بإدخال تعديلات على قانون علم التشريح والباثولوجيا (ضد تشريح الجثث) الأطباء يعارضون هذه المطالب باعتبارها تسيء إلى تقدم البحث الطبي(١٠) .

٥ — التشريعات الأساسية التالية :

— قانون ميزانية الخدمات الدينية اليهودية (١٩٤٩) .

(Jewish Religious Services Budget Law, 1949

— قانون صلاحيات المحاكم الحاخامية (الشرعية) ، ١٩٥٣ وقانون الأحوال الشخصية : الزواج والطلاق والميراث .

(Rabbinical Courts Jurisdiction — marriage and divorce - Low,1953)

— قانون التعليم الحكومى (١٩٥٣) State Education Law

— قانون القضاة الشرعيين (الديانيم) Dayanim Law, 1955

(٨) The Days of Rest Ordinance (1948)
The Work and Rest Hours Law (1951)
(٩) The Kosher Food for Soldiers Ordinance (1948)
(١٠) The Anatomy and Pathology Law (1953)

- الصلاحية القانونية وقانون الوصاية (١٩٦٢) .

The Legal Competence and Guardianship Law.

- قانون انتخابات المجلس الحاخامى الأعلى (١٩٦٣) .

The Council of the Chief Rabbinate (Elections) Law.

وكثير غيرها من القوانين التى تعكس فى نصوصها وروحها نفوذ الشرع الدينى وتمثل على المركز الممتاز الذى تتمتع به دار الحاخامية ضمن إطار الدولة فى إسرائيل(١١).

هذا بالإضافة إلى العلاقات الوثيقة بين دار الحاخامية الإسرائيلية من جهة والمنظمات والهيئات الدينية اليهودية فى الخارج . فالمعروف ، مثلا، أن الطائفة اليهودية الرسمية فى إسرائيل هى طائفة المذهب الأرثوذكسى . وعليه فإن الدار - وهى مقر الأرثوذكسية الدينية فى الدولة - ترفض الاعتراف بشرعية الأجهزة والأحكام التابعة للطوائف اليهودية الإصلاحية أو المحافظة ؛ مثلما أن الأوساط الأرثوذكسية فى إسرائيل تحاول منع الطوائف الإصلاحية من استئجار أماكن للعبادة.وكثيرا ما تنصاع الأوساط العلمانية فى الدولة لشروط الفئات الدينية وسلوكها المتعصب .

فقد أحجم وزير إسرائيلى ، اشتراكى ، أثناء زيارته للولايات المتحدة الأميركية فى دخول كنيس تابع للطائفة اليهودية الإصلاحية ، ولم يتجاسر على خطوة من هذا النوع . أما الرئيس ، الاشتراكى ، السابق لدولة إسرائيل - اسحق بن زفى - فقد رفض المشاركة فى تدشين معهد علم الآثار فى الكتاب المقدس (Biblical Arhaeological School) بالقدس ، لأن المبنى يضم كنيساً لليهود الإصلاحيين ، مع العلم أن بناء المعبد الإصلاحى لقى معارضة شديدة من جانب الأرثوذكسيين ، حيث

(١١) للمزيد من الإطلاع على هذه الناحية بقصد التعرف على دخول التشريع الدينى فى فى صلب القوانين العامة ، انظر مايلى :

H. E. Baker, The Legal System of Israel (Israel Unevirsities Press, Jerusalem : 1968).

تم التغلب على هذه المعارضة بفضل تدخل شخصى من دافيد بن غوريون عام ١٩٦٣ .

ولا غرو فإن الخلاف المحورى بالنسبة لمكانة دار الحاخامية والصلاحيات التى تمارسها يدور حول مدى السلطات القضائية التى يحق لها أن تمارسها إزاء النظام القضائى للدولة . إن جميع اليهود فى إسرائيل ، سواء كانوا من المتدينين أو غير المتدينين واللامتدينين ، يخضعون لسلطات الدار فى أحوالهم الشخصية وغير ذلك من المسائل التى تتناول حرية المواطن وكرامته الإنسانية . ومن الملاحظ أن غلاة التدين درجوا على المطالبة بإعفاء دار الحاخامية من مراقبة السلطات القانونية والقضائية فى الدولة اليهودية . ولا سيما فيما يتعلق بالخضوع للقرارات الصادرة عن محكمة العدل فى البلاد .

إن غياب الدستور المكتوب هو مسؤول إلى حد كبير عن الأوضاع السائدة . فالمواد الدستورية التى تحدد طبيعة الدولة باعتبارها كياناً علمانياً وديمقراطياً لا وجود لها مطلقاً . مما يفسح المجال كاياً أمام الفئات الدينية لكى تمارس الإكراه ضد المواطنين العلمانيين الذين يترتب عليهم أيضاً دفع الضرائب للخدمات الدينية . ولا حاجة بنا إلى القول فى أن هذا النوع من التمييز القائم على التعصب الشديد يستند إلى مرتكزات قانونية وشرعية ، لأن دار الحاخامية هى إحدى مؤسسات الدولة ، ونظراً لكون الجماعات الدينية تصر على استلام الحقائب الوزارية الحساسة ، مثل وزارتى الداخلية والشؤون الدينية .

ب - المشكلة والحل الذرائعى :

ثمة تساؤلات لا مناص من إثارتها والتوقف عندها بالنسبة لمعطيات المشكلة الدينية وتكهناتها على صعيد المستقبل.فالسؤال الذى يتبادر إلى الذهن على الفور هو : كيف يتحقق الوضع الديمقراطى السليم والصحيح فى مجتمع إسرائيل ودولتها طالما أن إيمان الشخص أو عدم إيمانه لا يزال شأناً من

شئون الدولة ، بدلا من كونه مسألة شخصية تتعلق بوجدان الفرد وحياته الإنسانية الخاصة ؟ إن السلطات الإكراهية التى تمارسها دار الحاخامية من خلال الأجهزة التابعة لها والأوساط العاملة بتوجيهات منها هى سلطات وصلاحيات أعطيت لها بموجب قوانين إسرائيلية . مما يقيم التعصب والتمييز فى المجتمع الإسرائيلى على قواعد وأسس قانونية .

والمخاوف التى يدعيها الطرفان العلمانى والمتدين لئلا يؤدى النزاع بينهما إلى زرع بذور الانشقاق والتفرقة تتبدى لنا على قدر كبير من الاصطناع، لأن إسرائيل تعرف فى نظامها التعليمى الانقسامى نوعين من المدارس التى تحظى بالدعم المـــادى من جانب الدولة : المدارس الدينية والمدارس الحكومية العلمانية . أفلا يتربى النشء فى ظل هـذا النظام المزدوج على الانشقاق والانقسام؟.

وهل يمكن للمراقب الخارجى اعتبار إسرائيل دولة ديمقراطية علمانية ، طالما أن معظم الأحزاب السياسية الكبرى (حوالى ١١ حزباً) تضمن برامجها العامة التزامات أساسية نحو الدين اليهودى وتعمل لأجل الحفاظ على تلك الالتزامات والوفاء بها فى حذر وعناية فائقة؟ إن الأحزاب الدينية الأربعة نذرت نفسها صراحة وبشكل كلى لتحقيق الأهداف الدينية والتوراتية على درجات متفاوتة وعن طريق استخدام الوسائل السياسية . لكن عبء المشكلة يقع على عاتق الأحزاب الأكثرية التى تدعى العلمانية ولا تتورع عن التبشير بنوع من الاشتراكية الصهيونية .

مما لا ريب فيه أن مشكلة العلاقة بين الدين والدولة فى إسرائيل هى من نوع تلك المعضلات التى يمتنع حلها على الصعيد الأيديولوجى والعقائدى . أى أن الحل النظرى لمشكلة من هذا القبيل سوف يبقى ضرباً من المحال طالما أنه يتعذر الاتفاق على طبيعة الدولة وتحديدها فى نصوص مواد دستورية

مكتوبة . لذا فالحل الذرائعى (البراغماتى) هو المخرج المألوف حتى الآن ، وعلى صعيد التطبيق العملى . وفى ذلك يقول أحد الذين تناولوا هذه المشكلة بالدرس والتحليل :

« فالتوراة لا يمكنها بحال من الأحوال أن تصبح دستور إسرائيل الحـــديثة ، وفقاً لما تطالب به الأحزاب الدينية . ومن جهة ثانية ، يستحيل على إسرائيل أن تتبنى دستوراً ليبرالى الطابع ، مضموناً وروحاً ، بحيث يكفل هذا الدستور حرية الدين والمعتقد بصورة تامة فى إطار دولة علمانية القلب والقالب(١٢) .

إن هذا الكلام يذكرنا بالقول الذى ورد على لسان المؤرخ الإسرائيلى الصهيونى تالمون ، ويعيد إلى الأذهان مسألة الجذور التى تنبع منها المشكلة الدينية فى إسرائيل . فالتسويات والصفقات السياسية تؤلف جزءاً لا يتجزأ من الحل الذرائعى المعمول به حتى الآن . ويجب ألا يغرب عن بالنا وجود شبه إجماع بين مختلف الفرقاء والأطراف على ضرورة التقيد بأحكام المنطق الصهيونى، مهما كانت أوامر الدين ونواهيه . فالاعتبارات الصهيونية والمصلحية تأتى فوق كل اعتبار آخر .

وعلى الرغم من ارتفاع نسبة اللا تدين فى صفوف اليهود الإسرائيليين، وعلماً بأن الفئات المتدينة فى البلاد لا تؤلف سوى ١٥ بالمائة من مجموع القوى الممثلة فى الكنيست الإسرائيلى ، فإن الأكثرية العلمانية ، تأبى على نفسها القيام بخطوات حاسمة فى طريق حل المشكلة الدينية . والرأى السائد لدى نفر من الباحثين هو أن السواد الأعظم من دعاة العلمانية فى إسرائيل، رغم معارضته الشديدة للنزعة الثيوقراطية ، يؤيد فكرة إسرائيل كدولة

---

(١٢) انظر Sontheimer ، المصدر السابق ، ص ٣٠٠ – ٣٠١

يهودية ويأخذ على عاتقه مسئولية خاصـــة فى الحفاظ على التقليد الدينى اليهودى . لماذا ؟ يجيب الباحثون بقولهم : لأن يهود إسرائيل يعرفون تمام المعرفة كيف أن الطقوس والشعائر الدينية اليهودية أصبحت وثيقة الارتباط بكيان الشعب اليهودى . وهـذا الجواب يعيدنا إلى صميم المعضلة اليهودية فى العصر الحديث : هل اليهود يؤلفون طائفة دينية ينتمى أفرادها إلى سائر الشعوب والقوميات فى العالم ، أم أنهم يشكلون أمـة مميزة تجمع بين الدين والقومية تحت سقف واحد ؟

إن الدعوة الصهيونية هى التى أسهمت إلى حـــد كبير فى الإبقاء على المفارقة اليهودية العجيبة والحؤول دون إستكمال أسباب التحرر اليهودى على عتبة الوجدان الحديث . والتذرع بحجة الرغبة فى عدم إغضاب يهود العالم يصعب القبول به على علاته . لأن هناك فئة لايستهان بقوتها ونفوذها من اليهود الغربيين باتت تنتابها المخاوف ويساورها القلق لرؤية الطوائف اليهودية الإصلاحية والمحافظة تعانى الحرمان التام فى إسرائيل على صعيد المساواة فى الحقوق الدينية والمدنية . والمعروف ان هذا القطاع اليهودى فى الخارج يتبرع بالمبالغ المالية الضخمة للمشاريع الإسرائيلية ، أسوة بالقطاع الأرثوذكسى المتدين. فهل يقف اليهود الغربيون مكتوفى الأيدى إزاء رؤيتهم لحكومة إسرائيل وهى تغدق أموالهم وتبرعاتهم على مؤسسة دينية آخذة فى التوسع المستمر ؟

هناك حقيقة ثابتة يعرفها المتدينون فى إسرائيل ، رغم انعدام التكافؤ بين قوتهم العددية والتمثيلية وبين نفوذهم الهائل فى أوساط الدولة والحكم ، وهى أن الأكثرية العلمانية تجد نفسها فى خاتمة المطاف على مقربة منهم . ولنا فى الاقتراح الذى تقدم به أحد الأعضاء الأرثوذكسيين فى الوزارة الإسرائيلية خير شاهد على ذلك . فقد تقدم هذا العضو باقتراح يدعو إلى فصل الدين عن الدولة فى اسرائيل ، رغبة منه فى إحراج العلمانيين وامتحان

جديتهم (تالمون). وكان يعرف تمام المعرفة ان اقتراحه الإحراجى لن يزج العلمانيين فى مأزق صعب ويؤدى بالتالى إلى إخراجهم .

بيد أن المأزق الحرج بالنسبة لكل من اليهودية والصهيونية ينطوى على مغزى أعمق بكثير من منطق التسويات والصفقات والحلول الذرائعية التى تتهرب من التصدى للمشكلة الأساسية . فقد رأينا كيف ان إسرائيل تصر بلسان قادتها وحكامها على وجود فصل رسمى بين الدين والدولة ، كما طالعتنا من جهة ثانية كيفية تنازل الدولة عن بعض السلطات والصلاحيات الهامة ، التى تمت بصلة وثيقة إلى منطق كل دولة ومقوماته ، لصالح الفئات الأقلية الدينية والمتمثلة بدار الحاخامية وذراعها السياسية : الأحزاب الدينية .

وهناك معضلة أساسية لن تحلها مصنفات القوانين ومدوناتها . هذه المعضلة تقوم على وجود نزاع « طبيعى » بين طرفى نقيض : الادعاء الدينى الجماعى فى اليهودية مقابل الادعاء السياسى الصهيونى من جانب الدولة اليهودية (١٣)

أى أن جذور المعضلة الأساسية ترجع إلى ذلك التناقض المعقد داخل اليهودية ، حيث جاءت الصهيونية لتزيد من حدته دون الإسهام الإيجابى فى اتساع المجال أمام تطوره الحديث على نحو طبيعى وسليم . فالدين اليهودى يجمع بين أمرين لا سبيل إلى التوفيق بينهما ضمن إطار الفكرة الصهيونية دون الوقوع فى مزالق خطيرة كالتى تطالعنا على صعيد مشكلات الدين والدولة فى إسرائيل: إنه ديانة خلاص بالإضافة إلى محتواه ومضمونه

---

(١٣) راجع الكتاب التالى :

William S. Schlamm, Wer ist Jude ?, Ein Selbstgespräch (Seewald Verlag: Stuttgart 1964) p. 125

يهودية ويأخذ على عاتقه مسئولية خاصـــة فى الحفاظ على التقليد الدينى اليهودى . لماذا ؟ يجيب الباحثون بقولهم : لأن يهود إسرائيل يعرفون تمام المعرفة كيف أن الطقوس والشعائر الدينية اليهودية أصبحت وثيقة الارتباط بكيان الشعب اليهودى . وهـذا الجواب يعيدنا إلى صميم المعضلة اليهودية فى العصر الحديث : هل اليهود يؤلفون طائفة دينية ينتمى أفرادها إلى سائر الشعوب والقوميات فى العالم ، أم أنهم يشكلون أمـة مميزة تجمع بين الدين والقومية تحت سقف واحد ؟

إن الدعوة الصهيونية هى التى أسهمت إلى حـــد كبير فى الإبقاء على المفارقة اليهودية العجيبة والحؤول دون إستكمال أسباب التحرر اليهودى على عتبة الوجدان الحديث . والتذرع بحجة الرغبة فى عدم إغضاب يهود العالم يصعب القبول به على علاته . لأن هناك فئة لايستهان بقوتها ونفوذها من اليهود الغربيين باتت تنتابها المخاوف ويساورها القلق لرؤية الطوائف اليهودية الإصلاحية والمحافظة تعانى الحرمان التام فى إسرائيل على صعيد المساواة فى الحقوق الدينية والمدنية . والمعروف ان هذا القطاع اليهودى فى الخارج يتبرع بالمبالغ المالية الضخمة للمشاريع الإسرائيلية ، أسوة بالقطاع الأرثوذكسى المتدين. فهل يقف اليهود الغربيون مكتوفى الأيدى إزاء رؤيتهم لحكومة إسرائيل وهى تغدق أموالهم وتبرعاتهم على مؤسسة دينية آخذة فى التوسع المستمر ؟

هناك حقيقة ثابتة يعرفها المتدينون فى إسرائيل ، رغم انعدام التكافؤ بين قوتهم العددية والتمثيلية وبين نفوذهم الهائل فى أوساط الدولة والحكم ، وهى أن الأكثرية العلمانية تجد نفسها فى خاتمة المطاف على مقربة منهم . ولنا فى الاقتراح الذى تقدم به أحد الأعضاء الأرثوذكسيين فى الوزارة الإسرائيلية خير شاهد على ذلك . فقد تقدم هذا العضو باقتراح يدعو إلى فصل الدين عن الدولة فى اسرائيل ، رغبة منه فى إحراج العلمانيين وامتحان

جديتهم (تالمون). وكان يعرف تمام المعرفة ان اقتراحه الإحراجى لن يزج العلمانيين فى مأزق صعب ويؤدى بالتالى إلى إخراجهم .

بيد أن المأزق الحرج بالنسبة لكل من اليهودية والصهيونية ينطوى على مغزى أعمق بكثير من منطق التسويات والصفقات والحلول الذرائعية التى تهرب من التصدى للمشكلة الأساسية . فقد رأينا كيف ان إسرائيل تصر بلسان قادتها وحكامها على وجود فصل رسمى بين الدين والدولة ، كما طالعتنا من جهة ثانية كيفية تنازل الدولة عن بعض السلطات والصلاحيات الهامة ، التى تمت بصلة وثيقة إلى منطق كل دولة ومقوماته ، لصالح الفئات الأقلية الدينية والمتمثلة بدار الحاخامية وذراعها السياسية : الأحزاب الدينية .

وهناك معضلة أساسية لن تحلها مصنفات القوانين ومدوناتها . هذه المعضلة تقوم على وجود نزاع « طبيعى » بين طرفى نقيض : الادعاء الدينى الجماعى فى اليهودية مقابل الادعاء السياسى الصهيونى من جانب الدولة اليهودية (١٣)

أى أن جذور المعضلة الأساسية ترجع إلى ذلك التناقض المعقد داخل اليهودية ، حيث جاءت الصهيونية لتزيد من حدته دون الإسهام الإيجابى فى اتساع المجال أمام تطوره الحديث على نحو طبيعى وسليم . فالدين اليهودى يجمع بين أمرين لا سبيل إلى التوفيق بينهما ضمن إطار الفكرة الصهيونية دون الوقوع فى مزالق خطيرة كالتى تطالعنا على صعيد مشكلات الدين والدولة فى إسرائيل: إنه ديانة خلاص بالإضافة إلى محتواه ومضمونه

---

(١٣) راجع الكتاب التالى :

William S. Schlamm, Wer ist Jude ?, Ein Selbstgespräch (Seewald Verlag : Stuttgart 1964) p. 125

القومى . وهذا ما حولت اليهودية الإصلاحية ان تضع حداً له على عتبة التحرر اليهودى فى العصر الحديث .

إزاء الاصرار الصهيونى على اعتبار اليهودية ديناً وقومية فى آن واحد تقف إسرائيل وسط بحثها المحموم فى سبيل العثور على هويتها القومية . وتبرز قضية السؤال « من هو اليهودى ؟ » فى إطار الدولة والدين .

هنا يتبادر إلى الذهن تساؤل ورد على لسان نفر من المفكرين اليهود فى عالم اليوم : إذا كانت إسرائيل أو الدولة اليهودية عاجزة حتى الآن عن تحرير نفسها من ربقة التعريف التوراتى - التلمودى لليهودية التقليدية، فكيف لها أن تعرف اليهودى فى نهاية المطاف بغير ظاهرة التدين والدين ؟ (١٤) هذه هى الصعوبة القصوى ، وهذا هو جوهر المأزق الحرج .

ويتابع الكاتب اليهودى الألمانى — الأميركى وليام شلام تساؤلاته وخواطره حول طبيعة هذه المعضلة قائلا : كيف تريد إسرائيل إفهام العالم لوضعها الخاص ومركزها المميز ، طالما ان ذلك لن يتحقق إلا عن طريق الفصل الكامل والتام بين الدولة والدين ؟ وكيف للعالم أن يفهم بأن اليهود يطالبون بمثل هذا الفصل فى كل مكان من العالم، ماعدا فى إسرائيل بالذات؟وهل من الممكن قيام دولة علمانية فى إسرائيل ، طالما أن التشريعات الدينية الإسرائيلية آخذة فى التزايد من يوم إلى يوم ؟

إن العبء الأكبر من المسؤولية يقع على عاتق الصهيونية والكيان السياسى الذى أوجدته على شاكلة دولة يهودية اسمها (اسرائيل) . فقد قامت الصهيونية على أساس الإدعاء القائل بضرورة تقديم حل سياسى ونهائى للمشكلة اليهودية فى العالم . ولجأت إلى رسم صورة متحيزة وناقصة

(١٤) المصدر نفسه .

لجوانب المشكلة اليهودية ، فى تشويه متعمد للواقع وبعزم أكيد يرمى إلى ايقاف عجلة التطور التاريخى أو تحويله عن مجراه السوى .

ولقد عبر ليونارد فاين أصدق تعبير عن أزمة الصهيونية وإسرائيل فى بحثهما المحموم عن هوية يهودية وقومية محدودة بقوله :

« تتصف سائر البلدان عموماً بحتمية لاتشارك فيها إسرائيل. فهى إما بلدان كانت موجودة كأمم مستقلة طيلة سنين عديدة ، أو أن شعوبها قد عاشت ، منذ قديم الأزمنة داخل حدود جرى تعيينها حديثاً . بينما يختلف الأمر بالنسبة للاسرائيليين ، إذ لاتوجد طريق سهلة توصلهم إلى التفاهم والتصالح مع ماتعنيه وتمثله إسرائيل . فهى بلد مصطنع أوجدوه بأنفسهم ، وذلك من نواح بالغة الأهمية وعلى الرغم من الماضى التوراتى». (١٥)

كما ينطبق على إسرائيل تمام الانطباق ذلك الوصف الذى يعتبرها« الدولة اليهودية التى تبحث عن الأمة ».حتى ان جورج فريدمان يتحدث فى معرض تساؤله عن وجود شىء إسمه « الشعب اليهودى» ومن خلال عمليات «التهويد» و « العبرنة » الرامية إلى إضفاء الطابع « الإسرائيلى » (Israelization) على ذلك الخليط المتنافر من المهاجرين اليهود ، فيقول بان « الإسرائيليين » هم أشبه بالأغيار أو الأميين الناطقين باللغة العبرية ! Hebrew-speaking Gentiles !) . ثم ينتهى فريدمان إلى النتيجة التالية :

« لا توجد هناك أمة يهودية . بل ثمة أمة إسرائيلية . والدولة التى ظهرت إلى حيز الوجود وفقاً لتنبوءات هرتزل ليست « دولة يهودية » . (١٦)

(١٥) راجع Fein ، المصدر السابق ، ص ٦٤

(١٦) انظر Friedmann ، المصدر السابق ، ص ٢٤٢

والمعروف ان صاحب هذا القول يؤمن عن قناعة تامة بأن تعريف « الشعب اليهودى » على أساس « الدين » هو أمر محال بديهياً . مما يؤدى بنا فى خاتمة هذه الدراسة إلى طرح السؤال الأخير عن مقياس « التهود » بالنسبة ليهود العالم الموجودين خارج إسرائيل . أى : « من هو اليهودى خارج إسرائيل ؟ » وما الذى يجعل اليهودى يهودياً فى العالم (الدياسبورا) ؟ وإلى أى مدى يصدق القول الأساسى الصهيونى فى أن العداء للسامية واليهود هو المسؤول الأكبر وصاحب الفضل الأوحد فى تكوين اليهودى وبلورة شخصيته وشحذ وجدانه إلى جانب إيقاظه على يهوديته ؟ بكلام آخر ، هل يكفى لكون المرء يهودياً أن يعتبره كذلك غير اليهود ، سواء كانوا من الأغيار فحسب أم من المعادين لليهود وإذا سلمنا جدلا بالفرضية الصهيونية الأساسية من أن العداء للسامية يقبع وراء « تكوين » اليهودى وتحديد هويته واعتباره يهودياً ، أفلا يعنى ذلك بالتالى ـ كما يقول الكاتب الإسرائيلى شاول فريدلاندر فى رده على المفكر الفرنسى اليهودى ريمون آرون — تحويل تاريخ اليهود إلى تاريخ أولئك الذين يجعلون منهم يهوداً ، أى إلى تاريخ العداء للسامية ؟

ج — من هو اليهودى فى الدياسبورا ؟

« يمكن تعليم الصهيونية فى أمريكا ، أما تعلمها فلا يتم إلا فى إسرائيل وحدها » .
(بن غوريون أمام زعماء المنظمة الصهيونية الأمريكية فى تل أبيب : ١٤ / ٦ / ١٩٦٣) .

تكتسب مشكلة الهوية اليهودية طابعاً مصيرياً وعميق المغزى بالنسبة ليهود العالم . ولا سيما منذ قيام إسرائيل كدولة يهودية تضع فى طليعة مرتكزاتها وتطلعاتها الصهيونية مبدأ الاضطلاع بعملية جمع كافة اليهود

المنتشرين فى العالم فى الأرض التى تم الاستيلاء عليها . فالدولة الصهيونية تدعى لنفسها حق تمثيل يهود العالم قاطبة ، مع العلم بأن أكثرية اليهود تعيش خارج إسرائيل . ولقد جاء قانون العودة الإسرائيلى عام ١٩٥٠ بمثابة تعبير صريح عن العقيدة الصهيونية التى ترفع لواءها دولة إسرائيل تحت ستار القيام بواجب « جمع شمل المنفيين »(*) من يهود العالم وتوطينهم فى الأراضى التى اغتصبتها من أصحابها الشرعيين بقوة السلاح .

وسبق لموشيه شاريت ، رئيس اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية ، أن صرح بعد قيام إسرائيل بفترة قصيرة بما يلى :

« إن السؤال — إلى أين ؟ — والذى تميز به اليهود طيلة قرون من الزمن قد اختفى من عالم الوجود ليلة ١٤ — ١٥ من مايو (أيار) عام ١٩٤٨ ... ثمة وطن الآن استحصل عليه اليهود وهذا الوطن يمارس سيادة يهودية . وبفضل هذه السيادة تستطيع الدولة اليهودية أن تفتح أبوابها وحدودها بوجه كل يهودى من يهود العالم » .

ويقول الكاتب الصهيونى الأميركى بن هالبرن فى كتابه عن « فكرة الدولة اليهودية » ما نصه :

« إن النظرية الصهيونية توقعت للدولة اليهودية إن تساعد فى حل المشكلة اليهودية عن طريق أخذ هذه الدولة وتبنيها للسياسات الملائمة فى ثلاثة حقول ومجالات على الأقل : —

(ا) أن تقوم بتنظيم عملية النقل إلى أراضيها لجميع اليهود الذين لا يستطيعون أو لا يودون البقاء فى الدياسبورا .

(ب) أن تستخدم الطرق الدبلوماسية والسياسية التى فى

(*) يعرف هذا المبدأ الصهيونى الرامى إلى تجميع وتوطين اليهود فى إسرائيل بالاسم التالى : " Kibbutz Ha-Galuyot "

إن بن غوريون ، مثلا ، أسهم بقسط وافر فى شرح مرتكزات المنطق الصهيونى وملابساته بالنسبة ليهود الدياسبورا وعلاقتهم بإسرائيل . ولذا فقد استنبط نظرية عجيبة لتغطية جانب الخطورة البالغة فى المشكلات الناجمة، على صعيد « الولاء المزدوج » ، عن مزاعم قانون العودة والمبادىء العليا للسياسة الصهيونية فى إسرائيل .

١ — منطق بن غوريون : ينبع هذا المنطق الصيهونى من واقعة قيام دولة اليهود وبقاء الأكثرية اليهودية خارج تلك الدولة ، رغم اعتناق قطاعات واسعة منها للعقيدة الصهيونية واستعدادها التام لتقديم الدعم المادى والمعنوى . فلماذا يبقى معظم يهود العالم خارج الدولة التى تدعيهم ؟ وما الذى حال ويحول إلى الآن دون استفادتهم من الامتيازات التى يمنحها لهم قانون العودة الإسرائيلى ؟ إن الدولة الصهيونية تحتاج إلى مساعداتهم وتبرعاتهم المادية . لا ريب فى ذلك . وهى تحتاج إليهم فى الخارج كقوة احتياط تحارب على جبهة العالم (غولدمان) . أو كما قال ويليام شلام : « إن اليهود المنظمين فى أوروبا الغربية وأميركا هم « السلك الدبلوماسى » الفعلى للدولة اليهودية » . وهذا ما تعرفه إسرائيل تمام المعرفة . حتى أن شلام يدعو إلى تفنيد الحجة التى يتذرع بها الصهيونيون الأميركيون لتبرير بقائهم بعيدين عن الهجرة إلى إسرائيل : « من ذا الذى سوف يمكن إسرائيل من الوقوف على قدميها لو أن الصهيونيين الأميركيين هاجروا إلى الوطن القومى اليهودى ؟ » (١٩)

لكن منطق بن غوريون يأبى الاكتفاء بهذا المقدار من الولاء اليهودى لدولة إسرائيل . وهناك اعتبارات بالغة الخطورة تدفعه إلى تجاوز حقيقة

(١٩) راجع Schlamm ، المصدر السابق ، ص ٩٣ و ١٠١

متناول أية دولة بغية الدفاع عن حقوق أولئك اليهود المتبقين فى الدياسبورا .

(ج) أن تقدم العون والمساعدة ليهود الدياسبورا فى حقل التربية العبرية ، على سبيل التمهيد والإعداد لنقلهم إلى إسرائيل أو بقصد الحفاظ على استمرار الثقافة اليهودية فى الدياسبورا » . (١٧)

لكن هذه التوقعات والتطلعات الصهيونية لها منطقها الخاص فى نظر قادة إسرائيل وزعمائها. فالمعروف أن الدعوة الصهيونية فى غربى أوروبا — كما يؤكد بن هالبرن إياه — قامت على أساس الافتراض القائل بأن « الوضع القائم آنذاك فى أوروبا الشرقية هو الوضع الحقيقى والأصيل لليهود المعاصرين » (١٨) .

ولقد جاء قسم كبير من يهود أوروبا الشرقية إلى إسرائيل بفضل موجات الهجرة الأولى ، كما أضفوا على الدولة ومؤسساتها طابع أفكارهم وعقائدهم التى حملوها معهم . بيد أن التوقعات الصهيونية منذ صدور « قانون العودة » منيت بخيبة أمل مصطنعة من جراء تمنع اليهود الغربيين فى أوروبا وأميركا عن شد رحالهم إلى إسرائيل . وأصبحت مسألة اعتناق اليهودى الغربى للصهيونية وامتناعه عن المجىء إلى صهيون من أبرز التناقضات التى تعانيها الحركة الصهيونية فى العقدين الماضيين : كيف السبيل إلى حمل اليهود الأميركيين على الهجرة إلى إسرائيل ، وهذا رغم كل المساعدات المادية والمعنوية التى يقدمها هؤلاء للدولة الصهيونية على خير وجه وأكمله حيث هم ؟

(١٧) راجع Ben Halpern ، المصدر السابق ، ص ٢١٩ — ٢٢٠
(١٨) المصدر نفسه ، ص ٢٢٣

الصهيونية الأميركية ، رغم خدماتها الجمة ومساعداتها الحيوية . فهو يرفض التعريف المأثور للصهيونى الأميركى بأنه ذلك الشخص اليهودى الذى يسعى لاقناع شخص ثان مثله بالتبرع وتقديم المساعدات لكى يصار إلى تهجير شخص ثالث لدولة إسرائيل . والشعار الذى يرفعه دافيد بن غوريون بوجه الصهيونية الأميركية هو « هجرة الرجال ، وليس هجرة رؤوس الأموال فحسب » ! أى أن هبات الملايين من الدولارات وشراء سندات إسرائيل وتوظيف الأموال فى الصناعات الإسرائيلية وتقديم الدعم المادى والتقنى لعمليات « استصلاح الأراضى » ومشاريع الاستيطان الصهيونى — هذه كلها تبدو فى نظره مجرد « صدقات اعتذارية » أو « إحسان تبريرى » لعدم الهجرة إلى إسرائيل . فالصهيونى — على حد قول بن غوريون — هو الشخص الذى يلتزم شخصياً ويقطع على نفسه عهداً بالهجرة إلى إسرائيل والتوطن هناك .

واليهودى المقيم فى الدياسبورا ، اذا شاء الحفاظ على يهوديته دون الانتقال الى الدولة التى تطالب به ، سوف يجد نفسه فريسة التناقض وضحية التمزق بين عالمين . هذه هى الازدواجية بعينها فى عرف بن غوريون. لماذا يعيش اليهودى خارج اسرائيل على تلك الازدواجية التى يوصمه بها الزعيم الصهيونى ؟ يقـــول بن غوريون : لأن اليهودى فى العالم الغربى (الدياسبورا) ، رغم كل التحرر الذى حصل عليه والحقوق المدنية التى نالها ، يبقى عرضة لخطر مزدوج أيضاً يتهدد كيانه : هناك من جهة خطر العداء الكامن للصهيونية ، ومن جهة ثانية ، خطر انطفاء يهوديته وذوبانها عن طريق انصهاره التام وتمثله .

أى أن اليهودى يستطيع ، متى جاء إلى إسرائيل ، أن يعيش حياة يهودية كاملة وعلى قدر أكبر من الحرية والقيمة ، مما لو بقى فى مكان آخر من العالم ومهما بلغ شأوه من التقدم والتحرر هناك . ففى إسرائيل وحدها تنتفى

الازدواجية المزعومة بين « إنسانية » اليهودى و « يهوديته » — على حد قول بن غوريون . وفى إسرائيل يستطيع الشخص اليهودى أن يعايش نوعاً فذاً من التلاحم العنصرى بين النزعتين اليهودية والانسانية تحت سقف واحد : « نحن هنا فى تمامية ، ولسنا مشطورين إلى شطر يهودى وآخر إنسانى » . والهوية اليهودية لا تجد بيئتها الحقة والملائمة إلا فى دولة إسرائيل .

مثل هذا المنطق الصهيونى يضع الوجود اليهودى فى خارج إسرائيل أمام معضلة صعبة . ومن الصحيح أن قيام الدولة اليهودية عزز الوعى الذاتى والثقة بالنفس لدى فئات كثيرة من يهود العالم . كما أن العدوان الإسرائيلى فى الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ أسهم بقسط وافر فى تصعيد الحملة النفسية بين اليهود المقيمين خارج إسرائيل ، وشدد أواصر التضامن والتماسك بين الدياسبورا وإسرائيل . لكن المشكلة أعمق بكثير من الصلات والروابط المتبادلة بين الطرفين . وهى تتعلق بطبيعة الوجود اليهودى فى العالم المعاصر وبعد قيام إسرائيل : أى — ما هى مكانة اليهود الموجودين خارج إسرائيل بعد إنشاء الدولة التى تعتبر نفسها ذلك الوطن القومى للشعب اليهودى بأسره ؟ هل يبطل يهودياً فيما لو أبى « العودة » إلى « أرض الميعاد »؟ وما هى العوامل الأساسية المكونة ليهوديته خارج نطاق الدولة اليهودية ؟ هل يجد نفسه أمام أمرين ومخرجين لا ثالث لهما : إما شد الرحال والهجرة إلى إسرائيل ، أو البقاء حيث هو ، وبذلك يكون قد ارتكب خيانة فى حق الشعب اليهودى وتخلى عن جوهر يهوديته — كما تزعم الصهيونية التى ينادى بها بن غوريون .

هذا هو السؤال الذى طرحه عدد من المفكرين اليهود خارج إسرائيل وحاولوا الإجابة عليه منذ قيام الدولة اليهودية وحتى الآن . لنتعرف إذن إلى بعض الإجابات والخواطر التى صدرت عن هؤلاء المفكرين ، وكلها

تصب بالتالى فى جوهر المشكلة التى انطلقت منها هـــذه الدراسة : « من هو اليهودى ؟ » وما هو معنى الوجود اليهودى خارج إسرائيل وفى العالم المعاصر ؟

٢ — التعريف الصهيونى :

إن الهوية اليهودية فى نظر كل من الصهيونيين وأعداء السامية واليهود تتحدد وتتعين بفعل ضغط خارجى . ومن المفارقات العجيبة فى تاريخ الصهيونية الهرتزلية هو أنها تلتقى مع ظاهرة العداء للسامية فوق أرضية واحدة . فقد اتفق ثيودور هرتزل وماكس نوردو غداة تعارفهما على أن « العداء للسامية هو الذى جعل منا يهوداً » . ودخلت هذه الفكرة فى صلب العقيدة الصهيونية على صورة الاستفادة من عداء البيئة لشحذ الوجدان اليهودى وإيقاظ اليهود على طبيعة هويتهم الفذة .

ولم ينفرد هرتزل ونوردو بهـــذا الاكتشاف الذى جعله مؤسس الصهيونية السياسية الحديثة بمثابة المحرك الدافع لليهود نحو وعى ذواتهم وإدراك هويتهم اليهودية عبر عداء الغير لهم ونفور العالم منهم . فالنازية بدورها استخدمت هذا الديالكتيك المدهش فى حملتها الشعواء لاضطهاد اليهود وابادتهم الجسدية . والعدو اللدود للسامية واليهود فى النمسا — كارل لوغر — هو صاحب القول المأثور : « إن تحديد من هو اليهودى يرجع أمره إلى أنا وحدى » . كما نتذكر العبارة التى أطلقها الفيلسوف الفرنسى جان بول سارتر فى كتابه « خواطر حول المسألة اليهودية » حيث يقول :

« ليس الخلق اليهودى هو الذى يستثير العداء للسامية ، بل بالأحرى أن عداء السامية هو الذى يخلق اليهودى ويصنعه » .

وقد علق شلام على ذلك بقوله : هذه العبارة تفصح عن ذكاء سارتر اليهودى أكثر مما تقول شيئاً عن اليهود .

لكن القاسم المشترك لجميع هـذه التعريفات هو أنها تترك للآخرين أو البيئة غير اليهودية أمر تحـــديد هوية اليهودى وتعيين طابع انتمائه . فالصهيونى الذكى — على حد قول شلام — يتفق فى الرأى مع عدو السامية الذكى أيضاً ويلتقى واياه عند هذا القاسم المشترك . ألم يجاهر كارل لوغر بقوله : « أنا أقرر وحدى من هو اليهودى » ، بينما يعلن صنوه الصهيونى بأن البيئة غير اليهودية هى التى تقرر الهوية اليهودية : فاليهودى هو الشخص الذى يعتبره الآخرون يهودياً ؟ ان هذين التعريفين يصرحان بالشىء ذاته ويدلان على مضمون واحد .

فلنتذكر فى هـذا الصدد أيضا ذلك التبرير الذى أعطته محكمة العدل العليا فى اسرائيل لدى صدور قرارها فى دعوى الراهب دانيال ، حيث قال القضاة الجدد :

« نحن لا نعرف من هو اليهودى ، لكننا نعرف من هو غير اليهودى ، والمرتد عن دينه ليس يهوديا بكل تأكيد » .

والسؤال الذى يراود الذهن عند هذا المنعطف يتناول ما تجوز تسميته — متابعة لتحليل وليام شلام — بالوضع اليهودى الشاذ فى العالم . وعلى صعيد المنطق الصهيونى والادعاءات التى يزعمها أصحابه يبرز السؤال على الشكل الآتى :

« لقد قامت دولة اليهود فى فلسطين ، ومضى على قيامها ماينيف على عقدين من الزمن ومن المفترض أن يأتى قيام هذه الدولة العتيدة لكى يضع حداً للشذوذ والخصوصية ، ويعود باليهود إلى جادة السوية والصواب فهل أدى ذلك كله الى حل المسألة اليهودية ؟ » (٢٠) .

(٢٠) المصدر نفسه ، ص ٤٦

يجيب اليهودى شلام على سؤاله بنفسه ، قائلا : ثمة مسائل غير قابلة للحل ، والمسألة اليهودية هى واحدة منها . لكن فهمه للمسألة اليهودية يختلف عن الفهم الصهيونى لها . فالصهيونية تدعى تقديم الحل الأكيد للمسألة اليهودية بالذات وللوجود اليهودى الشاذ فى العالم الحديث . وهى لا ترى بعين وليام شلام حين يقول: ان الدولة اليهودية، من خلال تحقيقها السوية القومية للشعب اليهودى ، وضعت جميع اليهود على سوية الاختيار الإنسانى الحر. بينما تحضرنا عبارة ماكس نوردو: « اما أن تكون اليهودية صهيونية أولا تكون أبداً » . والخيار الصهيونى هو فى مطلق الحالات بين أمرين لا ثالث لهما : اما اعتناق القومية اليهودية وشد الرحال الى دولة اليهود والمكان الأوحد للحفاظ على الهوية اليهودية الفذة — أو البقاء فى بلدان الشتات عرضة للذوبان والزوال وفقدان طابع الانتماء اليهودى وبالتالى خيانة تقاليد الشعب المختار .

أما الوجود اليهودى وبالنسبة للكاتب وليام شلام فإنه سوف يضم الفئات الأربع التالية :

١ — اليهود القوميون الذين يتجهون الى اسرائيل

٢ — واليهود المتدينون الذين يعبدون اله الدين اليهودى . لكنهم ينتمون الى الأمم الأخرى دون تحفظ .

٣ — واليهود الملحدون الذين لا يريدون اتخاذ اله يعبدونه، انما ينتمون عن صدق واخلاص الى الأمم الأخرى ، ولا يختلفون فى وثنيتهم عن وثنية معظم أبناء تلك الأمم .

٤ — وأخيراً ، اليهود الذين سوف يصبحون مسيحيين (٢١) .

---

(٢١) المصدر نفسه ، ص ٦٥ و ص ١٦٢

إزاء التعريف الصهيونى الذى يماشى موقف أعداء السامية واليهود ، إذن ، لا بد من مراجعة ذاتية تعيد النظر فى مقومات الوجود اليهودى ، الدينى والشخصانى ، فى شتى أنحاء العالم ، ولا سيما بعد إنشاء الوطن القومى اليهودى فى فلسطين وبروز الإدعاءات الصهيونية الشاملة بالنسبة ليهود العالم أجمعين .

فالمشكلة التى تواجه يهود العالم بعد قيام اسرائيل وتضع الوجود اليهودى المعاصر خارج إسرائيل أمام تحديات مصيرية هى بحاجة إلى حل مقنع وقابل للتحقيق على صعيد الاختيار الحر للإنسان . ولقد توصل المثقف اليهودى الألمانى الأصل ، وليام شلام ، بعد الزيارة التى قام بها لدولة اليهود فى إسرائيل إلى شىء من هذا القبيل : هناك حل نظرى مقنع لهذه المشكلة ، لكنه يظل بالضرورة حلا نظرياً . والصيغة المقترحة لهذا الحل تختلف تمام الاختلاف عن صيغة الخيار الصهيونى بين أمرين لا ثالث لهما . فهى تنص على ما يلى :

« إن كل يهودى يقيم فى الدياسبورا عليه أن يقرر بنفسه ولنفسه ما إذا كان يعتبر نفسه جزءاً من الشعب اليهودى ، وما إذا كان يريد بالتالى أن يعيش فى إسرائيل ؛

أو ما إذا كان ينشد الانصهار والاندماج التام فى جسم الأمة التى يقع خياره عليها ، وحيث يطيب له اعتبار يهوديته شأناً خاصاً من شؤون الإيمان الشخصى (٢٢) .

إن « من هو اليهودى » ، فى نظر وليام شلام ، لا يقرره أعداء السامية

---

(٢٢) انظر Sontheimer ، المصدر السابق ، ص ٢٨٩

ولا يحدده الصهيونيون ، بل يقرره كل إنسان بمفرده ولنفسه . وفى نهاية المطاف يتوجب على كل فرد يهودى أن يقرر بنفسه ما إذا كان يهودى القومية أو يهودى الدين أو غير يهودى على الإطلاق . فلا يحق لليهود الموجودين فى عالم اليوم ، وبعد قيام إسرائيل على أيدى الصهيونية ، أن يتمتعوا بامتيازات تخولهم الانعزال والتقوقع الخصوصى فى إطار مجتمع قومى وغير يهودى . أى لا يحق لهم أن يؤلفوا جسما غريباً ومميزاً بين ظهرانى الأمم والشعوب . وهذا مما حدا بعدد من المفكرين اليهود البارزين فى العالم إلى استخلاص النتائج وتحديد المواقف على نحو واضح للغاية .

٣ — كوستلر ، آرون ، دويتشر :

إذا كان وليام شلام قد رفض الادعاء الصهيونى الاسرائيلي عن الدولة اليهودية باعتبارها كياناً تنظيمياً على صعيد الطابع الأريدنتى (Irredenta) يسعى لضم جميع يهود العالم تحت جناحيه (على غرار الدعوة النازية الجرمانية بمناشدة جميع المتحدرين من أصل ألمانى أن يعودوا إلى وطنهم فى الرايخ « Heim ins Reich ») ، فإنه اعتبر مسألة الانتماء إلى الأمة اليهودية وبالتالى إلى الدولة اليهودية أيضاً كناية عن مطلق فعل حر من ممارسة الارادة الشخصية والخيار الذاتى . واليهودى ليس قومياً يهودياً بحكم وجوده ويهوديته ، أو بلا كيف . بل يصبح صهيونياً بفضل قرار شخصى يتخذه بنفسه لنفسه .

اتخذت هذه المراجعة الذاتية لدى مجموعة من المفكرين اليهود خارج إسرائيل طابع النظر فى الخطورة البالغة التى تنطوى عليها قضية الولاء المزدوج وكتب آرثور كوستلر عام ١٩٤٩ فى محاولته الرامية إلى تأريخ نشأة إسرائيل

وقيامها (« الوعد والتحقيق » — Promise and Fulfillment) مستنكراً قضية الولاء المزدوج أشد الاستنكار ، فقال ما يلى :

« إنها لمفارقة تاريخية عجيبة يتعذر قبولها أو التعلق بها ، إذا كان اليهود بعد تأسيس الدولة ينوون التمسك فى اعتبار أنفسهم متحداً اجتماعياً فريداً من نوعه يقوم على هامش الحياة التى يعيشها مواطنوهم غير اليهود فى كافة أنحاء العالم » .

إن منطوق هذا القول يروم وضع حد للوضع اليهودى الشاذ واللاسوى فى العالم، لا سيما بعد أن قامت إسرائيل كدولة لليهود . فلا مبرر هناك بنظر كوستلر لاستمرار حياة العزلة اليهودية والاقامة داخل جدران الغيتو النفسى أو على هامش المجتمعات العصرية . وإذا كان كوستلر لا يتحدث عام ١٩٤٩ عن دولة الغيتو الكبرى التى تحولت إليها إسرائيل ، فإنه يريد لليهود الابتعاد عن المفارقة التى تعترى وجودهم خارج اسرائيل فيما لو أبقوا على أنفسهم ضمن عالم الغيتو العازل عن مجرى الحياة العامة . فلا بد لهم ، إذن ، من الاقلاع عن ذلك النمط الخصوصى فى التفكير والحياة ، لئلا يوقعون أنفسهم فى مغبة الولاء المزدوج . وهذه المسألة تظهر بوضوح تام فى كتابات المفكر الفرنسى (اليهودى الأصل) وعالم الاجتماع المعروف ريمون آرون .

نشر آرون مقالة بعنوان « اليهودى » فى مجلة « ريالتيه » (Realités) الفرنسية (سبتمبر — أيلول — ١٩٦٠) . ثم عاد ونشر مقالة ثانية بعنوان « اليهود ودولة اسرائيل » فى مجلة « الفيغارو ليتريز » بتاريخ ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٦٢ . وفى عام ١٩٦٨ جمع آرون عدداً من مقالاته الأخرى عن أزمة الشرق الأوسط وموقف ديغول من اليهود وإسرائيل ، لتصدر المجموعة كلها فى كتاب عنوانه : « ديغول وإسرائيل

والبهود »(٢٣) .

يقول آرون فى مقالته الأولى بأن الفضل فى تماسك اليهود وتضامنهم وفى قدرتهم على البقاء يعود إلى أمرين : إيمانهم العنيد والمتشبث بإله واحد والعداء المتقطع والمعارضة المتواصلة من جانب العالم المحيط بهم . ثم ينتقل إلى الحديث عن كيفية تعريف اليهودى لنفسه فى الزمن الحاضر ليؤكد ما يلى :

« يجب على اليهودى أن يعرف نفسه ويحدد ذاته من خلال تبنيه لموقف إزاء مسألتين أو قضيتين :

ديانته وتقاليدها ، ودولة إسرائيل . لأن وجود إسرائيل لم يؤد مطلقاً إلى حل المشكلة اليهودية – إذا كان ثمة حل لتلك المشكلة – بل أضفى عليها بعداً جديداً » .

وهنا يتابع آرون شرح الموقف من إسرائيل فى الشرق والغرب على حد سواء . فيتناول قضية الولاء المزدوج من الزاوية التالية :

« فى الواقع الفعلى يحق للرجل الفرنسى من اتباع الديانة اليهودية بمواطنية فرنسية كاملة وتامة ، رغم بقائه على الاخلاص والوفاء للكنيس اليهودى . ولكل واحد منا وطن وديانة ، لكن أحداً لا يستطيع الجمع بين وطنين . فاليهودى الذى يشعر بولائه السياسى نحو إسرائيل يقع تحت

(٢٣) انظر الترجمة الانجليزية :

Raymond Aron, De Gaulle, Israel and the Jews (translated from the French by john Sturrock), André Deutsch : London, 1969.

الالتزام بوجوب قرن مشاعره بأفعاله ، أى ينبغى له شد الرحال والمهاجرة الى الأرض المقدسة »(٢٤) .

إن آرون لايجد غضاضة على الاطلاق متى أعرب يهود العالم عن تعاطفهم وإعجابهم واحترامهم بالنسبة لمنجزات أبناء ديانتهم فى إسرائيل بل يعتبر ذلك أمراً طبيعياً وحتمياً فى نظر السواد الأعظم من يهود العالم . وتعتريه المفاجأة والصدمة المذهلة لو أنهم تمنعوا عن الإتيان بشىء من هذا القبيل . غير انه يسارع إلى التنصل من أولئك اليهود الأوروبيين الذين يأبون التحول إلى مواطنين فى دولة إسرائيل ، ويشعرون رغم ذلك بأن عليهم الانحياز الى جانب اسرائيل وتأييد موقفها فى جميع الظروف والأحوال . فالمواطنية غير قابلة للتجزئة ، ولا يحق لليهودى المقيم خارج اسرائيل أن يجمع فى ولائه بين فرنسا واسرائيل ، مثلا . طبعاً ، هناك حق مشروع للمواطن الفرنسى المتحدر من أصل يهودى فى أن يتمسك بدينه وبتلك العناصر من ثقافته التقليدية التى يطيب له التعلق بها .

أما المقالة الثانية فقد كتبها آرون بناء على طلب أحد الناشرين الأميركيين لكى تصدر فى مجموعة من المقالات تكريماً لذكرى حاييم وايزمان ، أول رئيس لدولة إسرائيل . وحين أبلغ آرون صاحب الطلب عن قوله الكتابة مؤكداً انه يتعاطف مع دولة إسرائيل لكن آراءه الشخصية بعيدة كل البعد عن آراء الصهيونيين ، جاءه جواب الناشر ليبلغه عن تغيير مفهوم الكتاب العتيد وتبديل تصوره الأصلى ! فعمد إذاك إلى نشر مقالته فى صحيفة « الفيغارو » (٢٤ / ٢ / ١٩٦٢) .

والسؤال الذى يطرحه آرون فى مستهل مقاله يعيد إلى الأذهان سؤال بن غوريون الرامى إلى إحراج يهود الدياسبورا وإلى حمل الصهيونيين منهم

(٢٤) المصدر نفسه ، ص ١٢٩

على التجاوب مع مستلزمات المنطق الصهيونى – الإسرائيلى باتخاذ الخطوة العملية الحاسمة فى الهجرة الشخصية إلى إسرائيل . ما هو السؤال المذكور من جديد ؟

« هل من الممكن للمرء أن يكون يهودياً وبعيداً عن أرض الميعاد ، بعد أن برزت إلى حيز الوجود ثانية دولة إسرائيلية مزدهرة ؟ »(٢٥) .

أى أنه يتساءل عن معنى الوجود اليهودى فى العالم وخارج إسرائيل عقب ظهور الدولة اليهودية مجدداً إلى حيز الوجود ، وينظر إلى القضية المطروحة من زاوية الولاء المزدوج والأخطار التى ينطوى عليها : كيف يجوز لليهودى الأميركى أو البريطانى أو الفرنسى أن يجعل تعلقه بإسرائيل مثل تعلقه بوطنه الأصلى ؟ وإذا أقدم اليهودى على ممارسة هذا الولاء المزدوج ، كيف يحق له المطالبة بامتيازات المواطن فى كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأميركية ؟

لذا يخلص آرون إلى النتيجة التالية :

« لكل امرىء أن يحب وطنه ويعبد إلهه ، مثلما أنه يستطيع الانتماء إلى طائفة دينية وكيان سياسى فى آن واحد . لكن ما من أحد يجرؤ على المطالبة بحق المواطنية المزدوجة . لأن جوهر المواطنية هو فى إطاعة القوانين العائدة للدولة ، وفى الوفاء – قبل كل شىء – بالالتزامات العسكرية للدولة إياها . يجوز لى أن أكون فرنسياً ويهودى المذهب ، ولا يمكننى الجمع بين كونى فرنسياً وإسرائيلياً فى آن واحد معاً . وعلى

(٢٥) المصدر نفسه ، ص ١٤٠

الرغم من كل عطف قد أشعر به نحو إسرائيل ، ينبغى لى مصارحة نفسى بالحقيقة القائلة إنه لا يوجد هناك انسجام مسبق بين المصالح القومية لكل من فرنسا وإسرائيل(٢٦) .

وفيما يتعلق بالهوية اليهودية فى العالم نجده يلاحظ وجود أربع فئات من اليهود ، أو أربعة نماذج وأنماط من الهويات اليهودية المنتشرة حواليه وفى بيئات متعددة . هذه الفئات يصنفها آرون على النحو الآتى :

أولا – فئة الذين يتمسكون فى شكل رئيسى ، بإيمانهم التقليدى .

ثانياً – أولئك اليهود الذين لا يعتقدون بالميثاق المبرم بين الرب وشعبه ولا يؤمنون بوجود الله . لكنهم على اقتران وثيق بالتقاليد والثقافة اليهودية ويريدون بالتالى الحفاظ على أصالتهم وفرادتهم .

ثالثاً – فئة اليهود المندمجين والذين انصهروا فى بوتقة البيئة وتمثلوها إلى درجة الابتعاد الكلى والانقطاع عن المتحد اليهودى ، بحيث أنهم لا يعرفون الثقافة اليهودية إلا من الخارج .

رابعاً – وأخيراً ، أولئك اليهود الإسرائيليون أو الذين يبغون التحول إلى إسرائيليين (اليهود الصهيونيون) . ويتم تجنيد هؤلاء بكثير من المفارقات العجيبة ، من بين المتدينين وغير المؤمنين الذين ما زالوا على ارتباط بالتقاليد ، وحتى من بين المندمجين – على حد سواء(٢٧) .

على أن المفارقة الكبرى فى نظر آرون تقع تبعتها على عاتق الصهيونيين . فقد خيل إليهم أن بمقدورهم التغلب على المعضلة اليهودية التالية : بما أن اليهود لا يحظون بالقبول التام من جانب الأمم ، ينبغى لهم أن يؤلفوا أمة

(٢٦) المصدر نفسه ، ص ١٤١
(٢٧) المصدر نفسه ، ص ١٤٣

قائمة بذاتها . هذه العقيدة الصهيونية أدت إلى نتيجة عكسية ، فأوقعت يهود العالم فى شباك المعضلة من جديد وأضفت على وجودهم طابع المفارقة العجيبة . فالصهيونية كانت تعرف تمام المعرفة أنه يتعذر على جميع اليهود الموجودين فى العالم الذهاب إلى فلسطين ، مثلما أنهم لا يرغبون فى ذلك . وهكذا أصبحت الجماعات اليهودية خارج إسرائيل معلقة بين طرفى المعضلة الأساسية : فهى ليست على صفات دينية خالصة ولا على خصائص قومية بحتة ، مما يزيد فى درجـــة المفارقة الكبرى التى تنعكس بدورها على دولة إسرائيل . فيقول آرون عن هذه الدولة ما يلى :

« إن دولة إسرائيل العلمانية ، والتى أقيمت بحد السيف وتحافظ على نفسها بالسيف إياه ، هى أيضاً تنطوى على مفارقة عجيبة سواء كانت المفارقة بالنسبة لذاتها أو على صعيد علاقتها مع الدياسبورا (يهود العالم) »(٢٨).

ولا غرو فإن المفارقة الصهيونية تجد تفنيـــدها البارع على يد ذلك « اليهودى اللامتهود » — اسحق دويتشر .

يطرح دويتشر سؤال « من هو اليهودى؟ » من خلال حـديث أدلى به إلى مجلة « الجويش كورتارلى » فى لندن عام ١٩٦٦ ، وعن طريق المشاركة فى مناقشة للموضوع قام بتنظيمها الفرع البريطانى للمؤتمر اليهودى العالمى فى شهر تشرين الثانى (نوفبر) عام ١٩٦٣ . والمعروف أن السؤال « من هو اليهودى ؟ » و « ما هى مكانة المثقف اليهودى فى المجتمع الحديث ، وأى دور عليه أن يؤديه ؟ » شعل الأوساط اليهودية فى إسرائيل وخارجها على حد

---

(٢٨) المصدر نفسه ، ص ١٥٠

سواء فى منتصف عقد الستينيات المنصرم(٢٩). كما تجدر الإشارة هنا إلى أن دويتشر ينطلق فى تحليله من موقف ماركسى صريح للغاية .

يبدأ دويتشر مقالته « من هو اليهودى ؟ » معرباً عن دهشته واستغرابه لطرح سؤال من هذا القبيل : « إن مجرد إمكان طرح السؤال « من هو اليهودى » يثير فى نفسى شعوراً غريباً ، بحيث أحسب أننى مقدم على مناقشة الموضوع الشائع فى عدد كبير من الروايات الحديثة بأقلام كتاب يهود من فرانز كافكا إلى نيجل دنيس : أى ، موضوع الهويات الضائعة والتى يتعذر العثور على بعض منها » .

ثم ينبه القارىء والمستمع إلى أنه كان يعتبر السؤال عن هوية اليهودى، منذ ثلاثين عاماً على وجه التقريب بمثابة سؤال عديم المعنى والفائدة إطلاقاً . ويؤكد أنه ما زال يحمل هذا الاعتقاد بصورة جزئية الآن . أما إذا كان لا بد هناك من طرح السؤال مجدداً وعلى الإطلاق ، فمن الواجب طرحه على الشكل الآتى فى نظر دويتشر :

« هوية المثقف اليهودى ؟ نعم ! ولكن فى أى عالم . وفى أى محيط؟ وفى أى نوع من العلاقة مع مشاكل عصرنا ...[...] أعتقد أن المثقف اليهودى ، منذ ثلاثين أو خمسة وثلاثين عاماً ، لم يكن يشعر بالحاجة إلى تحديد دوره وتعيين هويته ... » .

ولو شئنا تلخيص الآراء التى يضمنها دويتشر لتحليلاته ، لجاز لنا إيرادها وفقاً للتسلسل التالى :

---

(٢٩) انظر المقالات التى جمعتها تمارا دويتشر بعد وفاة زوجها وصدرت فى كتاب عنوانه:
Isaac Deutscher, The Non-Jewish Jew (Oxford University Press : London 969I).
ولقد صدرت مؤخراً ترجمة عربية لتلك المقالات تحت العنوان التالى :
« دراسات فى المسألة اليهودية » (المكتبة الاشتراكية : دار الحقيقة بيروت ١٩٧١) .

١ — عندما يبادر المرء إلى طرح مسألة الهوية اليهودية ، فإنه ينطلق من التسليم القائل بوجود هوية إيجابية . لكن هل يجوز لنا الوصول إلى مسلمة من هذا القبيل ؟ إن الوعى اليهودى خلال الفترة الراهنة من تاريخ العالم يؤلف فى جوهره انعكاساً وصدى للضغوط التى يمارسها أعداء السامية .

٢ — لولا تأصل ظاهرة العداء للسامية وامتداد جذورها فى تربة الحضارة الأوروبية المسيحية ، ولولا القوة التى تبدت عليها تلك الظاهرة ، لما تسنى لليهود أن يوجدوا على صورة متحد اجتماعى متمايز ، بل كانوا اندمجوا كلياً فى جسد المجتمعات الأخرى . أى ان الأغيار والبيئة غير اليهودية هى المسؤولة عن بعث اليهودية وتزويدها المستمر بالحيوية والتجدد .

٣ — ثمة حقيقة مأسوية ومروعة ، وهى ان أعظم من أعاد تعريف الهوية اليهودية فى العصر الحديث كان أدولف هتلر . فالإبادة النازية هى صاحبة الفضل فى انبعاث الوجدان اليهودى من رماد الاضطهاد والإفناء الجسدى . وهذا الأمر يؤلف — على سبيل المفارقة — إحدى الانتصارات الصغيرة التى تحققت بعد موت هتلر واندحار النازية .

٤ — ان بذل الجهود بحثاً عن هوية يهودية سوف يبقى دون طائل وضرباً من العبث ، عندما يتم هذا البحث من زاوية يهودية خالصة .

« فمن ذا الذى ينطلق بحثاً عن هويته اليهودية ؟ هل هو السير اسحق وولفسون أم منديس فرانس ؟ بن غوريون أم لازار كاغا نوفيتش ؟ كبير الحاخامين فى بريطانيا أم اسحق دويتشر ؟ »

٥ — على الصعيد الشخصى ، يرى دويتشر ان الجماعة اليهودية لاتزال سلبية الطابع . فلا يوجد شىء مشترك بينه وبين فئة معينة من اليهود ، سواء

كانوا من الارثوذكسيين المغالين فى التدين أو من الصهيونيين المنادين بالقومية الإسرائيلية واليهودية . ويرفض دويتشر فكرة الروابط العنصرية القائمة على « الدم » وصلات القربى ، لأن قبول ذلك يعنى انتصاراً جديداً للنزعة الهتلرية والأفكار التى سعت النازية الى تطبيقها .

٦ — فإذا تم لنا إقصاء العنصر عن الهوية اليهودية ، ينبغى التساؤل إذن : كيف تتشكل هوية اليهودى وبما تتألف أو تتكون ؟ يجيب دويتشر من زاوية شخصية أيضاً بقوله :

« الديانة ؟ أنا ملحد . القومية اليهودية ؟ أنا أممى . لست إذن يهودياً على أى من هذين المعنيين . ومع ذلك فأنا يهودى بمعنى ما ، بقوة تضامنى اللامشروط مع المضطهدين والمعرضين للابادة . أنا يهودى لأنى أحس المأساة اليهودية باعتبارها مأساتى الذاتية ، ولأنى أحس نبض التاريخ اليهودى ، ولأنى بالتالى أحب بذل كل ما أستطيع لكى أضمن لليهود الأمن واحترام الذات الحقيقيين ، دون زيف أو خداع » .

٧ — إن طرح السؤال من جانب يهودى ينطوى على كثير من عدم الانسجام . ومسألة تحديد الهوية اليهودية توقع المرء فى حيرة شديدة . فالشتات (الدياسبورا) جعل اليهود عرضة لشتى الضغوط والمؤثرات المتباينة ، وانعكس هذا التباين بصورة مماثلة فى الوسائل التى اتخذها اليهود للدفاع عن أنفسهم ضد العداء والاضطهاد . وبناء عليه يصبح الحديث عن « الجماعة اليهودية » باعتبارها تؤلف كياناً شاملا وأمة متميزة الخصائص أمراً لامعنى له فى نظر دويتشر الماركسى .

٧ — فالماركسى ينظر إلى المجتمعات من زاوية الانقسامات الطبقية فيها . ومما لاريب فيه ان الطائفة اليهودية فى العالم تضم طبقات اجتماعية

متضاربة ، هذا فضلا عن انقسامها وتوزعها الجغرافى . فالأقلية اليهودية حيثما وجدت ، خضعت لتأثير التراث الثقافى القومى للبلد الذى كانت موجودة فيه. وهناك تمايز واختلاف بين سائر الجماعات اليهودية يصل فى كثير من الأحيان والحالات إلى درجة التوتر والعداء . ففى إسرائيل بالذات لا يزال التوتر الشديد قائماً بين اليهود الألمان ، مثلا ، ويهود شرقى أوروبا .

٩ — بالنسبة لإسرائيل اليوم ، ثمة « تحول جديد ومفاجىء فى اليهودى وهويته » بنظر دويتشر . فهو يقول :

« إن وعى إسرائيل الثقافى هو عبرى ، ومن حيث تكونه يستمد مادة الحياة التاريخية من التوراة والتلمود . فهو يستند الى أشباح الماضى وأوهامه . ولم ينتج حتى « ميا شعاريم » (المائة بوابة) أى أدب على الإطلاق، لأن اليهودى الأرثوذكسى يعتبر كل كتابة علمانية باللغة العبرانية المقدسة ضرباً من التجديف . والكاتب الناشىء فى اسرائيل اليوم، بغض النظر عن اضطراره الى اعلان المروق على التراث الدينى والاستقلال عنه، عليه أن ينبش الماضى ويحفر فيه بحثاً عن العاديات البائدة لكى يتسنى له احياء اللغة المماتة ، كاللاتينية ، طيلة ألفى سنة تقريباً . هذه اللغة عاشت فى اللاهوت ، ولا تستطيع الآن احراز العلمانية بسهولة فائقة . ان للتقليد منطقه الموضوعى ، ولا بد أن يكون ذا وزن كبير بالنسبة للجيل الجديد من كتاب اسرائيل ».

بيد أن دويتشر يرفض رفضاً باتاً قبول ذلك التحول المفاجىء فى الوعى اليهودى ، ويأبى استيعابه فى هويته الشخصية والفكرية .

١٠ — وأخيراً ، ان الصهيونية لم تنته كقوة ، وكذلك خطر عودة اللاسامية الى الظهور من جديد فى ظل مجتمعات الرفاهية الغربية . وأخشى

ما يخشاه دويتشر هو أن يقصر المرء عن إدراك الحقيقية التى مفادها أن المثقف اليهودى فى الغرب يعيش « فى فردوس مغفلين » . أو كما يقول بلسان التحليل الماركسى : « طالما أن ثروة كل أمة فى يد أقلية رأسمالية قومية ، سوف يكون عندنا تعصب وطنى وعنصرية يبلغان ذروتهما القصوى فى اللاسامية » . لذا ينبغى للمثقفين — اليهود منهم وغير اليهود على السواء — ان يقوموا بتأدية الدور المنوط بهم على الشكل التالى : « أن يظلوا معارضين دائماً ، وأن يتمسكوا بمعارضة القوى الكامنة ، وأن يقفوا بقوة ضد المحرمات والمواضعات ، وأن يناضلو أخيراً من أجل مجتمع تقدمى تفقد فيه القومية والعنصرية بنهاية الأمر سيطرتهما على العقل البشرى » .

هكذا تتحول مسألة الهوية اليهودية إلى قضية أممية فى نظر دويتشر . ومن الملاحظ أنه يدأب فى التشديد على الصفة السلبية للجماعة اليهودية التى يعتبر وعيها الذاتى نتيجة لعداء البيئة والعالم غير اليهودى ، أو ينسبه إلى انعكاسات الجرائم النازية فى نفوس اليهود الذين تعرضوا للاضطهاد ونجوا من الإبادة والتصفية النهائية .

إن دويتشر يأخذ على المثقفين اليهود فى المجتمعات الغربية انغماسهم الحماسى والمنقطع نظيره فى ميدان الحرب الباردة، ويتمنى « فرض تحديد عددى على قبول اليهود فى مهنة التعصب القومى ، حيث ترتفع أصواتهم بمثل هذه الأغلبية النسبية » . أما إدانته للعاملين منهم تحت راية الحرب الباردة أو الغارقين فى لجة التعصب القومى ، فلا تعدو المطالبة بعودتهم إلى حظيرة « المعترض الأبدى » ، وعلى الصورة التى رسمها لنفسه وقام بتطبيقها العملى خلال حياته . وخلاصة القول ، يقر رأى دويتشر على أن مسألة البحث عن هوية يهودية — أو طرح السؤال « من هو اليهودى ؟ » — ليس لها ما يبررها ، إلا متى كان من شأن ذلك « مساعدة المثقف اليهودى فى نضاله من أجل تحقيق مستقبل أفضل للإنسانية جمعاء » .

تنسجها مخيلة الصهيونية أو يزعم وجودها القادة الإسرائيليون. فالخيار الذى تقدمه الصهيونية ويمليه منطق التوسع الإسرائيلى هو – كما مر معنا – خيار بين أمرين لا ثالث لهما :

— إما أن يهاجر اليهود إلى فلسطين فيضمنون بذلك لأنفسهم البقاء على قيد الحياة .

— أو أن يبقى السواد الأعظم من اليهود حيث هم – فى المنفى وفى الشتات – مما يؤدى إلى زوال الهوية اليهودية من حيز الوجود عن طريق التزاوج والاختلاط والاندماج .

لكن هذه الدياسبورا لا تزال قائمة وباقية على قيد الحياة ، رغم مضى ما ينيف على عقدين من السنين منذ قيام إسرائيل كدولة ليهود العالم . فالحياة اليهودية خارج إسرائيل تتصف بكثير من الازدهار والبحبوحة . والعداء للسامية واليهود لم يعد تلك الظاهرة القوية إلى درجة تكفى لتعزيز التضامن اليهودى والتماسك بين أجزاء « الأمة اليهودية الواحدة » . كما أن الدياسبورا ليست على مايبدو محكومة بالزوال والانهيار . بل على العكس تماماً من ذلك . وهذا الأمر يصدق بنوع خاص على العلاقات المتبادلة بين إسرائيل ويهود العالم . فالدولة اليهودية لم تتمكن حتى الآن من إظهار قدرتها على الصمود الاقتصادى والمالى والمعنوى دون تلك المساعدات التى تتدفق عليها من يهود العالم . والصهيونيون من طراز ناحوم غولدمان يعرفون أهمية الوجود اليهودى فى العالم ومغزاه بالنسبة لمستقبل إسرائيل وقدرتها على الاستمرار . هناك توافق متبادل بين الطرفين ، تحاول إسرائيل الاستفادة منه بقدر الأمكان وعن طريق الأجهزة والهيئات الصهيونية .

وإذا كان العداء لليهود قد أوشك على الزوال وفقد دوره التقليدى بالنسبة للصهيونية كعامل فعال فى تعزيز أواصر التماسك والتضامن بين الفئات والطوائف اليهودية ، فإن حملة إسرائيل النفسية عشية عدوان الخامس

ولا بد من إضافة التوضيح التالى لموقف دويتشر الذى يعترف بدولة إسرائيل كضرورة تاريخية . ففى الذكرى العاشرة لقيام إسرائيل نجده يكتب فى صحيفة « الأوبزرفر » البريطانية (أبريل – نيسان – ١٩٥٥) أن هذا الحدث « هو ظاهرة فريدة فى نوعها ، أعجوبة ومعجزة فى التاريخ ، يقف أمامها اليهودى وغير اليهودى معاً فى جلال ودهشة ، ويتأملان مغزاها . والمأساة التى تجسدها إسرائيل بنظرة تكاد تنحصر فى اتخاذها شكل الدولة القومية التى مصيرها التحلل والتقلص فى هذا العصر بالذات . فهو يرى المفارقة المحزنة على النحو الآتى :

« وفى رأيى أنها مأساة يهودية أخرى أن العالم قد أرغم اليهود على البحث عن الأمان فى دولة قومية ، وفى منتصف هذا القرن بالذات ، حيث أخذت الدولة القومية تتجه نحو التحلل والتآكل .

وعلى مدى قرون عديدة ، كان كل تطور تقدمى فى حياة الأمم الغربية مرتبطاً بنشوء الدولة القومية وتكوينها ونموها ، أو بحركة الدولة القومية . أما اليهودى فلم يكن مرتبطاً بتلك الحركة ولم يستفد منها . لقد بقى سجين كنيسه ورهين ولائه للتقاليد الدينية . بينما أقدم الإنسان الغربى على جعل الولاءات الدينية تابعة للولاءات القومية ، فعثر على مكانته داخل أمته وليس داخل الكنيسة . والآن فقط ، عندما أخذ وضع الإنسان داخل الأمة يتعثر فى نموه ، وعندما أصبح هذا الإنسان لا يجد نفسه إلا ضمن نطاق مجتمع يتجاوز حدود القومية ، أتيح لليهودى الوصول إلى أمته ودولته القومية . يا لها من مفارقة محزنة » .

* * *

إذا كان الموقف الصهيونى والإسرائيلى قد تعمد طرح مسألة الوجود اليهودى فى العالم على صعيد المعضلة التى تستصرخ الحل ، فلا يعنى ذلك مطلقاً إن الحياة اليهودية خارج إسرائيل هى بالفعل عرضة لتلك الأخطار التى

من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ وغداة انتصارها فى المعركة أسهمت إلى حد كبير جداً فى القيام بدور العداء التقليدى للسامية واليهود .

إن مشكلة الولاء المزدوج لا تزال قائمة ، بل اكتسبت طابع الحدة والتعقيد . فقد ارتضت إسرائيل إغداق الجنسية الإسرائيلية على كثير من اليهود المقيمين خارج حدودها . ولم يتخل هؤلاء عن جنسياتهم الأصلية ، كما أنهم فضلوا البقاء حيث هم ، دون الانتقال إلى إسرائيل والتوطن هناك بصورة دائمة تحت ظل قانون العودة . إن ناحوم غولدمان ، على سبيل المثال لا الحصر ، خشى على صهيونيته من الإحراج الإسرائيلى وأصوات التشكيك . فبادر منذ سنوات إلى إعطاء « القدوة الحسنة » لأمثاله ، وحصل على الجنسية الإسرائيلية دون التخلى عن جنسيته الأصلية .

وأخيراً ، فإن جذور المشكلة على الصعيدين الصهيونى والإسرائيلى ، وبالنسبة للوجود اليهودى فى العالم ، تنبع من ذلك المفهوم الذى يتصور « الشعب اليهودى » ويعتبره بمثابة كيان سياسى وقومى واحد . هنا تقبع المشكلة فى الصميم . ولا حاجة بنا إلى القول إن جميع التعريفات التقليدية والشائعة فى مجالات العلم والسياسة والقانون تعجز عن الانطباق على هذا المفهوم العجيب ومدلولاته التى لا طائل تحتها . هذه هى المفارقة الكبرى على مستوى الحياة اليهودية فى العالم المعاصر .

المحتويات

صفحة

تمهيد ٥

نقطة الإنطلاق ١٢

القسم الأول

من هو اليهودى ؟ ١٩

(أ) محكمة العدل العليا ٢٠

(ب) الأزمة ومضاعفاتها ٢٥

١ — المعسكر الدينى فى إسرائيل ٢٦

٢ — الفئات الدينية خارج إسرائيل ٣٢

٣ — الأزمة على الصعيد الحكومى ٣٥

٤ — مواقف المعارضة ٤٤

٥ — « من هو اليهودى ؟ » فى الكنيست ٤٧

٦ — التصديق على القانون ٥٠

(ج) آراء واستنتاجات ٥٤

(د) مواقف سابقة ولاحقة ٦١

١ — بن غوريون والإكراه الدينى ٦٥

٢ — الربانية فى ذمة التاريخ ٦٧

٣ — موقف علم الاجتماع ٧١

٤ — ماذا — بعد قانون العودة ؟ ٧٤

صفحة

٥ — « الخطر » الإصلاحى على اليهودية ٧٧

٦ — الوعود المقطوعة ١٩٦٨ — ١٩٧٠ ... ... ٨٠

٧ — قيود الوجدان الليبرالى ٨٣

القسم الثانى

قضايا مماثلة على المحك ٨٩

(أ) أزمة الهجرة والتهويد ٩١

(ب) منطق الدولة وأحكام التقليد ١٠٢

(ج) مسلسل القضايا والأزمات ١١٠

١ — قضية الراهب « اليهودى » دانيال ١١٠

٢ — « بنو إسرائيل » أو يهود الهند ١١٥

٣ — قضية الحزب الحاكم (١٩٦٥) ١٢٠

٤ — غلبة المنطق الصهيونى ١٢٣

٥ — جماعة اليهود السود (١٩٦٩ — ١٩٧٠) ... ١٢٧

(د) جذور المشكلة الدينية ١٣٢

١ — الدين اليهودى فى دولة هرتزل ١٣٤

٢ — الخطر العلمانى على الدين ١٣٨

٣ — « الدين هو مصدر القومية » ١٤٢

٤ — مقومات وجود التوراة فى دولة إسرائيل ... ١٤٨

صفحة

(هـ) الأحزاب الدينية فى الدولة ١٥٣

١ — أغودات والحد الأدنى ١٥٤

٢ — استيفاء ثمن الائتلاف ١٥٧

٣ — القوى الدينية فى الكنيست ١٦٣

٤ — الدستور المؤجل فى إسرائيل ١٧٠

القسم الثالث

الوجود اليهودى فى العالم ١٨٥

(ا) المركز الاحتكارى لدار الحاخامية ١٨٨

(ب) المشكلة والحل الذرائعى ١٩٧

(ج) من هو اليهودى فى الدياسبورا ؟ ٢٠٤

١ — منطق بن غوريون ٢٠٧

٢ — التعريف الصهيونى ٢١٠

٣ — كوستلر ، آرون ودويتشر ٢١٤

مطبعة الجبلاوى
٢٠٢ شارع الترعة البولاقية

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٧٤٥ / ١٩٧١